الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير
إحدى شركات الشركة القابضة لأستصلاح الأراضى وأبحاث المياه الجوفية
الحاصلة على شهادة الأيزو 9001 و 14001

السادة / البورصة المصرية

قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرسل لسيادتكم الاتي :

١ ــ قائمة المركز المالي للشركة ومرفقاتها في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٢
٢ ــ قائمة الدخل عن المدة من ١ / ٧ / ٢٠٢٢ حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٢
٣ ــ قائمة التدفقات النقدية عن المدة من ١ / ٧ / ٢٠٢٢ حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٢
٤ ــ قائمة التغير في حقوق الملكية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٢
٥ ــ قائمة الدخل الشامل في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٢

وذلك بعد التصديق عليها من السيد مراقب حسابات الشركة الجهاز المركزي للمحاسبات
(إدارة مراقبة حسابات التعاون الإنتاجي والاستهلاكي والإسكاني)

برجاء التفضل بالعلم والإحاطة والتنبيه بعمل اللازم .

ولسيادتكم جزيل الشكر
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

مدير عام
علاقات المستثمرين

محاسب / عماد حمدي جودة

شارع الشيوم - دار السلام - القاهرة ص.ب: ٢٥٢٢ تلغرافيا: ركليم القاهرة تليفون: ٢٧١٨٤١١٠ فاكس: ٢٧١٨٤٠٨٠٠
email: info@gclr.com.eg www.gclr.com.eg

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات التعاونيات

السيد المهندس/ رئيس مجلس الإدارة

الشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير

تحية طيبه وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق طيه تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

تحريراً في ٢٠٢٣/٢/١٣ .

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة

(محاسب/ ايمان سعيد أحمد دحروج)

رقم الفاكس:- ٣٧٤٨٠٩٩٢

م.م

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات التعاونيات

تقرير الفحص المحدود
للقوائم المالية الدورية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في ٢٠٢٢/١٢/٣١

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية (المساهمين) والتدفقات النقدية المتعلقة به عن بالستة اشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الاخرى، وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية والعرض الواضح والعادل لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية في ضوء فحصنا المحدود.

وقد قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية مع أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

وفي ضوء المعلومات التي حصلنا عليها من إدارة الشركة فقد تلاحظ ما يلي :-

- أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ أصول ثابتة (بالصافي) بنحو ١٥,٨٧٨ مليون جنيه وقد قامت الشركة بحساب الإهلاك بنفس المعدلات والأسس المطبقة في السنوات السابقة مما يستوجب ضرورة إعادة النظر في نسب الإهلاك المطبقة في ضوء ظروف التشغيل بالشركة والحالة الفنية التي عليها تلك الأصول وقد تبين بشأنها ما يلى:-

١-لم تقم الشركة بحصر شامل للأراضي والمباني المملوكة لها فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وتحديد المساحة والموقع بالتفصيل ومعاينة العقارات مع اظهار أي مخالفات او اضرار قد تؤثر على سلامتها وتحديد الغير مستغل منها وبيان أسبابه ومطابقة نتائج ذلك على البيانات الواردة بسجلات أراضي وعقارات الشركة لإظهار اية فروق الامر الذي يؤثر على سلامة تقييم تلك الأصول في ٢٠٢٢/١٢/٣١ حيث قامت الشركة بموافاتنا ببيان بالأراضي والوحدات السكنية المملوكة للشركة فقط.

يتصل بما تقدم لم تقم الشركة بإجراء الرفع المساحي لكافة الأراضي المملوكة لها والبالغ تكلفتها في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٨,٧٢٢ مليون جنيه تتمثل في نحو ٥,١٦٧ مليون جنيه بحساب الأصول الثابتة ، نحو ١,٣٩٩ مليون جنيه بحساب أراضي فضاء بغرض البيع ، ٢,١٥٦ مليون جنيه بحساب ارضى مستصلحة بغرض البيع الامر الذى لا يمكننا معه التحقق من صحة قيمتها خاصة في ظل وجود العديد من التعديات على أراضي الشركة لاسيما منطقة سهل الطينة بمحافظة شمال سيناء والتي تصل فيها قيمة التعديات لأكثر لـ ١٠٠ % من مساحة الأرض المملوكة للشركة في تلك المنطقة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع قيام الشركة بحصر وجرد كافة الأراضي والعقارات المملوكة للشركة وإجراء الرفع المساحي واستخراج شهادة التسجيل العيني والعقاري لها وتحديد الغير مستغل منها وبيان أسبابه ومطابقة نتائج ذلك على البيانات الواردة بسجلات أراضي وعقارات الشركة لإظهار أية فروق والإفادة إحكاما للرقابة على تلك الأصول وضمان لسلامة تقييمها.

٢-لم تقم الشركة بالإفصاح في قوائمها المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ عن مدى وجود أيه قيود على ملكيتها للأصول الثابتة وكذا لم تقم بالإفصاح عن الأصول الثابتة المرهونة كضمان لالتزامات على الشركة بالمخالفة للفقرة (٧٤ -أ) من المعيار المحاسبي المصري رقم

١٠- الأصول الثابتة واهلاكاتها- على الرغم من وجود عدد كبير من المعدات الثقيلة (حفارات – لوادر – كراكات – سيارات- بلدوزرات – ... الخ) مملوكة للشركة ومحجوز عليها من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية متوقفة ومشونة بالعراء منذ عدة سنوات معظمها في حالة سيئة جدا (هراس انجرسول) مما يعرضها للصدأ والتلف نتيجة العوامل الجوية بلغت قيمتها السوقية المقدرة وقت الحجز نحو ١٢١ مليون جنيه .

يتعين سرعة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وإيجاد الحلول المناسبة لفك الحجز على تلك المعدات ودراسة مدى الاستفادة منها أو التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة حتى لا تمثل أموال مستثمرة معطلة خاصة في ضوء سوء حالة معظمها.

٣-بلغت تكلفة الأصول الثابتة العاطلة وغير المستغلة (الات ومعدات فقط) نحو ١٠٤,٣٩١ مليون جنيه من واقع البيان المقدم من الشركة وبلغت صافي قيمتها نحو ٦,٠٩٨ مليون جنيه وقد أفادت الشركة بردها على ان تم اصلاح عدد كبير من المعدات والآلات ، معدات آخري تم تأجيرها للغير ، وجارى اصلاح بعض الآلات والمعدات الأخرى وفرز وتصنيف الجزء الاخر للسير في بيعها.

يتعين بحث اسباب تعطل هذه الأصول مع حصر كافة الأصول المعطلة بالشركة وغير المستغلة (وسائل نقل – مباني ...الخ) والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالح الشركة.

- أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ استثمارات طويلة الاجل (استثمارات مالية متاحة للبيع) في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ١,٥ مليون جنيه تتمثل في قيمة مساهمة الشركة بنسبة ١٥% من راس المال المدفوع للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي بواقع ١٥٠ ألف سهم (القيمة الاسمية للسهم ١٠جنيه) وقد تبين بشأنها :-

١- لم تقم الشركة بإجراء اختبار الاضمحلال في قيمة هذا الاستثمار خاصة في ظل عدم وجود أي تدفقات نقدية داخلة منه وذلك بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) -٥,٥ الاضمحلال-حيث لم تحصل على أي عائد على هذا الاستثمار منذ عام ٢٠١٦ خاصة في ظل تحقيق الشركة المستثمر فيها خسائر متتالية أخرها عن السنة

المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ والتي بلغت نحو ٣,٦٤٧ مليون جنيه بخلاف وجود خسائر مرحلة بنحو ٦,٢٩٨ مليون جنيه.

٢- على الرغم من صدور قرار الجمعية العامة غير العادية على بيع حصة الشركة في الشركة المذكورة والذى تم بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٣ الا انه عملية البيع لم تتم حتى تاريخه دون ان يتبين لنا أسباب ما تقدم.

٣- تم ابرام وتوقيع عقد بيع مبدئي بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٥ لبيع الشركة المستثمر فيها (المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي) وذلك بين جميع المساهمين المكونين لرأس مال الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) بما في ذلك الشركة العامة لاستصلاح الأراضي، بين مجموعة مشترين على ان يكون إجمالي قيمة البيع مبلغ ٣٦ مليون جنيه وذلك قبل موافقة الجمعية العامة غير العادية على بيع حصة الشركة والذى تم بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٣. بالمخالفة للمادة (٤٣) مكرر من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية.

٤- عملية البيع لا تتضمن انتقال كافة أصول والتزامات الشركة المبيعة من حملة الأسهم القدامى الى المشترين الجدد حيث تضمن البند الثالث من عقد البيع المبدئي المشار اليه بعاليه المؤرخ ٢٠٢٢/٢/١٥ انه لا يدخل ضمن ملف تقييم الشركة الذى تم قبول عرض الطرف الثاني على أساسه مجموعة من الأصول الموجودات والقضايا والحقوق وردت على سبيل الحصر لا المثال بحيث تظل ملكية تلك الأصول لحملة الأسهم القدامى (منهم الشركة العامة) كما يتحملوا أيضا عبء هذه الالتزامات (عقد مقاولة مبرم مع وزارة الموارد المالية والري بقيمة ١٧٨٥٠٣٣٠ جنيه ،عدد ٨ سيارات ماركات وأنواع مختلفة ،عدد (٢) قطعة ارض بمنطقة أبو سمبل بأسوان مساحة كل قطعة ٥٠٠٠ متر ،عدد (٥) قضايا متداولة بين شركة جنوب الوادي وجهات أخرى (وزارة الزراعة – وزارة الرى –.....) وعليه فإن عملية البيع بهذه الطريقة لا تعتبر عملية بيع بالمفهوم الحقيقي حيث ان عملية البيع يجب ان تتضمن انتقال معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصول وكذا انتقال عبء الالتزامات بصورة جوهرية من

البائع الى المشترى فضلا عن ان عملية البيع بهذه الطريقة يصعب معها تحديد المنافع او الالتزامات بشكل واضح ودقيق والتي قد تعود على الشركة العامة من بيع حصتها في شركة جنوب الوادي حيث انه قد يترتب على عملية البيع عدم كفاية أصول الشركة المبيعة لتغطية التزاماتها مما يعود بالخسارة على الشركة العامة في حدود نسبتها في رأس مال الشركة المبيعة (جنوب الوادي).

٥- عملية البيع تنطوي على شرط وهو قيام مجلس الإدارة الحالي لشركة جنوب الوادي بالتصرف او نقل سلطة الإدارة والتصرف لكافة أصول والتزامات الشركة خلال مدة زمنية محددة وقبل نقل ملكية الأسهم للمشترين الجدد وفى حالة عدم قيام مجلس الإدارة بذلك يلتزم المشترين الجدد بعمل توكيل رسمي عام شامل جميع التصرفات القانونية لصالح رئيس الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياه الجوفية على ان يقوم بتوزيع الحصيلة المالية لهذه البنود على حملة الأسهم القدامى كلا حسب نسبته في ملكية اسهم شركة جنوب الوادي فإن عملية البيع بهذه الطريقة تصبح معلقة بشرط ولا يمكن الاعتراف بها في دفاتر وسجلات الشركة العامة الا في حالة تحقيق هذا الشرط وذلك وفقا للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧)-الأدوات المالية.

٦- عدم إجراء تطابق ارصدة الحسابات بين الشركة العامة ، الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي حيث ورد خطاب من الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) الى الشركة العامة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣٠ ان أرصدة الشركة العامة في دفاتر شركة جنوب الوادي مدينة بمبلغ ٨٧٢١٠٦ جنيه ، دائنة بمبلغ ٢٩٥٦٩٩ جنيه ليصبح الرصيد المستحق لشركة جنوب الوادي طرف الشركة العامة مبلغ ٥٧٦٤٠٧ جنيه بخلاف وجود مبلغ ٢٨٧٦٠٠٠ جنيه قيمة غرامة عدم الانتفاع تم خصمها من المستخلصات المنفذة دون موافاتنا بمحضر مطابقة بين الشركة العامة وشركة جنوب الوادي بخصوص تلك الأرصدة خاصة في ظل وجود مديونيات مستحقة للشركة العامة في دفاترها وسجلاتها طرف الشركة المذكورة تتمثل في مبلغ ٩٧١٩٧ جنيه بحساب العملاء (قطاع خاص) ، ٣٦٠٠٠٠ جنيه ضمن حساب

ارصدة مدينة طرف الهيئات والشركات ، مبلغ ٦٠١٩٧٢ جنيه بحساب امانات العملاء ، مبلغ ٢٤٨٠ جنيه بحساب تأمين لدى العملاء.

٧-تم عرض الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) للبيع بناء على دراسة القيمة العادلة التي قامت الشركة المذكورة بإعدادها بمعرفة المقيم / المجموعة الاستشارية لاستشارات الخبرة وتقييم المشروعات وانتهى تقرير الدراسة الى ان قيمة الشركة في حدود مبلغ ١٨٠٥٥٩١٩ جنيه دون قيام الشركة العامة لاستصلاح الأراضي بتكليف مستشار مالي مستقل معتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد دراسة بالسعر العادل للاسهم محل البيع في للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي حيث تم الاعتماد على تقرير دراسة القيمة العادلة المعد بواسطة المستشار المالي المستقل المكلف من الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي نفسها وليس من الشركة العامة بالمخالفة لنص المادة (٤٣) مكرر من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية الصادرة من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية والتي تنص على ((مع عدم الاخلال بأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، تلتزم الشركة المقيد لها أوراق مالية بالبورصة والراغبة في التصرف بالبيع في أي من العقارات أو الأصول الثابتة الأخرى للشركة أو الأسهم المملوكة لها في شركات غير مقيدة إذا كانت قيمتها التقديرية تمثل نسبة (١٠%) أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيدة – من واقع آخر قوائم مالية لها – بتقديم دراسة للبورصة بالسعر العادل للأصول أو الأسهم محل البيع معدة بواسطة مستشار مالي مستقل من المقيدين بسجل الهيئة و مرفقا بها تقرير عن تلك الدراسة من مراقب حسابات الشركة المقيدة وكذلك محضر مجلس إدارتها باعتماد هذه الدراسة، وتقوم البورصة بنشر ملخص هذه الدراسة على موقعها الإلكتروني وشاشات التداول.و إذا تنازلت الشركة عن حقها في الاشتراك في زيادات رؤوس أموال احدى الشركات التي تساهم فيها بما يوازي نسبة(١٠%) أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيدة من واقع آخر قوائم مالية و/أو من ايراداتها عن

آخر سنة مالية، وجب الحصول على موافقة جمعيتها العامة العادية على ذلك. وفي جميع الاحوال، لا يجوز للشركة التصرف في أكثر من (٥٠ %) من أصولها الثابتة وغيرها من الأصول المرتبطة بممارسة الشركة لنشاطها إلا بموافقة مسبقة من الجمعية العامة غير العادية)).

٨- عدم قيام الشركة بتطبيق قراري رئيس مجلس الوزراء رقمي ١٥٠٢ لسنة ٢٠٠٢، ١٦٢٤ لسنة ٢٠٠٧ المعدل لقرار ١٦٨٤ لسنة ٢٠٠٤ بشأن التقييم والتصرف بحصص المال العام في الشركات المشتركة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بمخاطبة وإجراء المطابقات اللازمة مع الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي لتحديد موقف الاستثمار بها والمعاملات معها حتى يمكن التحقق منها واثباتها بدفاتر وسجلات الشركة والالتزام بما ورد بالمعايير المحاسبية في هذا الشأن.

- أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ قيمة المخزون بالصافي بنحو ٦,٥٦٢ مليون جنيه (بعد استبعاد المخصص البالغ قيمته نحو ٤,٠٢١ مليون جنيه) وقد تم تبين بشأنه ما يلي: -

١- بلغ رصيد المخزون الراكد نحو ٦,٣٨٧ مليون جينه تمثل قيمة أصناف راكده مطلوب التخلص منها وبيعها لم يتم عليها اي حركة مخزنية منذ أكثر من خمسة سنوات وذلك طبقاً للبيان المقدم لنا من الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ بخلاف المخزون المتواجد بفرع الشركة بدولة ليبيا والبالغ إجمالي قيمته نحو ٢,١٠٦ مليون جنيه ليصبح إجمالي قيمة المخزون الراكد بنحو ٨,٤٩٣ مليون جنيه ونشير الى انه تم تكوين مخصص هبوط أسعار مخزون راكد بنحو ٤,٠٢١ مليون جنيه لمقابلة أصناف المخزون الراكدة بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون والذي اوجبت الفقرة (٩) منه بقياس المخزون بالتكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما اقل.

ونشير الى قيام الشركة بتشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (٢٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ لبحث ارصدة المخازن بمناطق التنفيذ لتحديد احتياجاتها والأسباب التي أدت الى وجود

ارصدة راكدة بها وكيفية الاستفادة منها كما تم تشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (٢٢٠) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٧ لفحص مخازن قطع غيار المعدات والسيارات ومخازن المهمات والخامات بالمركز الرئيسي لتحديد الاحتياجات المطلوبة منها ومدى صلاحيتها وطريقة الاستفادة منها ولم نواف بما انتهت إليه اللجنتين المشكلتين في هذا الشأن.

يتعين ضرورة العمل على التصرف الاقتصادي بالأصناف الراكدة بما يحقق اقصي نفع وعائد اقتصادي ممكن للشركة مع ضرورة اعادة قياس المخزون وفقا لاما اسفرت عنه الدراسة المقدمة من الشركة خاصة في ظل اتباع الشركة لمعالجة محاسبية غير سليمة وذلك بتكوين مخصص للرواكد دون تقييم المخزون الراكد على اساس التكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما أقل وفقاً لما تقضي به الفقرة رقم (٩) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون والوارد ضمن المعايير الصادرة بقرار رئيس الجهاز رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ مع موافاتنا بما انتهت إليه اللجان المشكلة في هذا الشأن ...والافادة.

٢- تضمن المخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ أصناف انتهت صلاحيتها عدد ١٤٠٧٠ لتر ليدكيو cr٢ مادة معالجة الخرسانة عبارة عن عدد ٦٧ برميل *٢١٠ لتر) ، أصناف آخرى غير صالحة للاستخدام بسبب طول فترة التخزين كمية ١,٩٥٠ طن بيتومين ٥١٠٦٠٠ كود ٥١٠٦٠٠ غير صالحة للاستخدام بسبب طول فترة التخزين ، عدد ١٧٩ عرق خشبي أطوال مختلفة كود ٥١٠٥٤٠ لا تصلح للاستخدام حيث أن نسبة صلاحيتها أقل من ١٥%) ، أصناف أخرى تضررت حالتها الفنية بسبب تعرضها للعوامل الجوية مثل كمية ٣٥٠ م٢ بولى ايثيلين عالي الكثافة كود ٥٠٠٠١٧) ، وذلك بمنطقة توشكي لم تقم الشركة باتخاذ ايه إجراءات بشأنها او بتحديد المسئولية في أسباب تلف هذا المخزون او إعادة قياس تكلفة المخزون على أساس التكلفة او صافى القيمة البيعية ايهما أقل طبقا لما ورد بالفقرة (٩) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون.

يتصل بما تقدم تبين قيام الشركة بتخفيض المخزون خلال الأعوام السابقة (العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧) بقيمة بعض الأصناف التالفة والبالغة ٥٢٧ ألف جنيه وتحميلها على حساب المصروفات وذلك بناءً على موافقة رئيس مجلس الإدارة بجلسة مجلس الإدارة رقم (٤٨) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢ دون تحديد المسئولية في هذا الموضوع للوقوف على أسباب تلف هذا المخزون، وقبل انتهاء التحقيقات حيث ان الموضوع محل تحقيق من قبل النيابة العامة ومازال التحقيق مستمر بشأنه.

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن مع ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوص تلك الأصناف وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن لها مع إجراء التسويات اللازمة والالتزام بالمعيار المحاسبي المصري الصادر في هذا الشأن والإفادة.

٣- تم تسوية قيمة العجز في أصناف مخزن الخامات بمنطقة الواحات البحرية (عدد ٤ أصناف) الذى تم إكتشافه عند جرد المخزن حيث قررت المنطقة ان هذه الأصناف تم السطو عليها وسرقتها من محطة المعالجة بمنطقة الواحات البحرية وقد قامت المنطقة بإبلاغ الشرطة بالواحات بمحضر رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٠٢١ جنح واحات ، محضر رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢ إداري الواحات وقد صدر قرار النيابة العامة بأكتوبر بحفظ البلاغين المقدمين من الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٥ وقد انتهى التحقيق الإداري في هذه الواقعة الى تحميل كل محاسب المنطقة ، المهندس المسئول عنها مناصفة مع مقاول الحراسة قيمة الأصناف المسروقة بالقيمة الدفترية لها والبالغة مبلغ ٩٤٨٧ جنيه ومجازاتهم بخصم ٥ أيام من راتبهم الشهري نتيجة اهمالهم وتراخيهم في المحافظة على أموال الشركة والابلاغ عن الواقعة فور حدوثها فضلا عن عدم حضور المهندس المسئول عن المنطقة للتحقيق.

يتعين سرعة إخطار الإدارة المركزية للمخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات بهذا الشأن تطبيقا لأحكام المادة رقم (٥) بند ثالثاً من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.

٤-تضمن المخزون مبلغ ٢٢٠١٨٨ جنيهاً قيمة مخزن خامات منطقة العوينات في ٢٠٢٢/١٢/٣١ لم يتم جردها منذ عدة سنوات لوجود المخزن بمنطقة عسكرية تابعة للقوات المسلحة الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة هذا الرصيد ونشير الى قيام الشركة بتشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ للقيام بالجرد الفعلي لمخازن الشركة بتلك المنطقة ولم يتم موافاتنا بما انتهت إليه اللجنة المشكلة في هذا الشأن.

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه اللجنة المشكلة لجرد محتويات مخازن الشركة بمنطقة شرق العوينات واتخاذ ما يلزم لجرد تلك المخازن جرداً فعلياً والافادة.

- أظهرت القوائم المالية قيمة أراضي فضاء بغرض البيع في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ١,٣٩٩ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي:-

١-قامت الشركة برفع دعوى قضائية رقم ٢٤٦٤ لسنة ٢٠٢٢ محكمة جنوب القاهرة ضد السيد / يوسف أحمد رمضان مشترى أرض الشركة بمنطقة دار السلام بموجب جلسة الممارسة المؤرخة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣ بمبلغ ٧٢,٢٠٠ مليون جنيه لمساحة ٩٩٥٨ م٢ لامتناعه عن سداد غرامات التأخير بنحو ٢ مليون جنيه نتيجة تأخره في سداد أقساط الأرض المشتراة (فرض الغرامة تم بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة لاعتماد القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠) ونشير الى سابق قيام مجلس إدارة الشركة بإعفاء المشترى المذكور من غرامة التأخير المستحقة على تأخره في سداد القسطين الخامس والسادس والبالغة ٤٥٤٦٤٥ جنيه كما لم تقم الشركة باحتساب غرامات التأخير المستحقة بواقع ١٥% على باقي الأقساط التي تأخر المشترى في سدادها للشركة حتى قيامه بالسداد في ٢٠٢١/٤ بالمخالفة لما ورد بالبند السادس من كراسة الشروط ودون اخذ موافقة الجمعية العامة للشركة قبل اتخاذ قرار الاعفاء الامر الذى ترتب عليه اعفاء المشترى المذكور من غرامات تأخير يبلغ مجموعها ما امكن حصره بنحو ٢ مليون جنيه في الوقت الذى تعانى فيه الشركة من عجز شديد في السيولة النقدية وتحقيقها لخسائر متتالية عام تلو الاخر.

يتعين إجراء المساءلة الواجبة في شأن ضياع حق الشركة في غرامات التأخير المستحقة على المشترى المذكور والبالغة مليوني جنيه بالمخالفة لما ورد بكراسة الشروط وقيام الشركة بتسليمه الارض المباعة بموجب محضر تسليم مؤرخ في ٢٠١٩/٩/٢٢ على الرغم من ذلك.

٢-تضمن حسابي أراضي فضاء بغرض البيع ، مباني وانشاءات بغرض البيع أصول سبق تحويلها من الأصول الثابتة الى أصول بغرض البيع بموجب قرارات جمعيات عامه غير عادية لم يتبين لنا مدى وجود برنامج نشط لبيعها او البدء في إتمام خطة بيع تلك الأصول كما لا توجد أدلّة كافية تؤكد على استمرار الشركة في التزامها بخط بيعها حيث أن كافة تلك الأصول مضى عليها أكثر من عام منذ تاريخ تبويبها ضمن الأصول غير المتداولة بغرض البيع مثل ارض دار السلام ، ٢٠ وحدة سكنية بالعامرية بالإسكندرية لم يتم بيعها حتى تاريخ المراجعة في (٢٠٢٣/٢) بالمخالفة لمتطلبات التبويب الواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٢) والمطلوب تطبيقها على الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة إعداد دراسة شاملة للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع على أن تلتزم الشركة فيها بالمتطلبات الواردة في المعيار المحاسبي المصري الصادر بهذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك، ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٣-تضمن الحساب نحو ١٦٦ ألف جنيه قيمة مساحة ارض البركة بطريق الاسماعيلية على الرغم من بيعها للسيد /علاء محمد غنيمى سليم واعتماد عملية البيع من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخي ٢٠٢١/٩/٥.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

٤-تضمن الحساب نحو ١,٢٣٣ مليون جنيه قيمة أراضي فضاء بغرض البيع غير مستغله قامت الشركة برضها للبيع من خلال مزادات مختلفة ولم يتم بيعها لعدم تقدم أحد لشرائها او عدم الوصول الى الأسعار المقدرة لتلك الأراضي بيانها كما يلي:-

البيان	المبلغ بالجنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١
أرض سيوة	٣٩٦٤٦
أرض فضاء البستان وأحمد بدوي والنوبارية	٣٢٢
أرض امتداد البستان والمغتربين	٣٥٨٢٦٢
أرض دار السلام	٨٣٤٧٧٢

يتعين العمل على استغلال تلك الأراضي الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالح الشركة.

- أظهرت القوائم المالية قيمة الأراضي المستصلحة بغرض البيع في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٢,١٥٦ مليون جنيه قيمة المتبقي دون بيع من مساحة ٩١٦ فدان بمشروع تنمية شمال سيناء (سهل الطينة) ونشير الى قيام الشركة ببيع مساحات من تلك الأرض دون استصلاح او استزراع بالمخالفة لقرار تخصيص الأرض الصادر من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لصالح الشركة والمتضمن ان الغرض من تخصيص الأرض هو استصلاحها واستزراعها يتل بما تقدم لم تقم الشركة بسداد كامل ثمنها ولم تحصل على أي عقد يثبت ملكيتها لتلك الأرض من الهيئة المذكورة مما قد يعرضها للسحب.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة سدا كامل قيمة تلك الأرض والحصول على عقد من هيئة التعمير يثبت ملكيتها والعمل على استغلال تلك الأراضي الاستغلال الأمثل بما يتوافق مع قرار تخصيصها وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن للشركة.

- وجود اراضي متعدي عليها بوضع اليد من قبل بعض الاشخاص وذلك وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة بيانها كالتالي:-

أ- مساحة (٣٢ سهم - ٢٢ قيراط- ٣٨ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السادة / محمد سعيد جوده وسليمان سعيد جودة منذ عام

٢٠١١ وقد افادت الشركة بانه تم عمل عدة محاضر لهم وجميعها تم حفظها بالنيابة وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصب برقم ٧٥٧ لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى بالإسماعيلية ضد المذكورين طرد للغصب عن مساحة ٣٣ فدان تتمثل في قيمة مساحة الأرض التي لم يقم المذكورين بسداد قيمتها وبفارق حوالى ٥ أفدنه عن إجمالي قيمة الأرض المتعدي عليها ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات ان المساحة المتعدى عليها من قبل المذكورين(١٠ سهم – ٢٠ قيراط- ٤٢ فدان) بما يخالف البيان المقدم لنا من القطاع التجارى للشركة والذى أوضح ان مساحة الأرض المتعدى عليها(٣٢ سهم – ٢٢ قيراط- ٣٨ فدان).

ب- مساحة (٢١ سهم – ٢ قيراط – ٢١ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السيد / احمد غازي حيث تقدم المذكور لشراء القطعة وتم عمل محضر تفاوض في السعز معه موقع من السيد رئيس القطاع التجاري بالشركة فقط دون الحصول علي موافقة مجلس الادارة بالبيع وتم التوصل لسعر ٦٥ الف جنيه للفدان وقام بسداد مبلغ ٩٠٠ الف جنيه فقط من إجمالي قيمة الارض بالإيصالات ارقام ١٦١٦٨ بتاريخ ٢٠١٦/١/١٩ ، رقم ١٦٣٤٨ بتاريخ ٢٠١٦/٥/٨ ، رقم ١٦٤٢٧ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٠ الا ان الشركة طالبت الشركة المشتري في ٢٠١٨ بسداد ثمن الارض بواقع ١٣٥ الف جنيه للفدان طبقا لقرار لجنة العليا تثمين الاراضي الا ان المشتري رفض السعر المطروح متمسكا بالسعر القديم المتفق عليه سابقاً وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصب برقم ٧٥٨ لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى بالإسماعيلية ضد المذكور ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء.

ج- مساحة ١٠٠٠ م٢ أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدي ليها بوضع اليد من السيد/ حسن جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى فرعية للدعوى الاصلية ٤٠٧٤ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المذكور وصدر فيها حكم اول درجة لصالح الشركة بطرد المذكور من عين التداعى ومازالت الدوى متداولة امام القضاء.

- مساحة ١٠٠٠ م٢ أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدى ليها بوضع اليد من السيد/ متولى جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى طرد برقم ١٩٣ لسنة ٢٠٢١ مدنى حوش عيسى ضد المذكور ومازالت الدوى متداولة امام القضاء.

يتعين بيان أسباب ما تقدم خاصة اسباب تقاعس الشركة لأعوام عديدة في مطالبة المذكورين اعلاه بقيمة الارض او اتخاذ الحد الأدنى من الاجراءات التي من شانها الحفاظ على ممتلكات الشركة مع ضرورة حصر كافة التعديات على أراضي وممتلكات الشركة إحكاما للرقابة عليها وحفاظا على ممتلكات الشركة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لرفع تلك التعديات عنها مع متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن ...الافادة.

- أظهرت القوائم المالية قيمة عملاء قطاع عام واعمال في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٧,٩٩٤ مليون جنيه قيمة مديونيات مستحقة على الشركات الشقيقة وذات العلاقة يرجع تاريخها منذ أكثر من ١٠ سنوات دون مصادقة أو مطابقة على هذه الأرصدة مع تلك الشركات **وبيانها كالاتي :-**

اسم الشركة	المبلغ المستحق في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالجنيه
وادي كوم أمبو	٥٥٢٨٨٦
ريجوا	٣٥٦٩٧٣٩
مساهمة البحيرة	٣٦٧١٦١٤
مختار ابراهيم	١٩٩٢٨٨

ونشير الى قيام الشركة برفع دعوى ٥٠٦ لسنة ١٥ ق استئناف للحكم رقم ١٤٣٩ لسنة ٢٠٢٠ ضد شركة مختار إبراهيم للمطالبة بمستحقات مالية للشركة طرفها عن تنفيذ أعمال طرق اسفلتية برافد بلطيم كفر الشيخ وامتنعت الشركة المذكورة عن صرف مستحقات الشركة بمبلغ ٢٧١٩٩٢٨ جنيه رغم وجود محضر اتفاق على هذه المستحقات (بقيمة أكبر من المثبت بدفاتر

الشركة بنحو ٢,٥٢١ مليون جنيه) مع رد خطابي الضمان رقم ١١ لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

يتعين ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات الازمة حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل المديونيات ومتابعة الدعوى القضائية المرفوعة في هذا الشأن وإجراء التسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي والإفادة.

- أظهرت القوائم المالية قيمة عملاء وأوراق قبض في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ١٢٥,٢٨٦ مليون جنيه ولنا بشأنه ما يلي :-

١- استمرار عدم قيام الشركة بإرسال مصادقات لأصحاب الارصدة المدينة والدائنة (عملاء – أرصدة مدينة – موردين ومقاولين – دائنون وأرصدة دائنة-.....) كما لم تقم الشركة بإجراء أي مطابقات خلال العام المالي السابق ٢٠٢٢/٢٠٢١ (باستثناء الشركة القابضة) الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة في تاريخ الميزانية.

يتعين ضرورة إرسال المصادقات لكافة الارصدة المدينة والدائنة فى نهاية كل سنة مالية وكذا اجراء المطابقات اللازمة حتى يمكن التحقق من صحة تلك الارصدة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

٢- تضمن الحساب نحو ٢٩,٤٨٩ مليون جنيه أرصدة متوقفة يرجع تاريخ بعضها لأكثر من ٢٠ عام منها نحو ١٣,١٥١ مليون جنيه طرف الهيئة العامة لمشروعات التعمير قيمة أعمال ومستخلصات منذ أكثر من ٢٠ عام دون ان تقوم الشركة بإجراء اية مطابقات بشأنها مع الهيئة المذكورة الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة هذا الرصيد في تاريخ الميزانية.

يتعين بحث ودراسة موقف تلك الأرصدة مع اجراء المطابقات اللازمة واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المبالغ حفاظا على حقوق واموال الشركة ...والافادة.

٣-تضمن الرصيد نحو ٣٦,٨٣٨ مليون جنيه تحت مسمى أمانات لدى العملاء تمثل قيمة المبالغ المخصومة من قبل جهات الاسناد وذلك من مستحقات الشركة على ذمة تنفيذ العمليات التي تقوم الشركة بتنفيذها لم نتمكن من التحقق من قيمتها لعدم قيام الشركة بموافاتنا بتحليل هذا الرصيد على مستوى كل جمعية واسبابه منها نحو ١١,٤٥٨ مليون جنيه متوقفة منذ عدة سنوات.

يتعين موافاتنا بتحليل هذا الرصيد مع ضرورة العمل على سرعة تنفيذ ونهو كافة الالتزامات الخاصة والحصول على مستحقات الشركة طرف تلك الجهات.

٤-وجود عمليات مسندة للشركة بنحو ٣٢٩,١٥٥ مليون جنيه تتمثل في (نحو ١٢٤,٣٠٣ مليون جنيه قيمة عمليات الإسكان المسندة للشركة من قبل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة ، نحو ١٠٤,٧٥٠ مليون جنيه (٢,٣٥٠ مليون م٣*٤٥ جنيه/متر) قيمة عملية تكريك منطقة جنوب شرق بغاز مطلث الديبة ضمن المرحلة الثانية من الحل العاجل لتنمية بحيرة المنزلة العملية المسندة للشركة بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد -الهيئة العامة لحماية الشواطئ-التابعة لوزارة المواد المائية والري ، نحو ١٥,٤٨٠ مليون جنيه قيمة عملية إنشاء وصلة الهروب لمفيض ك ٧٢,٧٠٠ على دليل فرعي (١، ٢) ومفيض ك ٨٠٠ و ك ١,٤٠٠ على فرع (٢) ، نحو ١٩,٦٩٠ مليون جنيه قيمة عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من كيلو ٦ الى كيلو ٨ ، نحو ٢٥,٢٢٥ مليون جنيه قيمة عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من الكيلو

٣,٢٦٥ الى الكيلو ٦ ، نحو ٢٣,٦٣٢ مليون جنيه قيمة عملية تنسيق الحي العاشر بمنطقة ابنى بيتك بمدينة العاشر من رمضان ، نحو ٥,٨٦٣ مليون جنيه قيمة أعمال عمليتي إنشاء محطة طلمبات بنى صالح ، نحو ١٠,٢١٢ مليون جنيه قيمة عملية محطة طلمبات دير السنقورية) تم سحب العمل فيها من جهات الإسناد المتعاقدة مع الشركة نتيجة تأخر الشركة في تنفيذ تلك الأعمال مما أدى إلى التحفظ على مستحقات الشركة عن تلك العمليات وتنفيذ هذه العمليات على حساب الشركة وفرض غرامات التأخير عليها بلغ ما امكن حصره منها بنحو ١٥٧,١٣٤ مليون جنيه متنازع بشأنها امام القضاء وبعضها محال للنيابة الادارية .

يتعين تحقيق أسباب ما تقدم مع موافاتنا بحساب تحليلي لمقاولي تلك العمليات وبحث ودراسة المديونيات المثبتة في دفاتر الشركة والمديونيات من واقع الختاميات ومحاضر الحجز الإداري التي تم إخطار الشركة بها من قبل جهات الاسناد وكذا متابعة الدعوى المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل ضمان وحفظ حقوق الشركة.

د- تضمن حساب العملاء نحو ٢٨,٧٩٠ مليون جنيه قيمة المستحق للشركة عن تلك العمليات (غرب الشروق – التجمع) طرف العميل / وزارة الدفاع – الهيئة الهندسية- على غير حقيقته حيث انه لا يوجد اية مستحقات للشركة طرف الهيئة الهندسية عن تلك العمليات بل على العكس قامت الهيئة بتحميل الشركة

بكافة فروق الأسعار الناتجة عن تقاعسها في تنفيذ تلك العمليات في مواعيدها المحددة.

يتعين بحث ودراسة موقف المديونيات المثبتة بحساب العملاء طرف جهة الاسناد خاصة في ظل عدم قيام جهة الاسناد بسداد أي مستحقات للشركة منذ أكثر من ٣ سنوات وكذا بحث ودراسة موقف التأمينات المخصومة من الشركة على ذمة تلك العمليات خاصة في ظل انتهاء الغرض منها.

٦- تضمن رصيد حساب العملاء (امانات) دائن نحو ١٦,٢٢١ مليون جنيه خاصة بعمليات الإسكان المسندة للشركة من قبل / الهيئة الهندسية للقوات المسلحة (عمليتي غرب الشروق والتجمع) ولم يتبين لنا أسباب عدم قيام الشركة بتسوية رصيد هذا الحساب خاصة في ضوء الانتهاء من تنفيذ تلك العمليات وورود الختاميات من جهة الاسناد وإعداد الختاميات لمقاولي الباطن لاسيما في ضوء ما تبين لنا من قيام الشركة بإثبات ما امكن حصره بنحو ٣,٧٣٧ مليون جنيه قيمة الخامات المنصرفة من جهة الاسناد لمقاولي الباطن عن الاعمال المنفذة منهم بحساب العملاء – امانات (دائن) مقابل خصمها من المستحق لهؤلاء المقاولين دون ان تقوم الشركة بإثبات مستخلص جهة الاسناد عن تلك الاعمال بدفاترها وسجلاتها الامر الذى يشير الى ظهور حساب العملاء – امانات على غير حقيقته.

يتعين اثبات قيمة المستخلص الختامي الوارد من جهة الاسناد بدفاتر وسجلات الشركة حتى تظهر الحسابات ذات الصلة على حقيقتها.

٧- تبين موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٥٨ بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٩ على تخفيض النسبة الصافية التي تحصل عليها الشركة من إجمالي قيمة عمليات الإسكان المسندة لها لكل مستخلص قبل أي خصومات من ٥ % الى ٢ % دعما لمقاولي الباطن المنفذين لتلك العمليات بهدف زيادة معدل انجاز العمليات المنفذة حتى لا تتعرض الشركة الى سحب الاعمال منها من قبل جهة الاسناد والتنفيذ خصما على حسابها مما يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة ونشير الى قيام الشركة باعتماد ذلك التخفيض لمقاولي الباطن وتسوية كافة الاعمال التامة الواردة بمستخلصات مقاولي الباطن بعد خصم نسبة ٢% فقط اعتبارا من هذا التاريخ واخرها المستخلص رقم (٣) ختامي – سحب عمل– للمقاول/ شركة الايمان للمقاولات العمومية والذى تم تسويته بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٧ على الرغم من قيام الشركة بسحب العمل من المقاول منذ أكثر من ٤ سنوات (سحب العمل من المقاول تم بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٦) الامر الذى يشير الى انتفاء السبب الذى وافق مجلس الإدارة من أجله على منح التخفيض لهؤلاء المقاولين خاصة في ظل تقاعسهم عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المحددة وتحميل الشركة لأعباء مالية جسيمة تتمثل في فروق الأسعار المفروضة من قبل جهة الاسناد.**ونشير الى** ان توجيهات الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٩ لاعتماد القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ تضمنت بشأن هذا الموضوع ضرورة محاسبة هؤلاء المقاولين كافة مقاولين الباطن المتقاعسين عن تنفيذ تلك العمليات بعد خصم نسبة ٥% من إجمالي الاعمال التامة المعتمدة من جهة الاسناد وليس ٢% لانتفاء الغرض من التخفيض.

يتعين محاسبة كافة مقاولين الباطن المتقاعسين عن تنفيذ تلك العمليات بعد خصم نسبة ٥٪ من إجمالي الاعمال التامة المعتمدة من جهة الاسناد وليس ٢٪ لانتفاء الغرض من التخفيض والالتزام بتوجيهات الجمعية العامة للشركة الصادرة في هذا الشأن.

٨-ظهر رصيد العميل/ وزارة الدفاع (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة) مدينا بنحو ٣٢,٣١٤ مليون جنيه منه نحو ٣,٢٩٣ مليون جنيه قيمة المستحق للشركة طرف جهة الاسناد عن عملية تنفيذ عدد (٨) عمارات بمنطقة العاشر من رمضان والبالغ إجمالي قيمتها نحو ٣٨,٥٣٤٠ مليون جنيه والتي قامت الشركة بإسنادها لعدد (٤) مقاولي باطن (البرج الدولية للمقاولات ، المدينة المنورة للمقاولات ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده) ونشير الى العملية متوقفة منذ أكثر من ٣ سنوات نتيجة تقاعس مقاولي البطان المذكورين عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المقررة حيث بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة من قبلهم حتى مستخلص ٤ ،٥ جارى أعمال نحو ٢,٧٠٧ مليون جنيه بنسبة ٥٩% من إجمالي قيمة الاعمال المتعاقدة معهم من قبل الشركة على تنفيذها والبالغة نحو ٤,٥٧٧ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من تنفيذ تلك العملية او إعداد مستخلص ختامي لها للوقوف على المديونية النهائية المستحقة على مقاولي الباطن.

يتصل بما تقدم ظهر رصيد حساب مقاولي الباطن البرج الدولية ، المدينة المنورة ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده في دفاتر وسجلات الشركة عن تلك العملية مدينا بنحو ٢٠٥ ألف جنيه ، ٩٨٠ ألف جنيه ، ١,٢٦٥ مليون جنيه ، ٩٦٣ ألف جنيه على الترتيب وعلى الرغم من ذلك قام هؤلاء المقاولين (القاهرة للمقاولات ، المدينة المنورة ، وليد على محمد عبده) برفع الدعاوى ارقام ٢٤١ لسنة ٢٠١٧ ، ١٢٤٩ لسنة ١٣٨ ق استئناف عالى جنوب القاهرة ، ١٤١٨ لسنة ٢٠٢٢ ضد الشركة للمطالبة بمستحقات مزعومة من

أ.م.م

قبلهم عن تلك العملية ومازالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء (صدر في بعضها حكم أول درجة فقط).

ونشير الى وجود مديونية على الشركة لصالح جهة الاسناد / وزارة الدفاع بنحو ٤,٢٢٤ مليون جنيه وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة الامر الذي يشير الى ظهور رصيد العميل عن تلك العملية على غير حقيقته.

يتعين بحث ودراسة موقف تلك العملية والعمل على سرعة الانتهاء من تنفيذها تجنبا لتعرض الشركة لفروق أسعار وغرامات تأخير من قبل العميل المذكورة كما حدث في عمليات الإسكان السابقة المسندة الى الشركة وبحث أسباب اختلاف رصيد العميل عن تلك العملية الوارد في دفاتر وسجلات الشركة عن رصيده الوارد بالبيان المقدم لنا من الشركة مع متابعة موقف الدعاوى المتداولة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من احكام قضائية نهائية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة.. والافادة.

٩-تضمن الرصيد نحو ٢,٨٤٢مليون جنيه ارصدة لعملاء وردت مصادقات عنها بخلاف الرصيد المثبت في دفاتر وسجلات الشركة تتمثل في نحو ١,٨٤٦ مليون جنيه مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة كمديونية باسم العميل الإدارة العامة للتوسع الأفقي والمشروعات بغرب الدلتا في حين وردت المصادقة من العميل بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٣ بأن رصيد المديونية المستحقة للشركة نحو ١,٨٢٣ مليون جنيه بفرق ٢٣ ألف جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ، نحو ٥٧٧ ألف جنيه مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة كمديونية باسم العميل الإدارة العامة للتوسع الأفقي والمشروعات بشرق الدلتا في حين وردت المصادقة من العميل بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٤ بأنه لا توجد مديونية او ديون مستحقة للشركة طرف الإدارة المذكورة ولا يوجد أي مستندات تدل على هذه المديونية ،

رصيد المديونية المستحقة للشركة نحو ١,٨٢٣ مليون جنيه ، نحو ٤١٩ ألف جنيه مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة كمديونية باسم /شركة النصر للتعدين في حين وردت المصادقة من العميل بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٥ بأنه لا توجد مديونية مستحقة للشركة طرف الميل المذكور بل على العكس توجد مديونية للعميل المذكور طرف الشركة بنحو ١,٧٤٩ مليون جنيه.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

١٠- تضمن الرصيد نحو ٩,٤٣٢ مليون جنيه قيمة المديونية المستحقة للشركة طرف العميل / الهيئة العامة للطرق والكباري والذى تعاقدت معه الشركة لاستكمال تنفيذ الجسر الترابي والاعمال الصناعية بقطاعات مشروع القطار الكهربائي السريع (السخنة- العاصمة الإدارية - العلمين الجديدة - مطروح) لتنفيذ أعمال الجسر الترابي قطاع غرب النيل من الكم ٢٠٠ الى الكم ٢٠٥ بطول ٥ كم بالاتجاهين بالأمر المباشر بموجب العقد رقم ٢٠٢٢/٢٠٢١/٧٨٦ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢ وبقيمة إجمالية نحو ٥٢,٦٧٠ مليون جنيه شاملة كافة الضرائب والرسوم على ان تكون مدة التنفيذ ٨ أشهر من تاريخ استلام الموقع (٢٠٢٢/٣/٣) والتي قامت الشركة بالتعاقد على تنفيذها مع مقاول الباطن شركة ثرى زونز للمقاولات العملية بنفس شروط وأسعار ومواصفات جهة الاسناد وبقيمة إجمالية نحو ٥٠,٠٦٥ مليون جنيه بنسبة ربح ٥ % تقريبا للشركة وقد تبين بشأنها ما يلى :-

١-ضياع مبلغ ٢٥,٨٦٥ مليون جنيه على الشركة تتمثل في إيرادات كان من الممكن للشركة تحقيقها لو استمرت في تنفيذ المشروع تبلغ نسبة ربح الشركة فيها ٥% بنحو ١,٤٤٣ مليون جنيه تتمثل في الفرق بين إجمالي قيمة الاعمال التي اكتفت الشركة بتنفيذها حتى مستخلص (٣)- الاكتفاء بما تم تنفيذ- والوارد للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٢ والبالغ نحو ٢٦,٨٠٥ مليون جنيه ، إجمالي قيمة التعاقد البالغة نحو ٥٢,٦٧٠ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ٥١ % تقريبا [illegible] المقاول المذكور عن تنفيذ الاعمال المسندة إليه اعتبارا من ٢٠٢٢/٨/٢٠ وقيامه برفع دعوى قضائية ضد الشركة برقم ٢٢٨١ لسنة ٢٠٢٢ مدنى كلى حلوان الدائرة (٦) مدنى يطلب فيها ندب خبير لبيان مستحقاته لدى الشركة البالغة وفقا لطلبه نحو ٨,٤٤٥ مليون جنيه والزام الشركة برد تأمين الاعمال والتأمين

النهائي المخصوم منه ترتب على ذلك قيام الشركة بإنذار المقاول اكثر من مره وآخرها في ٢٠٢٢/٩/١٣ ونتيجة لعدم استجابة المقاول لإنذارات الشركة قامت الشركة بمخاطبة المقاول بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٥ بما يفيد سحب الاعمال منه الا ان ذلك لم يتم و تضمن تقرير تقييم العملية الصادر من جهة الاسناد بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٠ طلب الشركة العامة تسليم الاعمال والاكتفاء بما تم تنفيذه حتى مستخلص (٣) وتسليم الاعمال دون ان يتبين لنا أسباب ما تقدم خاصة ان التأخير في السداد لا يوقف التنفيذ

يتعين بيان أسباب ما تقدم خاصة ضياع فرصة تحقيق أرباح للشركة في ضوء ما تعاني منه من خسائر متتالية لأكثر من عام وعجز في السيولة.

٢- قامت الشركة بإثبات نحو ٨,٥١٨ مليون جنيه ضمن إيرادات الشركة في ٢٠٢٢/١١ يتمثل في قيمة المستخلص رقم (٣) – الاكتفاء بما تم تنفيذه– دون ان تقوم الشركة بإثبات المصروفات المقابلة لتلك الإيرادات بالمخالفة لمبدأ مقابلة الايراد بالمصروف والمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٨) الايراد من عقود العملاء مما ترتب عليه تضخيم إيرادات الشركة وارباحها في ٢٠٢٢/١٢/٣١ على غير حقيقتها ونشير الى قيام رئيس القطاع المالي بتوجيه خطاب الى رئيس قطاع التنفيذ بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٤ بما يفيد تضمين إيرادات الشركة لهذا المبلغ دون اثبات المصروفات الخاصة بها .

يتعين إجراء التسوية اللازمة باستبعاد مبلغ ٨,٥١٨ مليون جنيه من إيرادات الشركة لحين إثبات المصروفات المقابلة لها اظهارا لإيرادات الشركة على حقيقتها.

٣- قامت الشركة بخصم نحو ٦٥٨ ألف جنيه من مستحقات المقاول قيمة تأمينات اجتماعية بنسبة ٣,٦% من قيمة الاعمال حتى مستخلص (٢) جارى وتعليتها بالأرصدة الدائنة ونشير الى ان الشركة قامت بالحصول على شهادة إعفاء عن العملية من التأمينات الاجتماعية على اعتبار قيامها بتنفيذ العملية بعمالتها الدائمة المؤمن عليها على غير الحقيقة حيث ان الشركة تقوم بتنفيذ العملية من

خلال مقاول باطن مما يتعين معه الحصول منه على الشهادة الدالة على سداد التأمينات الاجتماعية عن المقاولة وهو ما لم يتم بالمخالفة للمادة (٦) من قرار وزير التضامن الاجتماعي رقم ١٥٢ لسنة ٢٠١٩ بشأن التأمين على عمال المقاولات والمحاجر (العمالة غير المنتظمة).

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بإخطار مكتب تأمينات المقاولات المختص بالعقد المبرم بينها وبين مقاول الباطن والحصول من المقاول المذكور على الشهادة الدالة على سداد التأمينات الاجتماعية عن المقاولة.

٤- عدم التزام الشركة بتنفيذ بنود القرار رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٠٧ والمعدل بالقرار رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٩ والمنفذ للمادة رقم (٢٦) لقانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بشأن سداد نسبة من المقاولة لصالح مديرية القوى العاملة – الإدارة العامة للعمالة غير المنتظمة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بإخطار مديرية القوى العاملة المختصة بالعقد المبرم بينها وبين مقاول الباطن والحصول من المقاول المذكور على الشهادة الدالة على سداد الرسوم المقررة قانونا عن المقاولة.

٥-قامت الشركة بتأجير ما يقرب من (١١) معدة لمقاول الباطن للعمل في تنفيذ العملية وعمليات أخري خاصة به بموجب العقود المبرمة مع المقاول في هذا الشأن وقد تبين بشأنها ما يلي :-

أ- قامت الشركة بحساب المقاول على أيام تشغيل للمعدات والسيارات المؤجرة له بقيمة أقل من الواجب حسابها في العقود المبرمة معه حيث تضمن البند الرابع من العقود المبرمة من المقاول في هذا الشأن ان عدد أيام عمل المعدات والسيارات ٢٦ يوم عمل في الشهر في حين قامت الشركة بحسابه على أيام عمل متدنية جدا بلغت في بعض الأحيان (١ يوم ، ٢ يوم ،٣ يوم ، ٦ أيام) فقط وذلك بالمخالفة للبند (٤) ، (٨) من عقود الايجار المبرمة مع المقاول والتي تضمنت ان يتم المحاسبة على عدد أيام عمل ٢٦ يوم ، يلتزم المقاول بتحمل القيمة الايجارية في حالة توقف المعدات بسبب عدم توفير السولار ، قطع

الغيار اللازمة لصيانة المعدات وفى حاله تقاعسه عن الإصلاحات وفى حالة تأخير الخامات اللازمة للتشغيل ترتب على ذلك وجود فروق بلغ ما امكن حصره منها بنحو ٧٢٣ ألف جنيه يجب تحميلها على المقاول وخصمها من مستحقاته تتمثل في الفرق بين القيمة الايجارية الفعلية الواجب حسابها على المقاول طبقا للعقود المبرمة معه والبالغة نحو ٢,٣٦٢ مليون جنيه وبين القيمة الايجارية التي قامت الشركة بحسابها على المقاول بنحو ١,٦٤٠ مليون جنيه وذلك حتى فاتورة رقم ٨ المقدمة من الشركة.

يتعين تحقيق أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بحصر كافة الفروق بين القيمة الايجارية الواجب من مستحقات المقاول القيمة الايجارية الفعلية الواجب حسابها على المقاول طبقا للعقود المبرمة معه وبين القيمة الايجارية التي قامت الشركة بحسابها على المقاول وخصمها من مستحقاته ...والافادة

ب- عدم قيام الشركة بتحميل المقاول بقيمة عدد (٢) كاوتش تالف خاصة بهراس انجرسول شاسيه رقم ٦٠٩٠ والمؤجرة للمقاول حيث تضمن محضر استلام المعدات المؤجرة من المقاول بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٩ ما يفيد تلف عدد (٢) كاوتش خاصة بالمعدة المذكورة دون قيام الشركة بخصم قيمتها من المقاول بالمخالفة للبند (٨) من العقود المبرمة معه والذي تضمن يلتزم المقاول بتحمل وإصلاح أي عيوب ناتجة عن تشغيل المعدات والسيارات خلال مدة العقد وتسليمه للطرف الأول (الشركة) خالية من العيوب.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بخصم قيمة الكاوتش التالف من مستحقات المقاول.

١١- تضمن الرصيد نحو ٩٦٦ ألف جنيه قيمة المديونية المستحقة (تأمينات اعمال) طرف العميل / الهيئة العامة للطرق والكباري والذى تعاقدت معه الشركة لاستكمال تنفيذ الجسر الترابي والاعمال الصناعية بقطاعات مشروع القطار الكهربائي السريع (السخنة- العاصمة الإدارية – العلمين الجديدة – مطروح) لتنفيذ أعمال الجسر الترابي قطاع غرب النيل من الكم ٢٤٠ الى الكم ٢٤٣ بطول ٣ كم بالاتجاهين بالأمر المباشر بموجب العقد رقم ٢٠٢٢/٢٠٢١/٨١١ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٩ وبقيمة إجمالية نحو ٦٢,٢٠٠ مليون جنيه

شاملة كافة الضرائب والرسوم على ان تكون مدة التنفيذ ٨ أشهر من تاريخ استلام الموقع (٢٠٢٢/٣/١٠) وتقوم الشركة بتنفيذها ذاتيا بعمالتها وقد تبين بشأنها ما يلى :-

١- بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة حتى اخر مستخلص بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٣ نحو ١٩,٣٢٦ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ٣١ % فقط على الرغم من انتهاء الموعد الفعلي التنفيذ العملية.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على سرعة تنفيذ الاعمال المتبقية تجنبا لتعرض الشركة لأعباء مالية لا مبرر لها تتمثل في غرامات التأخير.

٢- ضعف الرقابة الداخلية على أعمال ومشتريات العملية حيث تبين اعتماد الشركة في الصرف كافة التزامات واحتياجات العملية (سولار -زيوت – قطع غيار – تأجير معدات – نقل خامات - ....) من خلال السلف المؤقتة وبدون الحصول على عروض أسعار في معظم المشتريات الامر الذى أضاع على الشركة فرصة الحصول على أفضل الشروط والمواصفات والاسعار وكذا بدون الحصول على المستندات المؤيدة حيث يتم تسوية تلك الاعمال او المشتريات بموجب محضر صرف معتمدة من لجنه بالموقع من ضمنها القائم بصرف السلفة لتعذر الحصول على المستندات الدالة على الصرف الامر بالمخالفة للمواد (٦٢) ، (١١٦) ، (١١٧) من اللائحة المالية للشركات التابعة للشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياه الجوفية المعتمدة من مجلس إدارة الشركة القابضة بجلسة رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٩ والتي تنص على ((لا تمنح السلف المؤقتة الا في الحالات التي يتعذر فيها إجراء الصرف بالطريق العادي ولمواجهة متطلبات ذات طبيعة معينة ولا تصرف الا عن اعمال مقدرا إنجازها في فترة محددة ، تصرف السلفة المؤقتة دفعة واحدة لاحد العاملين بالشركة وتسوى السلفة المؤقتة في موعد غايته شهر من تاريخ صرف السلفة بالشركة وذلك مقابل مستندات الصرف المعتمدة)) الذى لم نتمكن معه من التحقق الفعلي من صحة قيمة تلك المشتريات وقد تبين فى هذا الشأن ما يلى :-

أ- بلغ إجمالي السلف المؤقتة المنصرفة للصرف منها على احتياجات العملية حتى ٢٠٢٣/١/١ نحو ١٤,٣٠٨ مليون جنيه تم تسوية منها نحو ٩,٩١١ مليون جنيه والباقي نحو ٤,٣٩٧ مليون جنيه لم يتم تسويته حتى تاريخه وقد تبين قيام الشركة بصرف أكثر من سلفة مرة لنفس الشخص للصرف منها على احتياجات العملية دون

تسويتها مثال على ذلك السلف المؤقتة المنصرفة للسيد صابر فتح الله ، هيثم فتحى محمود بالمخالفة للمادة (١١٧) من اللائحة المالية للشركات التابعة للشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياه الجوفية المعتمدة من مجلس إدارة الشركة القابضة بجلسة رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٩ والتي تنص على ((تصرف السلفة المؤقتة دفعة واحدة لاحد العاملين بالشركة وتسوى السلفة المؤقتة في موعد غايته شهر من تاريخ صرف السلفة بالشركة وذلك مقابل مستندات الصرف المعتمدة)).

يتعين بيان أسباب ما تقدم م ضرورة الالتزام بأحكام اللائحة المالية المذكورة احكاما للرقابة على أموال الشركة.

ب- كافة السلف المؤقتة المنصرفة يصدر ترخيص برصفها من قبل السيد العضو المنتدب التنفيذي في حين يجب الترخيص بصرفها من قبل مجلس إدارة الشركة وفقا لجدول الاختصاصات والسلطات بشأن اللائحة المالية.

يتعين الالتزام بأحكام اللائحة المالية المذكورة.

ج-قامت الشركة بالبدء الفعلي في تنفيذ الاعمال قبل التعاقد مع جهة الاسناد حيث قامت الشركة بتوريد كميات من التربة لزوم اعمال الردم خلال الفترة من ٢٠٢١/١٢/١١ حتى ٢٠٢٢/١/٢٠ وتم توجيه هذا الكمية الى جهة الاسناد لإثبات جدية الشركة في العمل ولحين عمل التعاقد اللازم (التعاقد تم بعدها بما يقرب ٥٠ يوم) وقد تم إدراج تلك الكمية بمحاضر التنفيذ الذاتي في ٢٠٢٢/٨/٣١ (بعد ما يقرب من اكثر من ٧ شهور) وذلك وفقا لخطاب رئيس قطاع التنفيذ الى العضو المنتدب التنفيذي للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣١ دون قيام الشركة بإرفاق المستندات المؤيدة لتلك الكميات بالمخالفة للمادة (٥٥) من اللائحة المالية للشركات التابعة للشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياه الجوفية المعتمدة من مجلس إدارة الشركة القابضة بجلسة رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٩ والتي تنص على (يجب ان تكون جميع المصروفات مؤيدة بالمستندات القانونية ولا يتم الصرف الا بعد مراجعة المستندات المؤيدة) والمادة (٦٢) من اللائحة المذكورة التي تنص على ((على الموظف المختص بإعداد مستند الصرف سدادا لأمر شراء عقود التوريد او في مقاولات الاعمال التحقق من ارفاق المستندات المؤيدة للصرف بمستند الصرف) الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحتها.

يتعين موافاتنا بالمستندات المؤيدة لتنفيذ تلك الاعمال وبيان كمياتها وقيمتها وما اذا كانت تم إدراجها ضمن مستخلص جهة الاسناد من عدمه و...والافادة.

د- قامت الشركة بتأخير معدات وسيارات بلغ ما امكن حصره منها نحو ٤٢٧ ألف جنيه دون ان يتبين لنا أسباب ومبررات تأجير تلك المعدات خاصة في ظل وجود معدات وسيارات مثيلة لها في الشركة مثال على ذلك (لودر- سيارة قلاب ١٠ م٣ ،٢٠م٣- سيارة ملاكى للعمل مع جهة الاسناد -...) ونشير الى ان كافة اعمال تأجير المعدات يتم تسويتها بموجب محضر صرف لتعذر الحصول على المستندات الدالة على صرف قيمتها معتمد من لجنة بالعاملين بالمنطقة من بيهم القائم بصرف السلف المؤقتة بالمخالفة للمادة (٥٥) من اللائحة المالية للشركات التابعة للشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياه الجوفية المعتمدة من مجلس إدارة الشركة القابضة بجلسة رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٩ والتي تنص على (يجب ان تكون جميع المصروفات مؤيدة بالمستندات القانونية ولا يتم الصرف الا بعد مراجعة المستندات المؤيدة) والمادة (٦٢) من اللائحة المذكورة التي تنص على ((على الموظف المختص بإعداد مستند الصرف سدادا لأمر شراء عقود التوريد او في مقاولات الاعمال التحقق من ارفاق المستندات المؤيدة للصرف بمستند الصرف) دون وجود أي عقود او فواتير لتلك المعدات والسيارات المؤجرة حيث يتم الاكتفاء ببيان بحصر ساعات التشغيل للمعدات المؤجرة معتمد من لجنة بالعاملين بالمنطقة ، رئيس قطاع التنفيذ بالشركة ودون بيان وجود اية بيانات لمالكين تلك المعدات القائمين بالتأجير او ما يفيد استلامهم قيمة التأجير ودون تحميل قيمة التأجير بضريبة القيمة المضافة الواجبة قانونا (١٤%) بالمخالفة لقانون ضريبة القيمة المضافة ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

ونشير الى عدم قيام الشركة بالاسترشاد بالقيمة التأجيرية للمعدات التي تقوم بتأجيرها للغير عند القيام بتأجيرها لتلك المعدات حيث تبين وجود اختلاف كبير في الشروط والقيمة التأجيرية للمعدات التي تقوم الشركة بتأجيرها للغير عن المعدات التي تقوم الشركة بتأجيرها من الغير ومثال على ذلك قامت الشركة بتأجير لودر بقيمة ايجارية ٢٣٠٠ في اليوم في حين قامت الشركة بتأجير معدات مثيلة للغير بقيمة ايجارية ٩٠٠ جنيه / اليوم.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة موافاتنا بالمستندات الدالة على صرف تلك المبالغ والالتزام بأحكام اللائحة المالية المذكورة

هـ- بلغت قيمة أعمال نقل التربة الزلطية من المحاجر المعتمدة الى موقع العملية ما امكن حصره خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٧،١٥٩ مليون جنيه حتى محضر تنفيذ ذاتي من قبل الشركة رقم (٢٩) بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٧ وقد تبين تسوية تلك القيمة بموجب محاضر تنفيذ ذاتي من قبل الشركة معتمدة من لجنة مشكلة من العاملين بالمنطقة من بينهم القائم بصرف السلفة ، رئيس قطاع التنفيذ لتعذر الحصول على المستندات الدالة على صرف دون ان يتبين لنا أسباب ذلك خاصة في ظل إمكانية قيام الشركة بتحرير عقود او الحصول على فواتير من قبل مقاولي النقل حيث تم الاكتفاء ببيان بحصر قيمة النقلات معتمد من لجنة بالعاملين بالمنطقة . رئيس قطاع التنفيذ بالشركة ودون وجود اية بيانات لمقاولى النقل القائمين بالتنفيذ او ما يفيد استلامهم قيمة اعمال النقل بالمخالفة للمادة (٥٥) ، المادة (٦٢) من اللائحة المالية للشركات التابعة للشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياه الجوفية المعتمدة من مجلس إدارة الشركة القابضة بجلسة رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٩ ، دون تحميل قيمة نولون النقل بضريبة القيمة المضافة الواجبة قانونا (١٤%) بالمخالفة لقانون ضريبة القيمة المضافة ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

ونشير الى عدم قيام الشركة بموافاتنا ببيان بكميات اعمال توريد وتحميل ونقل التربة الزلطية لأعمال نقل المنفذة من قبلها وبين المدرجة بمستخلصات جهات الاسناد خلال الفترة من بدء تنفيذ العملية حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ لعدم تمكننا من المقارنة بينهم نظرا لتأخر الشركة في تسوية العديد من السلف الموقتة الخاصة بالصرف على احتياجات الجمعية.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة موافاتنا بالمستندات الدالة على صرف تلك الاعمال وكذا ببيان بكميات اعمال توريد وتحميل ونقل التربة الزلطية لأعمال نقل المنفذة من قبلها وبين المدرجة بمستخلصات جهات الاسناد خلال الفترة من بدء تنفيذ العملية حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والالتزام بأحكام اللائحة المالية المذكورة

و – قامت الشركة بشراء سولار وزيوت للمعدات والسيارات المستخدمة في العملية بلغ ما امكن حصره منها خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١,١٣١ مليون جنيه وقد تبين عدم وجود دراسة فنية معتمدة للمعدلات المعيارية لاستهلاك المعدات والسيارات من الوقود (بنزين – سولار) والزيوت خاصة في ظل انها تعمل داخل موقع العملية فقط حيث يتم تموين معدات و سيارات الشركة بالوقود والزيوت حسب تقدير مسئولي العملية ودون ربط ذلك بالكيلو مترات المستهلكة لتلك المعدات والسيارات فضلا عن عدم وجود سجل تشغيل لقيد بيان الاعمال وكميات الوقود والزيوت المنصرفة لكل مركبة فضلا عن عدم التزام الشركة بالقواعد المنظمة بأوامر تشغيل السيارات الحكومية والقطاع العام حيث تبين عدم وجود دفاتر لأوامر التشغل بالمخالفة للكتاب الدوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٦ والكتاب الدوري رقم (٣) لسنة ١٩٩٦ الصادر من الهيئة العامة للخدمات الحكومية الامر الذى لم نتمكم معه من الرقابة على مدى تناسب كميات وقيمة الوقود والزيوت المنصرفة لتشغيل تلك المعدات والسيارات مع الكيلومترات المستخدمة .

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بموافاتنا بالمعدلات المعيارية لاستهلاك المعدات والسيارات المتواجدة في العملية من الوقود والزيوت ومقارنتها مع كميات وقيمة الوقود والزيوت المنصرفة الفعلية لتشغيل تلك المعدات والسيارات والإفادة إحكاما للرقابة على أموال الشركة.

ي – قامت الشركة بشراء قطع غيار لزوم معدات وسيارات المتواجدة بموقع العملية بلغ ما امكن حصره منها خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٦٩٦ ألف جنيه معظمها بالأمر المباشر دون الحصول على أي عروض أسعار بشأنها و بعضها بموجب فواتير غير ضريبية (بيان أسعار) والبعض الاخر يتم تجزئة المشتريات فيها لتجزئة قيمة شرائها مثال على ذلك شراء قطع غيار بمبلغ ٢٥٣٥ جنيه بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣١، ٢٠٢٢/١١/٣ بدون فاتورة وتم تسويتها بموجب محضر صرف ، تجزئة شراء قطع غيار بمبلغ ٢١٧٥ جنيه على عدد ٩ فواتير وبنفس التاريخ ٢٠٢٢/١١/٦ من الشركة المصرية لقطع غيار السيارات .

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة الحصول على عروض أسعار عند شراء احتياجات العملية لحصول الشركة على أفضل الشروط والاسعار والمواصفات وعدم اللجوء الى تجزئة الشراء والشراء بموجب فواتير ضريبية معتمدة.

٣- بلغت قيمة الإيرادات المحققة من العملية خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٩,٦٢٦ مليون جنيه في حين بلغت قيمة المصروفات التي تحملتها الشركة خلال نفس الفترة ١٨,٤٥٩ مليون جنيه حققت الشركة ربح عنها خلال تلك الفترة بنحو ٨٦٧ ألف جنيه بنسبة ٤,٧٠ % تقريبا فقط.

يتعين العمل على ترشيد المصروفات واحكام الرقابة عليها تعظيما لنسبة ربح الشركة عن تلك العملية.

١٢- وجود علميات متأخرة في تنفيذها من قبل الشركة عن مواعيدها المحددة بلغ ما أمكن حصرها منها نحو ٧١,٦٥٧ مليون جنيه يرجع مدة تأخير بعضها الى اكثر من ٩ سنوات (عملية استصلاح ٦٢٨٠ فدان بمنطقة الضبعة والعلمين).

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على سرعة تنفيذ تلك العمليات حتى لا يتم سحب العمل فيها من قبل جهات الاسناد كما حدث في العديد من العمليات السابق ذكرها مما قد يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة.

١٣- تضمن حساب العملاء نحو ٣,٠٦٩ مليون جنيه باسم مدينون بيع أصول يمثل قيمة الأقساط المستحقة للشركة طرف عدد ٢٩ مشترى لأراضي الشركة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ونشير الى ان كافة تلك الأقساط استحق سدادها خلال الفترة من ١٩٩١/١٢/١ حتى ٢٠١٦/١/١ ولم يتم سدادها حتى تاريخه (٢٠٢٣/٢) وقد بلغ إجمالي السندات الاذنية التي تحتفظ بها الشركة كضمان للحصول على تلك الأقساط من هؤلاء المشتريين نحو ٢,٣٢٩ مليون جنيه (وفقا لمحضر جرد السندات الاذنية في ٢٠٢٢/٦/٢٨) بفرق ٧٣٩ ألف جنيه بالأقل عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ونشير الى قيام الشركة برفع دعاوى قضائية لفسخ عقود بيع تلك الأراضي ضد عدد ١٦ مشترى فقط لامتناعهم عن سداد مستحقات الشركة ولم تقم الشركة باتخاذ ايه إجراءات قانونية ضد المشتريين الاخرين.

يتعين بيان أسباب عدم قيام الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد كافة المشتريين الممتنعين عن سداد مستحقات الشركة مع متابعة الدعاوى المرفوعة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المشتريين ...والافادة.

- ظهر رصيد حساب الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية) في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مدينا بنحو ٣٤,٢٤٥ مليون جنيه يمثل قيمة ما تم خصمه من ضرائب أرباح تجارية وصناعية من قبل جهات الاسناد عن العلميات التي قامت الشركة بتنفيذها لصالحها لم نقف على صحته لعدم وجود شهادة من مصلحة الضرائب تؤيد صحة هذا الرصيد كما لم توافينا الشركة بتحليله ونشير الى ظهور رصيد الضريبة المستقطعة من الشركة في آخر إقرار ضريبي مقدم من الشركة لمصلحة الضرائب عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٦,٢٨٩ مليون جنيه وقد أفادت الشركة بأن الرصيد الظاهر في القوائم المالية منذ تطبيق قانون الخصم عام ١٩٩٣/١٩٩٤ ولم يتم إجراء التسوية النهائية بشأنه بسبب تعثر الشركة في سداد المطالبات الضريبية عن السنوات من عام ١٩٩٦ حتى تاريخه.

يتعين موافاتنا بتحليل رصيد الحساب المذكور مع الحصول على شهادة من مصلحة الضرائب بالموقف الضريبي للشركة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة.

- أظهرت القوائم المالية قيمة مدينون وارصدة مدينة آخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٣٣٦,٥٩٣ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

١-نحو ٨١,٢٣٨ مليون جنيه ارصدة متوقفة منذ أكثر من ٥ سنوات (مصر) ولم تقم الشركة بموافاتنا بالمطابقات او المصادقات التي تم إعدادها بشأنها كما لم توافينا بالإجراءات التي اتخذتها لتحصيل تلك المديونيات كما لم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال فى قيمة هذا الرصيد لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لرصيد الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي).

يتعين إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك المديونيات مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيلها ....والافادة.

٢-نحو ١,٧٥١ مليون جنيه تحت مسمي تأمينات لدي الغير ، ٢٥٧ ألف جنيه تحت مسمى تأمينات مختلفة لم نقف على صحتها حيث لم يتم موافاتنا من قبل الشركة بتحليل قيمة تلك المبالغ والمستندات المؤيدة وسنة تحميلها الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحته في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

يتعين موافاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والمستندات المؤيدة له.

٣-نحو ٢٨٢ ألف جنيه تحت مسمى تأمينات خطابات ضمان تمثل قيمة ما قامت الشركة بتغطية من خطابات الضمان السارية لم توافينا الشركة بشهادات البنوك التي تؤيد صحة هذا المبلغ الامر الذى لم نتمكن من التحقق من صحتها في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

يتعين موافاتنا بالشهادات الصادرة من البنوك المؤيدة لهذا المبلغ حتى يمكن لنا التحقق من صحة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مع إجراء التسوية اللازمة بإثبات المبلغ ضمن حساب نقدية بالبنوك والصندوق تحت مسمى غطاء خطاب ضمان.

٤-نحو مبلغ ١٠,٧٥٧ مليون جينه باسم/ هيئة التعمير ضمن حساب ارصدة مدينة طرف هيئات وشركات حيث سبق تخصيص مساحة١٠ الاف فدان من قبل الهيئة المذكورة للشركة بشرق العوينات مركز الداخلة وقد بلغت تكاليف الارض والاستصلاح نحو ٩,٦٥٦ مليون جنيه وتم إبرام عقد ابتدائي بين الهيئة المذكورة والشركة في ١٩٩٩/٤/٤ الا انه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٤ صدر قرار من الهيئة بسحب الأرض المخصصة للشركة مما حدا بالشركة إقامة الدعوي رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٩ ، الدعوى رقم ١٩ لسنة ١٥ اقتصادية للمطالبة بمبلغ ٣٣ مليون جنيه قيمة اعمال منفذة من قبل الشركة (حفر ابار مياه واستصلاح ١٠٠٠٠ فدان) وكونت الشركة مخصص عنها بمبلغ ٩,٦٥٦ مليون جنيه ومازالت الدعوي متداولة بالقضاء لم يتم البت فيها بعد.

يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية واتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ وضمان حقوق الشركة ....والافادة.

٥-نحو ١٠,٨٧١ مليون جنيه باسم/ جنوب الوادي للتنمية (ضمن حساب أمانات عملاء) والذي يمثل باقي المديونية مستحقة للشركة منذ اكثر من خمس سنوات عن عمليات قامت الشركة بتنفيذها لصالح الشركة المذكورة والبالغ اجماليها (المديونية) نحو ١٢,٨٧١ مليون جنيه بعد تخفيضها بنحو ٢ مليون جنيه خلال العام ٢٠٢١/٢٠٢٢ وبيانتها كالاتي:-

اسم العملية	القيمة بالجنيه
استصلاح ٣٠٠٠ فدان زمام فرع ٢	٢١٣٣٥٧٤
الري المحوري مساحة ٩٠٠فدان	١٠٤٦١
مبني العاملين والمهندسين	٧٤٦٦
استصلاح ٣٠٠٠٠ فدان	٥١٨٤٨٤٥
توريد وتركيب المهمات الميكانيكية والكهربائية لمحطة البوستر ٢٣٠٠٠فدان	٩٩٦١٤
توريد وتركيب المهمات الميكانيكية والكهربائية لمحطة الضغط ٢٣٠٠٠فدان	٦٦٤٨٢٤ (رصيد دائن)
اعمال زراعات وشبكات الري بالتقنية	٧٨٩٦١
انشاء مبني إداري ومظلة	٢٩٤٥
صافي مسقي ٢ على فرع ٢	٢٦٢
الاعمال المدنية على فرع ٢	٦٠١٧٧٥٦

وقد تبين صدور حكم قضائي نهائي لصالح الشركة بتاريخي ٢٠٢١/١١/٢٨، ٢٠٢٢/٣/٢٧ في الدعوى رقم ٨٦ لسنة ٢٠١٨ تجارى كلى حلوان والمعدل بالاستئناف رقم٢٦٨ لسنة ١٣٨ قضائية بإلزام شركة جنوب الوادي للتنمية بأن تؤدى للشركة مبلغ ٤٨٣١٢٦٨ جنيه قيمة المستحق لها عن كافة العمليات والمعاملات بينها وبين الشركة العامة بالإضافة الى الفوائد القانونية بواقع ٥% سنويا من تاريخ المطالبة القضائية (٢٠٢١/٨/٢٩) وحتى تاريخ السداد وقد ورد خطاب من شركة جنوب الوادي للتنمية للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٦ بأنها سوف تقوم بتنفيذ المبلغ الصادر به الحكم والفوائد القانونية بنحو ٥,٠٧٣ مليون جنيه على (٨) دفعات بواقع ٦٣٤١٠٤ جنيه شهريا اعتبارا من ٢٠٢٢/٦/٢٠ وقد قامت الشركة بتحصيل الدفعة الأولى بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢١.

ونشير الى تضمين حساب العملاء، تأمين الاعمال مبلغي ٥١٩٠١٩ جنيه ، ٥٩٣٤٥ جنيه قيمة مبالغ مستحقة للشركة العامة طرف الشركة المذكورة ليصبح الفرق

بين إجمالي المبالغ المثبتة في دفاتر الشركة العامة طرف شركة جنوب الوادي بنحو ١١,٤٤٩ مليون جنيه وبين إجمالي المبالغ الذى صدر به حكم قضائي نهائي لصالح الشركة العامة بنحو ٤,٨٣١ مليون جنيه طرف الشركة المذكورة نحو ٦,٦١٨ مليون جنيه قامت الشركة بإثبات نحو ٢ مليون جنيه منها فقط ضمن مصروفات العام ٢٠٢١/٢٠٢٢ والباقي ٦,٦١٨ مليون جنيه لم يقم الشركة بإثباته في دفاترها وسجلاتها حتى تاريخه (٢٠٢٣/٣).

يتعين بحث ودراسة الفرق بين المبالغ المثبتة في دفاتر وسجلات الشركة وبين المبالغ الصادر بها حكم قضائي نهائي لصالحها وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك خاصة في ضوء صدور حكم نهائي لصالح الشركة عن كافة العمليات والمعاملات بينها وبين الشركة المذكورة.

٦- نحو ٤,٧١٤ مليون جنيه بإسم/ البنية الأساسية ضمن حساب الأرصدة المدينة تحت التسوية تمثل الفرق بين المبالغ التي قامت وزارة الزراعة ، هيئة التعمير بخصمها من مستحقات الشركة طرفهما بنحو ٢٠,١٨٦ مليون جنيه مقابل أعمال البنية الأساسية للأراضي التي قامت الشركة بشرائها منهما و ببيعها للمستثمرين والمبالغ التي قامت الشركة بتحصيلها من مشتريين تلك الأراضي (المستثمرين) بنحو ١٥,٤٧٢ مليون جنيه لتصبح إجمالي المبالغ المستحقة طرف هؤلاء المشترين نحو ٤,٧١٤ مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاق بعضها لعام ٢٠٠٩ وما بعده تمثل باقي المستحق على المستثمرين على الاراضي المشتراة من الشركة ومكون عنها مخصص بمبلغ ٢مليون جنيه فقط ولم تقم الشركة بموافاتنا بالإجراءات التي قامت باتخاذها لتحصيل تلك المبالغ حتى تاريخه (٢٠٢٣/٣).

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المستثمرين وتدعيم المخصص بالقدر اللازم.

٧-مبلغ ٢٩٩٠٠٠ جنيه ضمن حساب عهد طرف العاملين يمثل رصيد مدين طرف السيد/عصام وديع منصور مدير إدارة البنوك بالشركة سابقاً يمثل قيمة ما تم اختلاسه بمعرفة المذكور خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ حيث تعمد التلاعب والعبث بمستندات الشركة وذلك بإثبات وقائع بنكية غير صحيحة خلاف الوارد بكشوف حساب البنك وقد اتخذ مجلس ادارة الشركة قرار في ٢٠١٥/٨/١٠ بالموافقة على ما جاء بمذكرة السيد الاستاذ/ المستشار القانوني بالنسبة للمذكور وذلك بفصله عن العمل بعد العرض المحكمة العمالية للنظر في امر فصله وتم احالة المذكور للنيابة العامة عن واقعة اختلاسه المبلغ المذكور وقيدت دعوى جنائية وتم محاكمة المذكور فيها وقضى ببراءته و بناء على ما صدر من حكم في الدعوى الجنائية قام المذكور برفع دعاوى ضد الشركة بأرقام ١٦٦٠ لسنة ١٣٣ ق استئناف عالي القاهرة ، ٣١٠١ لسنة ٢٠١٥ للمطالبة فيها بإلغاء فصله وتعويض مؤقت مقداره ١٢ شهر كامل الاجر .

يتعين إجراء المسائلة الواجبة بشأن ضياع تلك المبالغ على الشركة مع بحث ودراسة موقف تلك المبالغ المثبتة كعهدة على المذكور في ضوء صدور حكم ببراءته في الدعوى الجنائية التي قيدت ضده وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.

٨-مبلغ ٩٦٩٢٨ جنيه ضمن حساب عهد طرف العاملين تمثل قيمة عهد طرف بعض العاملين تم اخلاء طرفهم من الشركة ولم يتم تحصيلها.

يتعين تحقيق اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل هذه المبالغ .

٩- نحو ١٣٥,٥٦٦ مليون جنيه قيمة المديونيات المستحقة طرف بعض المقاولين (الهدى للمقاولات العمومية، سوماك للتجارة والمقاولات ، المقاول / احمد كمال محمد طاهر ، المقاول / عيد مصطفى احمد على ، المقاول / صبرى سدراك بوسف ، المقاول/ صابر سدراك يوسف ، المقاول / شعبان عبد الصمد عبد الجواد ، المقاول / عادل محمد فريد ، المقاول / اشرف فهمى الجابرى ، المقاول / المجموعة المصرية الدولية للهندسة ، الشركة المصرية للرى والصرف) نتيجة تقاعسهم عن تنفيذ العمليات المسندة لهم من قبل الشركة معظمها متنازع عليها أمام القضاء.

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحفظ وضمان حقوق الشركة طرف هؤلاء المقاولين مع متابعة كافة الدعاوي القضائية المرفوعة في هذا الشأن وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية ...والإفادة.

١٠- نحو ٤١ ألف جنيه تحت مسمي/ رصيد دائن طرف مكتب تأمينات بورسعيد (شاذ) مرحل منذ سنوات دون الوقوف على صحة ذلك الرصيد ودون موافاتنا بمصادقة مع المكتب المذكور للوقوف على صحته في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

يتعين بحث ذلك الرصيد والعمل على تسويته.

- أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ قيمة النقدية بالبنوك والصندوق بنحو ٣٥,٩٧٦ مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنه ما يلي :-

١-وجود حجز على كافة أرصدة الشركة بالبنوك بنحو ٣٠,٢٧٦ مليون جنيه يتمثل في نحو ١٤,٦٧٨ مليون جنيه صدر بها حكم قضائي نهائي لصالح السيد /ماجد خضر جبر الشافعي(استئناف رقم ١٠٣٢٩ لسنة ١٣٤ ق) في الدعوى المرفوعة منه ضد الشركة برقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٢ حيث قامت الشركة باستغلال محجر بموجب ترخيص من شركة مصر للصناعات الكيماوية بأرض المذكور وقد صدر الحكم بالتعويض عن إتلاف أرض المذكور بالمبلغ المذكور ضد الشركة وعليه قام المذكور بالحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك (حجز ما للمدين لدى الغير) وقد قامت الشركة برفع الدعاوى أرقام ١٣٠٧ لسنة ٢٠٢٢ استئناف عابدين ، رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٢ ضد السيد المذكور بعدم الاعتداد بأمر الحجز و ضمان بالرجوع بالتعويض على شركة مصر للصناعات الكيماوية ، وزير الصناعة والتجارة ، محافظ الإسكندرية ، نحو ٨,٥٩٣ مليون جنيه قامت مصلحة الضرائب بالحجز على أرصدة الشركة لدى بعض البنوك (البنك الأهلي المصري، بنك مصر ، بنك القاهرة ، بنك الإسكندرية ، بنك قطر الوطني الأهلي ، البنك التجاري الدولي ، بنك المؤسسة العربية المصرفية ، بنك التعمير والإسكان ، مصرف أبوظبي الإسلامي ، بنك أبوظبي الوطني، بنك التنمية والائتمان الزراعي ، بنك بلوم مصر) منذ ٢٠١٨/١/٢٣ وذلك لسداد مطالبات ضريبية طبقاً لمحضر الحجز الإداري ، نحو

٧,٠٠٥ مليون جنيه قيمة المصروفات القضائية على الحكم الصادر لصالح بنك مصر ضد الشركة.

الأمر الذي ترتب عليه اعتماد الشركة على خزينة الوارد (الإيرادات) في تحصيل وصرف كافة احتياجات على الرغم من ان قرار انشاء الخزينة يتضمن انها خزينة للوارد فقط (الإيرادات) وعدم صرف أي مبالغ منها نظرا لتخصيص خزينة آخري لصرف مستحقات العاملين (خزينة الصادر) الا انه تبين انه اعتبارا من ٢٠٢٢/٤/٢٨ قيام امين خزينة الإيرادات بتحصيل المبالغ الواردة اليه وايداعها بخزينة الشركة، الصرف منها لتغطية مصروفات الشركة المختلفة (انتقالات – مرتبات للعاملين – صيانة.....) وكذا تحويل كافة مستحقاتها عن العمليات التي تنفذها من لدى الشركة القابضة على ان تقوم الشركة القابضة بإصدار شيكات بنفس قيمة تلك المستحقات لصالح امين الخزينة بالشركة ويقوم بصرفها من البنك وإيداعها بخزينة الوارد والصرف منها على احتياجات والتزامات الشركة مثال على ذلك تحويل مبلغ ٣ مليون جنيه قيمة مستحقات الشركة عن عملية الجسر الترابي للقطار السريع (عملية ٣ كيلو) الى حساب الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣٠، تحويل مبلغ ٣٥٥٩٧٥١,٥٠ جني قيمة مستحقات الشركة عن عملية انشاء مرافق وطرق وفرمه بمدينة الفيوم الجديدة الى حساب الشركة القابضة ثم قيام الشركة القابضة بإصدار شيك بمبلغ ٢ مليون جنيه لمقاول الباطن شركة / بيراميدز المنفذ للعملية ومبلغ ١٥٥٩٧٥١ جنيه باسم صراف للشركة للصرف منها على التزامات الشركة المختلفة يتصل بما تقدم تبين استخدام أذون صرف غير مسلسلة بأرقام مطبوعة ويتم ترقيمها يدويا مما يضعف الرقابة على أموال الشركة.

يتعين قيام الشركة سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع كافة الحجوزات الادارية على حسابات الشركة بالبنوك مع متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن وسداد كافة مستحقات مصلحة الضرائب والمطالبات القضائية الواردة للشركة مع ضرورة وضع ضوابط تحكم وتنظم عملية الصرف على أنشطة الشركة في حالة وجود ظروف

استثنائية وضرورة استخدام أذون صرف مسلسلة بأرقام مطبوعة (عند الحاجة للصرف من خزينة الوارد) وإتباع نظام يكفل تحقيق الرقابة على أموال الشركة.

٢- لم نوافق بشهادات بنكية بمعظم ارصدة البنوك المدينة والدائنة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بإستثناء البنك الأهلي المتحد ، بنك أبو ظبى التجاري ، البنك الأهلي الكويتي.

يتعين موافاتنا بشهادات البنوك المؤيدة لكافة ارصدة الشركة بها حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

- بلغ إجمالي الإيرادات التي حققتها الشركة خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٣,٤٠٣ مليون جنيه في حين بلغت إجمالي المصروفات التي حققتها الشركة خلال تلك الفترة نحو ٤٣,٥٥٥ مليون جنيه بصافي خسارة ١٥٢ ألف جنيه بخلاف وجود خسائر مرحلة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٥١١,٧٢٦ مليون جنيه لتصبح إجمالي الخسائر حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٥١١,٨٧٦ مليون جنيه في حين بلغ رأس المال الشركة نحو ٦٥,١٠٠ مليون جنيه في ذات التاريخ وبذلك تجاوزت الخسائر نحو أكثر من ٧ أضعاف رأس المال الشركة (نسبة الخسائر المرحلة بعد تأثيرها بنتيجة النص الأول من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ الى رأس مال الشركة بلغت ٧٨٦,٢٩%) مما يشير الى تدهور أوضاع الشركة الأمر الذي يستلزم معه تطبيق المادة (٣٨/ فقرة ثانية) من القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ المعدل للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي تنص على((وفى جميع الأحوال إذا بلغت قيمة خسائر الشركة كامل حقوق المساهمين بالشركة يتم عرض الأمر على الجمعية العامة للشركة لزيادة رأسمالها لتغطية الخسائر المرحلة، وفى حال عدم زيادة رأسمال الشركة وفقًا لما سبق وجب العرض على الجمعية العامة غير العادية لحل وتصفية الشركة أو دمجها في شركة أخرى مع الحفاظ على حقوق العاملين بها.....)) وكذا تطبيق المادة ٢٦ مكرر ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١ الخاص ببتعديل اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام.

يتعين الالتزام بأحكام المواد المشار إليها للنظر في مدى استمرارية الشركة.

- أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ خسائر مرحلة بنحو ٥١١,٧٢٦ مليون جنيه مقابل نحو ٥٠٦,١٩١ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بزيادة قدرها نحو ٥,٥٣٥ مليون

جنيه تتمثل في محصلة التسويات التي قامت الشركة بإجرائها على حساب الخسائر المرحلة وذلك على النحو التالي:-

١-مبلغ ٦,٠٢٤ مليون جنيه تم اضافته للخسائر المرحلة قيمة الفوائد الخاصة بقرض بنك الاستثمار الأوروبي الذي حصلت عليها الشركة منذ عدة سنوات حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ لم تقم بإثباتها بدفاترها وسجلاتها وذلك وفقا لمحضر المطابقة بين الشركة والهيئة القومية لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٦.

٢-مبلغ ٩٥٨ ألف جنيه تم تخفيضه من الخسائر المرحلة قيمة الفوائد التي قامت الشركة بإثباتها بالزيادة بدفاترها وسجلاتها والخاص بقرض صندوق أبو ظبي والذى حصلت عليه الشركة منذ عدة سنوات وذلك وفقا لمحضر المطابقة بين الشركة والهيئة القومية لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٦.

٣-مبلغ ٤٧٠ ألف جنيه تم إضافته الى حساب الخسائر المرحلة قيمة الإيرادات التي قامت الشركة بإثباتها بالزيادة بدفاترها وسجلاتها الخاص بالمستخلص رقم (١٠) لعملية انشاء المرافق بمدينة بنى سويف الجديدة حيث قامت الشركة بإثبات مبلغ ١٥,٠٠٦ مليون جنيه قيمة أعمال المستخلص رقم (١٠) في حين صحته مبلغ ١٤,٥٣٦ مليون جنيه.

يتعين العمل على تنشيط حجم أعمال الشركة تعظيما لإيراداتها وتغطية كافة خسائرها المرحلة.

- أظهرت القوائم المالية قيمة الالتزامات طويلة الأجل وتسهيلات موردين في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٢٠,٧٩٢ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

١-نحو ٦,٩٩٨ مليون جنيه باسم اقساط ارض شرق السويس حيث قامت الشركة بشراء ٧١٥ فدان شرق السويس بالمزاد العلني من الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير منذ عام ٢٠٠٤ وتم سداد مبلغ ٤،٠١١ مليون جنيه مقدم الثمن بما يعادل ٣٣% من اجمالي الثمن والباقي على خمسة اقساط سنوية متساوية الفائدة ويستحق القسط الاول بعد مضي سنة من دخول المياه والمرافق كذلك تبين سداد مبلغ ٢،٨٥٥ مليون جنية خصما من مستحقات الشركة لدي الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير وقد قامت الشركة ببيع

كامل تلك المساحة للمستثمرين منذ استلامها وتخصيصها من هيئة التعمير وبلغت حصيلة البيع نحو ٢٢،٧٢٤ مليون جنيه ولم تسدد الشركة باقي ثمن تلك الارض لهيئة التعمير بالرغم من قيامها بالتصرف في كامل المساحة المشار اليها .

يتعين بيان أسباب ما تقدم والافادة.

٢-نحو ١٣،٧٩٣مليون جنيه باسم اتحاد المساهمين العاملين ويمثل المستحق لاتحاد المساهمين طرف الشركة العامة عن توزيعات الارباح عن سنوات سابقة ولم يتم سدادها من الشركة لاتحاد المساهمين وقد قامت الشركة القابضة برفع دعوى رقم ٢٦٨٢ لسنة ٢٠٢٠ ضد الشركة للمطالبة بمستحقات اتحاد المساهمين طرف الشركة العامة.

ونشير الى عدم قيام اتحاد المساهمين بسداد باقي اقساط الاسهم للشركة القابضة والمقدرة بنحو ١٤ مليون جنيه وذلك خلال فترة عمل الشركة تحت مظلة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته قبل خضوع الشركة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وكذا عدم قيام الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي بسداد قيمة الأسهم المستحقة لاتحاد العاملين المساهمين بعد تحول الشركة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ حيث تم تحرير محضر اتفاق على ذلك في ٢٠١٣/١٠/٢٤.

يتعين إجراء الدراسة القانونية لموقف اتحاد العاملين المساهمين مع الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.

- بلغت قيمة المخصصات المكونة بمعرفة الشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٢٣,٢٠٧ مليون جنيه مقابل نحو ٢٢٣,٧٢٦ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنقص قدره ٥١٩ ألف جنيه لم تقم الشركة بإعداد دراسة كاملة لتلك المخصصات الأمر الذى لا يمكننا معه الحكم على مدى كفايتها في الأغراض المكونة من أجلها من عدمه **وذلك على النحو التالي:-**

١. بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٦٧,١٥٣ مليون جنيه وهو رصيد مرحل منذ عدة سنوات لم تقم الشركة ببيان الأسس التي اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به وقد بلغت إجمالي المطالبات الضريبية الواردة للشركة

من مصلحة الضرائب ما امكن حصره – نحو ٤٣٧,١٧٧ مليون جنيه تتمثل في نحو ٢٨٣,٩٩٤ مليون جنيه قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة (أرباح شركات أموال) عن الأعوام ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ من واقع نموذج (١٩) – ليس ربط نهائي- بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو ١٢٤,٥٣٨ مليون جنيه ، نحو ٢٨,٣٠٨ مليون جنيه قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (٣سداد)- ربط نهائي - خلال الفترة من ٢٠١١/٦ حتى ٢٠١٨/٦ شاملة غرامات التأخير حتى ٢٠٢٢/٢ ، ، نحو ٣٢١ ألف جنيه قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب الخاصة بضريبة كسب العمل- ربط نهائي- عن الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ ، نحو ١٦ ألف جنيه قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب الخاصة بضريبة الدمغة – ربط نهائى –عن الفترة من ٢٠١٦/٦/٣٠ حتي ٢٠١٩/٦/٣٠.ونشير الى وجود مستحقات لصالح مصلحة الضرائب مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ (ضمن الأرصدة الدائنة) بنحو ٢٤,٦٢٥ مليون جنيه فقط.

يتصل بما تقدم تبين وجود حجز بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ على ارصدة الشركة لدى معظم البنوك من مصلحة الضرائب (مركز كبار الممولين) بمبلغ ٨٥٩٢٦٣٦ جنيه قيمة ضريبة مبيعات أقساط سلع رأسمالية حتى ٢٠١٦/٥ تتمثل (ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات المستوردة من الخارج).

ونشير الى قيام الشركة برفع الدعاوى القضائية أرقام ٥٠٤٢٥ لسنة ٧٢ ق ،١٥٨٨٤ لسنة ٧٦ ق قضاء إداري العباسية ضد وزير المالية للطعن على قرار لجنة الطعن ١٣٣،١٣٤،١٣٥ عن سنوات فحص ضريبة الدخل (الضريبة على شركات الأموال) عن سنوات الفحص من ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٩ ومازالت متداولة امام القضاء. الأمر الذي نرى معه عدم كفاية المخصص.

يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المطالبات والقضايا الضريبية المتداولة وموقفها والإجراءات المتخذة بشأنها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٢. تضمنت المخصصات نحو ٣,٦٤٣ مليون جنيه تحت مسمى مخصص قضايا ومطالبات بعد تخفيضه بنحو ٥١٩ ألف جنيه في ٢٠٢٢/١٢ قيمة المستخدم من المخصص بناء على موافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٠ على اعتماد تسوية قيمة المبلغ المسدد لورثة السيد /ماجد خضر جبر الشافعي والصادر له حكم قضائي نهائي (استئناف رقم ١٠٣٢٩ لسنة ١٣٤ ق) في الدعوى المرفوعة منه ضد الشركة برقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٢ حيث قامت الشركة باستغلال محجر بموجب ترخيص من شركة مصر للصناعات الكيماوية بأرض المذكور وقد صدر الحكم بالتعويض عن إتلاف أرض المذكور ضد الشركة وعليه قام المذكور بالحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك (حجز ما للمدين لدى الغير) وقد قامت الشركة برفع الدعاوى أرقام ١٣٠٧ لسنة ٢٠٢٢ استئناف عابدين ، رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٢ ضد السيد المذكور بعدم الاعتداد بأمر الحجز و ضمان بالرجوع بالتعويض على شركة مصر للصناعات الكيماوية ، وزير الصناعة والتجارة ، محافظ الإسكندرية دون ان تقوم الشركة بإثبات كامل قيمة الحكم ضمن مصروفاتها او تكوين مخصص لهذا الحكم في الفترات السابقة بالمخالفة للفقرة (٦١) ، (٦٢) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٨) -المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة - والتي تنصان على ((يتم استخدام المخصص فقط للنفقات التي سبق تكوين مخصص لها ، يتم فقط تسوية النفقات المرتبطة بالمخصص الأصلي بواسطة ذلك المخصص حيث ان تسوية نفقات مقابل مخصص سبق تكوينه لغرض آخر قد يؤدى الى إخفاء أثر الحدثين)

ونشير الى ان الشركة قدمت لنا بيان بالقضايا تبين أنه غير مكتمل ولا يفي بالغرض لعدم تضمينه المبالغ أو المطالبات الخاصة بمعظم القضايا سواء المرفوعة من وعلى الشركة واحتمالية نسب الكسب او الخسارة لكل قضية على حده وقد بلغ ما امكن حصره من قضايا صدر فيها حكم نهائي ضد الشركة نحو ٣٩,٤٩٠ مليون جنيه فضلا عن وجود نحو ١٥,٠٥٥ مليون جنيه قيمة مطالبات قضائية (نسبى، خدمات) مستحقة على الشركة لم تقم الشركة بإثباتها في دفاترها وسجلاتها.

يتصل بما تقدم بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الشركة ضد الغير نحو ١١٤,٥٥٠ مليون جنيه كما بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة ٢٧,٦٧٠ مليون جنيه وما زالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء.

يتعين مع اثبات الاثر المترتب على الاحكام النهائية الصادرة ضد الشركة واجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة في ضوء ذلك مع ضرورة موافاتنا بدراسة كاملة مستوفاة لكافة البيانات الخاصة بالقضايا ومتضمنه احتمالية الكسب والخسارة لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به في ضوء ذلك مع تدعيم المخصص بالقدر اللازم في ٢٠٢٢/١٢/٣١ في ضوء احتمالية الكسب والخسارة للدعاوى المتداولة امام القضاء.

٣. تضمنت المخصصات نحو ٦٤,٠٥٠ مليون جنيه قيمة ما قامت الشركة بتكوينه خلال الأعوام السابقة لمواجهة الالتزامات التي قد نشأت على الشركة نتيجة عدم تنفيذ بعض العمليات وسحبها منها تتمثل في نحو ٤٠,٤٠٢ مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمقابلة سحب العمليات بمنطقة توشكى ، نحو ٢٠ مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب عملية بحيرة المنزلة ، نحو ٢,٧٧١ مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة فرق تكلفة المسافة من كيلو ٢٣ الى الكيلو ٢٤١٧ بتوشكى ، نحو ٨٧٧ ألف جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب العمل بمشروعات الإسكان ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوينها وقد بلغت إجمالي فروق الأسعار وغرامات التأخير التي تطالب جهات الاسناد الشركة بها عن تلك العمليات نحو ١٥٠,١٣٠ مليون جنيه الامر الذى نرى معه عدم كفايتها .

يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة مع تدعيمها بالقدر اللازم.

٤. تضمنت المخصصات المبالغ التالية :-

المبلغ بالجنيه	بيان
نحو ٧,٨٢٥ مليون جنيه	مخصص تسليم أعمال
نحو ١٧٨ ألف جنيه	مخصص التأمين على السيارات
نحو ١٠ آلاف جنيه	مخصص استهلاك كهرباء

لم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة حتى يمكن الحكم مدى كفايتها من عدمه خاصة في ظل ان التأمين على السيارات، استهلاك الكهرباء طبيعتها تخرج عن نطاق تكوين مخصصات لمواجهتها حيث انها لا تمثل التزام حال على الشركة ويكون من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد بسببها حيث انها تعتبر في حكم الالتزامات المؤكدة.

يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بهذه المخصصات حتى يمكن الحكم عليها وإجراء التسويات اللازمة.

٥. بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢١,٥٠٠ مليون جنيهاً في حين بلغ ما أمكن حصره من الأرصدة المدينة المتوقفة والمرحلة من سنوات سابقة نحو ٢٩٩,٨٦٢ مليون جنيهاً تتمثل في نحو ٦٤,٨٧٢ مليون جنيه بحساب العملاء، نحو ٢٣٤,٩٩٩ مليون جنيه ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين هذا المخصص.

يتعين موافاتنا بالدراسة المشار إليها لإمكانية الحكم على مدى كفاية المخصص المشار إليه

٦. قامت الشركة بتكوين مخصص للضرائب المؤجلة خلال السنوات السابقة بنحو ١,٦٠٤ مليون جنيه بقيمة الفروق بين الاهلاك الضريبي والاهلاك المحاسبي ويتم زيادة او تخفيضه سنويا في ضوء ما تسفر عنه مقارنة الاهلاك الضريبي بالإهلاك المحاسبي حيث بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل والذي اوجب بقيام الشركة بإعادة دراسة وتقدير الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في نهاية كل عام على ان يتم الاعتراف بها بشكل منفصل في صلب القوائم المالية وليس ضمن المخصصات.

يتعين الالتزام بالمعيار المذكور وأثره على نتائج الأعمال والمركز المالي.

- ظهر رصيد حساب البنوك الدائنة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٩٦,٣٩٠ مليون جنيه وقد تبين بشأنها مايلي :-

١. لم يتم موافاتنا بشهادات كافة البنوك الدائنة في تاريخ الميزانية للتحقق من صحة كافة الأرصدة الظاهرة بالمركز المالي كما لم ترد كشوف حساب من البنوك المتوقف التعامل معها ومنها البنك الأهلي المصري دار السلام ، بنك مصر / الموسكى ، بنك التنمية والائتمان الزراعي، بنك التعمير والإسكان ، بنك الشركة المصرفية).

٢. تضمن الرصيد نحو ٢٩,٥٥٠ مليون جنيه باسم بنك مصر/ الموسكى (سحب على المكشوف دائن) في حين أن أخر شهادة من البنك في ٢٠١٩/٦/٣٠ تضمنت رصيد مدين بمبلغ ٨٩,٦٩٠ مليون جنيه بفارق نحو ٦٠,١٤٠ مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ، وقد قامت الشركة بتوقيع عقد تسوية مع البنك بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٥ لتصبح المديونية على الشركة نحو٦٣,٧٧٨ مليون جنيه بدلاً من ١١٢,٥٧٠ مليون جنيه وقد تم تقديم شيكات آجلة للبنك بمبلغ ٢٠ مليون جنيه ولم تلتزم الشركة بالسداد في المواعيد حيث قامت بسداد شيك واحد فقط بمبلغ ٥,٥ مليون جنيه والباقي لم يسدد بخلاف الفوائد المدينة من عام ٢٠١٨ حتي عام ٢٠٢١ وقد أدي هذا الي صدور حكم قضائي بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٤ في الدعوى رقم ٨٨١ لسنة ٧ ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة لصالح البنك المذكور بالزام الشركة أن تؤدي مبلغ ٨٩٩٩٩٢٦٧ جنيه للبنك المذكور بخلاف فوائد بواقع ١٣,٥% ، وقد قامت الشركة بالطعن على الحكم برقم ٤٨٨٩ لسنة ٩٠ ق لوقف تنفيذه ومازال الطعن متداول حتي تاريخه (٢٠٢٢/١٠) ولم يحدد لها جلسة ، ونشير الى ان الشركة لم تقم بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ ٣٠ مليون جنيه (منه ١٠ مليون جنيه تم إضافتها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١) لمقابلة هذا الحكم بنسبة ٣٣,٣٣ % من قيمة الحكم الصادر على المنشأة وذلك لحين صدور نتيجة الطعن المقدم بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢٨)- المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة والاستردادات والذى اوجب الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حال (قانونى او حكمى) ومن المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام وانه يتم التمييز بين المخصصات والاعتراف بالالتزامات الأخرى من خلال عدم التأكد من توقيت وقيمة النفقات اللازمة لتسوية الالتزام على الشركة وحيث انه صدر حكم على الشركة محدد التوقيت والمقدار فانه يخرج عن نطاق الاعتراف بالمخصصات .

يتعين اثبات كامل قيمة الحكم الصادر ضد الشركة في دفاترها وسجلاتها مع ضرورة متابعة الطعن المقدم من الشركة وموافاتنا بما تم فيه مع الحصول على شهادة من البنك المذكور

بالرصيد في ٢٠٢٢/١٢/٣١ واجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن التأخر في السداد والذي أدي الي صدور الحكم السابق الإشارة اليه.

٣. مازالت الشركة لم تقم برد خطابات الضمان خلال ثمانية أشهر والبالغ قيمتها في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٧,٨٣١ مليون جنيه لبنك الاسكندرية طبقا لعقد التسوية الموقع من بنك الاسكندرية في ٢٠١٥/٥/١٧ حتى تاريخ المراجعة في ٢٠٢٣/٢ مما قد يعرض الشركة لعقوبة الغاء التسوية مع البنك لعدم التزامها ببنود التعاقد وكونت الشركة مخصص بمبلغ ٥ مليون جنيه فقط لمقابلة تلك الالتزامات.

يتعين الالتزام بعقد التسوية مع بنك الإسكندرية والإفادة بما يتم في هذا الشأن مع تدعيم المخصص السابق تكوينه.

٤. ظهر رصيد حساب البنك الأهلي المصري فرع دار السلام في ٢٠٢٢/١٢/٣١ دائن بمبلغ ٤٦,٣٦٤ مليون جنيه وحتي تاريخ الفحص (٢٠٢٣/٢) لم يتم تفعيل التسوية التي تمت مع البنك المذكور بمبلغ ٢٦ مليون جنيه في ٢٠١٤/٣/٢٤ ولم ترد شهادات من البنك المذكور حتى تاريخ الفحص حتى يمكن لنا التحقق من الوقوف صحة رصيده الظاهر بالقوائم المالية وقد قام البنك المذكور برفع الدعوي رقم ١٣٠ لسنة ١٢ ق أمام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة وصدر له الحكم في ٢٠٢١/٨/١ بالزام الشركة بمبلغ ٧٧١٩١٥٥٠ جنيه بالإضافة الى العوائد الاتفاقية بواقع ١٢,٥% سنويا من تاريخ المطالبة ٢٠١٩/١٢/٣١ وحتى تاريخ السداد وعائد تأخير عن المديونية الناشئة عن عقد التسهيل لإصدار خطابات الضمان دون باقي المديونية بواقع ٢% من تاريخ اليوم التالي ٢٠٢٠/١/١ وحتى تاريخ السداد ولم تقم الشركة بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها.

يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم تفعيل التسوية المشار اليها وموافاتنا بصورة من الحكم السابق الإشارة اليه بمجرد الحصول عليه مع تكوين المخصص اللازم.

- ظهر رصيد حساب الضرائب دائنا في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٢٤,٩٨٨ مليون جنيه منه وقد تضمن الرصيد ما يلي :-

أ- ما امكن حصره بنحو ١٦,٢٠٥ مليون جنيه قيمة ضرائب الداخل المستحقة على أرباح الشركة في حين بلغت إجمالي قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل

مستحقة عن الشركة (أرباح شركات أموال) عن الأعوام ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ٢٨٣,٩٩٤ مليون جنيه وذلك من واقع نموذج (١٩) – ليس ربط نهائي– بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو ١٢٤,٥٣٨ مليون جنيه.

ب- نحو ٣,٢٠٩ مليون جنيه قيمة ضرائب المبيعات المستحقة على الشركة في بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (٣سداد)- ربط نهائي - خلال الفترة من ٢٠١١/٦ حتى ٢٠١٨/٦ شاملة غرامات التأخير حتى ٢٠٢٢/٢ نحو ٢٨,٣٠٨ مليون جنيه.

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة من مصلحة الضرائب بشأن تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة لضبط أرصدة الشركة الخاصة بمستحقات مصلحة الضرائب حتى يمكن لنا التحقق من صحتها مع ضرورة الاتفاق مع المصلحة على جدولت تلك المستحقات وسرعة سدادها تجنبا لتعرض الشركة للجزاءات والغرامات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبية الموحدة.

- ظهر رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٤١٨,١٠٤ مليون جنيه **وقد تضمن الحساب المبالغ الاتية:-**

١-نحو ٦,٢٧٠ مليون جنيه باسم أقساط أرض سهل الطينة ويمثل الباقي من ثمن الأرض المشتراة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير حيث قامت الشركة بسداد ٩١٦ ألف جنيه مقدم ثمن الأرض والمقسطة على عشر سنوات واستحق القسط الأول في ديسمبر ٢٠١٤ ولم تقم الشركة بسداد أي قسط من اقساط تلك الأراضي لهيئة التعمير (تم خصم جزء من أقساط الأرض من قيمة العمليات المنفذة من قبل الشركة لصالح هيئة التعمير) بالرغم من قيام الشركة ببيع ما يقرب من ٨٠% من تلك الاراضي مما قد يعرض الشركة لغرامات تأخير.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها المحددة.

٢-نحو ١,٩٠٦ مليون جنيه باسم اقساط ضريبة المبيعات والتي تمثل المستحق لمصلحة الضرائب على المبيعات على السلع الرأسمالية بناءً على المصادقة الواردة من مصلحة الضرائب على المبيعات (قيمة مضافة) بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٠ بناءً على حكم المحكمة في القضية رقم ٥٦٥٤ لسنة ٦٠ق بالقضاء الإداري بالإسكندرية ونشير الى قيام مصلحة الضرائب بالحجز على معظم أرصدة الشركة لدى البنوك التي تتعامل معها بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ بنحو ٨,٥٩٢ مليون جنيه بقيمة المستحق للمصلحة المذكورة عن ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية (ضريبة المبيعات على الالات والمعدات التي قامت الشركة باستيرادها) عن الفترة ٢٠٠٩/٦ حتى ٢٠١٦/٥ بفرق ٦,٦٨٦ مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة.

يتعين إثبات قيمة المطالبة الضريبية الواردة للشركة من مركز كبار الممولين بخصوص ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية مع العمل على سرعة سداد تلك المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب على المبيعات حتى لا تتعرض الشركة للغرامات والعقوبات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبة الموحد.

- أظهرت القوائم المالية نحو ١٣٩,٧٢٦ مليون جنيه قيمة المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ في حين بلغت المديونية المستحقة لصالح الهيئة المذكورة نحو ١٤٢,٥٥٣ مليون جنيه وذلك وفقا للخطاب الوارد الى الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣ من السيد / مدير عام التفتيش بالتأمينات بفرق ٢,٨٢٧ مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة.

يتصل بما تقدم تم الاتفاق بين الشركة والهيئة المذكورة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣ على جدولة المديونيات المستحقة على الشركة لصالح الهيئة المذكورة على ١٢٠ شهر (عشر سنوات) اعتبارا من ٢٠٢٣/٢/١ مع مراعاة انه في حالة التوقف على سداد ٣ أقساط متتالية يتم الغاء هذ الاتفاق.

يتعين :-

١- يتعين بحث ودراسة هذا الفرق مع ضرورة الحصول على شهادة من هيئة التأمينات الاجتماعية بمفردات المديونية المستحقة على الشركة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ حتى يمكن لنا التحقق من أصل المديونية والفوائد الناتجة عن التأخر في السداد وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.

٢- سرعة سداد مستحقات الهيئة وخاصةً حصة العاملين التابعين للشركة في المواعيد القانونية حتى لا تتعرض الشركة لمزيد من العقوبات والغرامات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية الجديد ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.

٣- عدم قيام الشركة بسداد مبلغ ١٢٩٥٢١٣جنيهاً في ٢٠٢١/٦/٣٠ لشركة الفارس الذهبي وذلك عن تنفيذ أعمال توريد رمال نظيفة وأتربة صالحة للردم من خارج الموقع لمشروع المزارع السمكية ببورسعيد وكذا مبلغ ١٤٦٧٧٥٠ جنيهاً قيمة تأمين نهائي على ذمة تلك الأعمال على الرغم من قيام المقاول بتنفيذ كافة الأعمال المسندة إليه.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم صرف تلك المبالغ.

- ظهر رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الاجل في ٢٢٢/١٢/٣١ بنحو ٦٤,٦٦٦ مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاق بعضها من أكثر من ١٠ سنوات وبعض تلك القروض واردة من جهات أجنبية لحساب هيئة التعمير وقد تضمن الحساب ما يلى:-

١- نحو ٤٩,٤٣٠ مليون جنيه قيمة قروض حصلت عليها الشركة من الهيئة العامية لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية تتمثل في نحو ٢٦,٨٥٩ مليون جنيه قيمة حصة الشركة في قرض صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي ، نحو ٢٠,٧٥٧ مليون جنيه قيمة حصة الشركة في قرض بنك الاستثمار الأوروبي وذلك وفقا لأخر مطابقة بين الشركة والهيئة المذكورة بشأن تلك القروض بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٦ وتلك القروض ممنوحة للحكومة المصرية ممثلة في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في صورة معدات ويتم سدادها على اقساط نصف سنوية بمعدل فائدة ٨% سنويا دون أن تلتزم الشركة بالسداد خلال المدد المقررة (٢٠١٥/١٢ بالنسبة لقرض أبوظبي ، ٢٠٠٩/٥/١٥ بالنسبة لقرض بنك الاستثمار الأوروبي) ، نحو ١,٨١٤ مليون جنيه واجبة السداد للهيئة منذ عدة سنوات (اعتمادات مستندية المعونة الأمريكية).وقد تبين توقف الشركة عن سداد تلك القروض الامر الذى قد يترتب عليه تحمل الشركة أعباء اضافية تتمثل في الفوائد التي تحملتها الشركة نتيجة عدم التزامها بالسداد.

يتعين إجراء المطابقة اللازمة على أرصدة تلك القروض مع الهيئة المذكورة حتى يمكن التحقق من صحة الرصيد الظاهر في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مع بيان أسباب عدم قيام الشركة بسداد القروض المستحقة عليها في المواعيد المحددة.

٢- نحو ٤,٤٢٧ مليون جنيه تمثل رصيد المديونية المستحق لبنك الاستثمار القومي عن القروض التي حصلت ليها الشركة والتي توقفت الشركة عن سدادها منذ عام ٢٠٠٦.

يتعين العمل على سداد تلك المديونية المستحقة للبنك المذكور حتى لا تتحمل الشركة مزيدا من الفوائد على رصيد القروض غير المسددة.

٣- نحو ٢,٨٠٨ مليون جنيه يتمثل في نحو ١,٢٥٠ مليون قيمة أصل القرض الممنوح للشركة من قبل وزارة المالية بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠ وذلك لصرف أجور العمال على ان يتم سداده خلال عام بفائدة قدرها ١٣% سنوياً وقد تم مد اجل القرض حتى ٢٠١٥/١١ ولم يعاد تجديده بالإضافة الى نحو ١,٥٥٨ مليون جنيه قيمة الفوائد التي تحملتها الشركة منذ تاريخ منح القرض حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ (لوحظ قيام الشركة بحسابها كل عام بشكل تقديري على أساس ١٣% سنويا لعدم ورود شهادة او مصادقة من وزارة المالية) وهى ازيد من قيمة أصل القرض نفسه نتيجة لعدم التزام الشركة بسداد قيمة القرض في المواعيد المقررة ونشير الى ان الشركة لم توافينا الشركة بشهادة او مصادقة من وزارة المالية تؤيد صحة هذا الرصيد الامر الذي لا يمكننا معه التحقق من صحته.

يتعين بيان اسباب عدم قيام الشركة بسداد فوائد القرض المستحقة عليها الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة لأعباء مالية لا مبرر لها تتمثل في قيمة الفوائد المستحقة نتيجة عدم الالتزام بالسداد مع ضرورة مخاطبة وزارة المالية للحصول على شهادة منها برصيد القرض والفوائد المستحقة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وسرعة السداد تجنبا لتحمل الشركة أعباء مالية لا مبرر لها والافادة.

٤- نحو ٨ مليون جنيه قيمة القرض التي حصلت عليه الشركة من الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياه الجوفية لدعم الشركة في سداد أجور العمال نتيجة العجز الشديد التي تعاني منه الشركة في السيولة النقدية.

يتعين العمل على تنشيط حجم أعمال الشركة بما يساهم في تعظيم إيرادات وتغطية مصروفاتها وسداد التزاماتها مع العمل على سداد هذا القرض.

- ظهر رصيد حساب الدفعات المقدمة من بيع اراضي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ١٠,٢٨٥ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلى :-

١-نحو ١,١٧٠ مليون جنيه قيمة مقدمات حجز أراضي بور سعيد حيث قامت الشركة بالإعلان عن بيع أراضي بجنوب بور سعيد والتي تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ فدان والتي كان من المفترض أن يتم تخصيصها للشركة بموجب المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٠ حيث أن هذه الأرض كانت ملك الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير ثم انتقلت حوزتها إلى محافظة بورسعيد بقرار من رئاسة الجمهورية وبموجب القرار الوزاري رقم ١٤٦لسنة ٢٠٠٩ والذي بموجبه تم إلغاء التخصيص للشركة.

يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن.

٢-نحو ٩,١١٥ مليون جنيه قيمة جدية حجز أراضي كان سيتم تخصيصها للشركة وقامت الهيئة بتوزيعها بمعرفتها وتم تحصيل مقدمات حجز لتلك الاراض من قبل الشركة مما حدا بالهيئة بمطالبة الشركة بسداد ما تم تحصيله كمقدمات ثمن لتلك الأراضي منذ عام ١٩٩٦.

يتعين العمل على سداد تلك الاموال للهيئة لحين تخصيص أراضي جديدة للشركة.

- عدم وجود معايير يتم على أساسها حساب رسوم الموافقة علي تغيير النشاط والموافقة والتصريح بالبناء وتحويل جزء من الأرض الزراعية الي أراضي مباني يقام عليها انشاءات لاسيما في ظل التباين الكبير في تقدير تلك الرسوم لأراضي تقع ضمن ذات المنطقة (منطقة غرب النوبارية).

يتعين موافاتنا بالأسس والقواعد التي يتم بناء عليها تحديد الرسوم التي تحصل عليها الشركة نظير اصدار هذه الموافقات.

- تبين تحقيق معظم المناطق والقطاعات والعلميات الرئيسية بالشركة خسائر حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نتيجة زيادة مصروفات هذه المناطق والقطاعات عن إيراداتها

فضلا عن وجود قطاعات لم تحقق اية إيرادات خلال النصف الاول من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ منها على سبيل المثال(منطقة الفيوم ، منطقة وادى النقرة ، منطقة غرب النوبارية ، منطقة جنوب القنطرة (شمال سيناء) ، منطقة زغلول الثالثة ، عملية طلمبات النصر /٤،....) مع تحميل الشركة مصروفات عنها (خامات ، أجور ،... الخ) .

يتعين دراسة أسباب تحقيق بعض مناطق وقطاعات الشركة لهذا العجز وعدم تحقيق أي إيرادات لبعض المناطق مع وجود مصروفات لها مما أثر سلباً على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.

١-تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٥١١ ألف جنيه قيمة الإيرادات الناتجة من بيع المخلفات والكهنة خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وقد تبين انعدام الرقابة الداخلية علي اعمال المزادات بالشركة ومن مظاهر ذلك: -

أ- اعتماد الشركة بصفة أساسية على طريقة البيع بالمزايدة المحدودة (الممارسة) لكافة المزادات التي اقامتها خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

يتعين اتباع طريقة بيع مناسب تكفل الحصول على أفضل الشروط والاسعار لصالح الشركة.

ب- قيام الشركة بتوجيه خطابات الدعوة لعدد محدود من المتزايدين دون وجود ضوابط واضحة لكيفية توجيه الدعوات للمتزايدين أو طريقة اختيارهم الامر الذي ترتب عليه اقتصار التعامل على عدد محدود من المتزايدين مثال على ذلك امر البيع رقم ٢٠٢٢/٢٠٢٣/١١.

يتعين وضع ضوابط واليات محددة وواضحة تكفل توجيه الدعوة لأكبر عدد من المتزايدين للحصول على أفضل الشروط والاسعار.

ج- عدم قيام الشركة بتقييم مخزون الخردة حيث ظهرت قيمته ضمن المخزون بصفر رغم أن محاضر الجرد الفعلي لمخازن الخردة بمناطق الشركة المختلفة أظهرت وجود أرصدة للعديد من الأصناف ترتب على ذلك عدم صحة المعالجة المحاسبية التي تتبعها الشركة عند بيع تلك الأصناف حيث يتم إدراج كامل القيمة البيعية لها ضمن الإيرادات المتنوعة حـ/أرباح بيع مخلفات دون قيام الشركة بتخفيض مخزون الخردة بالقيمة الدفترية لما تم بيعه رغم صرفها من

مخزن الخردة بموجب اذون صرف وقد بلغ ما امكن حصره من المبالغ المدرجة بحساب أرباح بيع مخلفات خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٥١١ ألف جنيه.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع حصر كافة أصناف الخردة وتقييم مخزون الخردة بالقيمة التقديرية للأصناف خلال الفترة محسوبة على أساس صافي قيمتها البيعية وتخفيضه بالقيمة الدفترية للأصناف المباعة خلال الفترة مع مراعاة ملاحظاتنا الواردة في تقرير الجرد السنوي المبلغ للشركة في هذا الشأن.

د- عدم قيام الشركة بتحديد قيمة تقديرية لسعر البيع (الحد الأدنى لسعر البيع) حيث تبين قيام الشركة بقبول المتزايد الأعلى سعرا دون ان يتبين لنا مدى مناسبة السعر الذى تم قبوله لأسعار السوق من عدمه مثال على ذلك امر بيع ٢٠٢٢/٢٠٢٣/١٢ (بيع كراسي متهالكة)، ٢٠٢٢/٢٠٢٣/٨ (بيع ورق دشت)، امر بيع ٢٠٢٢/٢٠٢٣/١٠ (بيع بواقي اعمال ورشة النجارة) ، امر بيع ٢٠٢٢/٢٠٢٣/١٣

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بتحديد قيمة تقديرية لسعر البيع احكاما للرقابة على أعمال المزادات.

هـ-قيام الشركة بقبول اعتذار بعض المتزايدين الذين تم ترسية البيع عليهم عن استكمال تنفيذ جزء من امر البيع الصادر لهم مقابل تنازلهم عن قيمة التأمين المقدم منه مما يعرض الشركة لخسار جسيمة تتمثل قيمة الجزء غير المتبقي غير المرغوب من قبل المتزايدين مثال على ذلك امر بيع رقم ٢٠٢٢/٩-٢٠٢٣ الصادر للمتزايد /احمد محمد جاب الله لبيع خشب خردة من المركز الرئيسي وتم قبول اعتذار المتزايد المذكور عن تنفيذ باقي امر البيع الصادر له مقابل التنازل عن التأمين المقدم منه بملغ ٢٠٠٠ جنيه.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة إلزام كافة المتزايدين الذى تم ترسية البيع عليهم بتحميل وشراء كامل مشمول امر البيع الصادر لهم.

و- عدم قيام الشركة بتصنيف الخردة المباعة بما يحقق لها الحصول على اعلى عائد اقتصادي ممكن حيث دأبت الشركة على بيع أصناف الخردة دون تصنيف وخاصة أصناف خردة الحديد والتي يتم بيعها تحت مسمى خردة حديد متنوعة دون تصنيفها لخردة عادية وخردة مميزة مثل السائد في السوق مما يلحق بالشركة خسائر نتيجة لذلك مثال على ذلك صدر أمر بيع رقم ٢٠٢٣/٢٠٢٢/١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١ لصالح التاجر / إسماعيل ياسر إسماعيل لبيع خردة حديد موجودة بالمركز الرئيسي وقد تم بيع كمية ٥,٢٩٠ طن خردة تحت مسمى خردة حديد متنوعة بسعر الطن ١٠٥٠٠ جنيه / الطن شامل الضرائب والتحميل ، كما تم بيع له تندة حديد مفككة بالمركز الرئيسي كلوط بسعر إجمالي ٢١ ألف جنيه وهى عبارة ٧ أعمدة حديد ٦ بوصه طول ٣ متر ، عدد ٢٠ لوح صاج ١*٦ متر ، عدد ٦ سيخ حديد بالكمر ٨ سم*٦متر ، ١٢ دوران زاوية دون ان يتم وزنها على الرغم ان كافة مبيعات خردة الحديد بالشركة تباع بالوزن وليس كلوط الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحه تناسب قيمة بيع الأصناف المباعة مع سعرها السائد بالسوق او مع الأصناف المثيلة المباعة من قبل الشركة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بتصنيف كافة أصناف الخردة المباعة وخاصة خردة الحديد بما يحقق للشركة أعلى عائد اقتصادي ممكن.

- بلغت إجمالي مصروفات الشركة خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٥٣,٥٣٢ مليون جنيه وقد تضمنت المصروفات ما يلى:-

١- نحو ٢,١٧٤ مليون جنيه قيمة الفوائد القانونية بنسبة ٥% نتيجة تأخرها في سداد قيمة الحكم القضائي الصادر لصالح شركة مصر الحجاز لصناعة المواسير في الدعوى رقم ١١٧ لسنة ٢٠٠٩ المستأنف برقم ١٣٠٢، ٥٨٤ لسنة ١٢٨ ق ضد الشركة والقاضي بالزام الشركة بسداد مبلغ ٢,٨٨٥ مليون جنيه لصالح الشركة المذكورة مع فائدة قانونية ٥% منذ تاريخ المطالبة حتى السداد وقد بلغت إجمالي قيمة المبالغ المسددة بمعرفة الشركة لصالح شركة مصر الحجاز نحو ٥,٠٥٩ مليون جنيه(٣ مليون بتاريخ

٢٠٢٢/٥/١٨ ، ١,٧٥٠ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢١ ، ٣٠٩ ألف جنيه بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٩) شاملة أصل المديونية والفوائد القانونية من تاريخ الدعوى في ٢٠٠٩/٤/١١ حتى ٢٠٢٢/٧.

يتعين تحقيق الامر بشأن ما تقدم.

٢-مبلغ ١٠١١٥٠ جنيه قيمة أغطية بلاعات الصرف الصحي التي تحملتها الشركة لزوم نهو الاعمال الخاصة بعملية انشاء شبكة الصرف المغطى لمنطقة هو زمام ٣٧٠٠ فدان بقيمة إجمالية بنحو ٦,٨٧١ مليون جنيه والسابق قيام الشركة بالتعاقد عليها مع جهة الاسناد وزارة الري والموارد المائية بنحو ٧,٢٣٣ مليون جنيه نتيجة لعدم التزام وتقاعس مقاول الباطن / الشركة المصرية للري والصرف بنهو تلك الالتزامات.

يتعين إجراء التسوية اللازمة باستبعاد المبلغ من المصروفات مقابل تحميله للمقاول المذكور.

٣-نحو ٣٠٨ ألف جنيه قيمة المقايسة التقديرية للأعمال المدنية لتركيب خلاطة الخرسانة المركزية بمحور المريوطية والمنفذة بمعرفة المقاول / شركة احمد عبد النور محمود على ان تخصم قيمة تلك الاعمال من القيمة الايجارية للمستحقة للشركة عن تأخير الخلاطة المذكورة EMAD١٥ لنفس المقاول تطبيقا لنص الفقرة رقم (١٠) من البند (٨) من العقد المبرم مع المقاول المذكور دون ان نتمكن معه من التحقق من قيمة تلك الاعمال خاصة ان المقاول المذكور لم يقدم فاتورة عنها حيث تم اعتماد قيمتها بناء على فاتورة رقم (١) ختامي لتلك الاعمال صادرة من قطاع التنفيذ بالشركة ، المقاول دون ان يتبين لنا ما اذا كانت قيمة الاعمال الفعلية المنفذة مطابقة للمقايسة التقديرية من عدمه فضلا عن عدم خصم نسبة ٥% من قيمة تلك الاعمال وتوريدها لمصلحة الضرائب قيمة ضريبة القيمة المضافة على تلك الاعمال بالمخالفة لقانون ضريبة القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة موافاتنا بالمستندات المؤيدة لتلك الاعمال والالتزام بأحكام القانون المذكور.

- تم صرف مبلغ ٩٨٥٢ جنيه قيمة اتاوة المحاجر التي تم سدادها لإدارة المحاجر بمحافظة سوهاج عن عملية تنفيذ ٣ طلمبات رفع غرب جرجا بمحافظة سوهاج شامل مبلغ ١٢٣٧ جنيه قيمة غرامة التأخير المستحقة على الشركة نتيجة للتأخر في السداد ونشير الى ان لم يتم تحميل المبلغ المذكور على مصروفات الشركة وانما تم سداد خصما من الرصيد الدائن لإتاوات المحاجر المثبتة بالأرصدة الدائنة على الرغم من عدم سابق تعلية هذا المبلغ ضمن هذا الرصيد فضلا عن عدم موافاتنا بالمستند الدال على سداد تلك القيمة من إدارة المحاجر بمحافظة سوهاج.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة موافاتنا بالمستند الدال على سداد المبلغ المذكور من إدارة المحاجر بمحافظة سوهاج.

- لم نتمكن من التحقق من صحة عملية استبدال عدد (١٣) بطارية كهنة بعدد (٣) بطاريات جديدة حيث قامت الشركة ببيع عدد (١٣) بطارية كنة لشركة أولاد عبد الله للبطاريات بمبلغ ٦٥٦٠ جنيه بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٩ دون ان نتمكن من التحقق من صحة المبلغ المذكور لعدم إصدار فاتورة به من الشركة وانما صدر به فاتورة من الشركة المذكورة وقامت الشركة في نفس التاريخ بشراء عدد (٣) بطارية من الشركة المذكورة بمبلغ ٦٢٥٠ جنيه بموجب فاتورة غير ضريبية بالمخالفة لقانون الضرائب على الداخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بإصدار فواتير ضريبية بقيمة ما يتم بيعه مع تحميلها بالضرائب المقررة قانونا والحصول على فواتير ضريبية بقيمة ما يتم شراؤه والالتزام بأحكام قانون المشار إليه.

- تم التعاقد بين الشركة وبين شركة بيراميدز للمقاولات والتوريدات بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٠ على تأجير بلدوزر كوماتسو ٣٧٥ بسعر ٤٥٠٠ جنيه / اليوم لمدة ٤ شهور (الشهر ٢٦ يوم) بإجمالي قيمة ٤٦٨ ألف جنيه بواقع ١١٧ ألف جنيه شهريا منها نحو ٢٢١ ألف

جنيه تم تحصيلها من العميل وإدراجها بحساب الإيرادات ، الباقى بنحو ٢٤٧ ألف جنيه تم تحميلها على حساب العميل ضمن حساب الأرصدة المدينة مقابل إدراجها ضمن الإيرادات بالخطأ خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث كان يجب إدراجها بالأرصدة الدائنة نتيجة لمخالفة الشركة لشروط العقد المبرم مع الشركة المذكورة حيث تم محاسبة الشركة المذكورة بنحو ٢٢١ ألف جنيه قيمة ايجار البلدوزر خلال فترة التنفيذ وفقا للساعات المستخدمة دون مراعاة الحد الأدنى للتشغيل في حين كان يجب محاسبتها بنحو ٤٦٨ ألف جنيه (١١٧ ألف جنيه شهريا * ٤ شهور تنفيذ) حيث ان العقد تضمن القيمة الايجارية للبلدوزر محسوبة على أساس ٨ ساعات تشغيل للمدة وعدد أيام عمل ٢٦ يوم كما تضمن التزام الشركة المذكورة بتحمل القيمة الايجارية للمعدة في حالة توقف المعدة بسبب عدم توفير سولار او زيوت او قطع الغيار اللازمة للتشغيل وفى حالة عدم وجود الخامات اللازمة للتشغيل على ان تتحمل الشركة اصلاح الأعطال الجسيمة فقط (العمرات) وتوفير طاقم التشغيل.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل المديونية المستحقة طرف المقاول المذكور وإجراء التسوية اللازمة في ضوء ذلك.

- تضمنت قائمة إيرادات ومصروفات خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ الشركة تحقيق الشركة نحو ٦٧٠ ألف جنيه إيرادات من نشاط تأجير المعدات للغير مقابل تحملها مصروفات بنحو ٧١٦ ألف جنيه هذا النشاط محققة من وراء هذا النشاط خسارة بنحو ٤٦ ألف جنيه الامر الذى ينتفى معه الغرض من تأجير تلك الأصول وهو استغلال الطاقات المتاحة بالشركة من أجل تحقيق أرباح.

يتعين بيان أسباب ما تقدم.

٢- قامت الشركة بإبرام عقد شراكة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٩ مع المستثمر / إسماعيل سيد يونس على انشاء مشروع (ملعب كرة قدم ، نادى اجتماعي ، قاعة افراح ، كافيه ، منطقة ملاهى) وذلك على ارض الشركة الكائنة بدار السلام على مساحة ٥٠٠٠ متر مربع على ان يلتزم المستثمر بتوفير التمويل اللازم لإقامة

الانشاءات الخاصة بالمشروعات على ان تكون إيرادات المشروع بعد خصم تكاليف التشغيل بواقع ٦٢ % من صافي الإيرادات للشركة ، ٣٨% للمستثمر **وقد تبين بشأنه ما يلي :-**

١-صورية إجراءات التعاقد مع المستثمر المذكور وذلك للأسباب الاتية :-

أ- تبين ان بدء العمل الفعلي بالمشروع تم بتاريخ ٤ ، ٥، ٦ /٢٠٢٢ حيث قام المستثمر المذكور بإقامة جزء من الانشاءات الخاصة بالمشروعات موضوع التعاقد (مثل ملعب كرة القدم) وتحصيل إيرادات عنها وذلك قبل إبرام التعاقد مع هذا المستثمر وقبل عمل المزايدة بالمظاريف المغلقة والبت فيها بفوز المستثمر المذكور بالمزايدة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٣١ وقبل موافقة الشركة القابضة على هذا التعاقد ونشير الى انه لم يتم تسليم الأرض للمستثمر بموجب محضر تسليم قبل قيامه بالبدء الفعلي في تنفيذ الانشاءات حتى تاريخه (٢٠٢٣/١) ولم يتبين لنا مدى إجراء رفع مساحي لأرض المشروع من عدمه للتحقق من صحة مساحة قطعة الارض المسلمة للمستثمر.

ب- تم التعاقد مع المستثمر بموجب تأشيرة من السيد / العضو المنتدب التنفيذي للشركة على الرغم من عدم قيام (السلطة المختصة) - مجلس إدارة الشركة- حتى تاريخه (٢٠٢٣/١) بالموافقة على إجراءات المزايدة والتي انتهت بفوز المستثمر المذكور.

ج-وجود العديد من الأدلة الموضوعية على ان الشركة باشرت التعاقد مع المستثمر المذكور قبل تاريخ الإعلان على مزايدة المشروع بالمظاريف المغلقة ومنها تضمين بالبند م/١١/١٢ من محضر مجلس إدارة الشركة رقم (١٢) المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ النظر في مشروع عقد الشراكة مع المستثمر المذكور والعروض المقدمة منه ، وجود خطاب صادر من السيد اللواء المهندس / رئيس الشركة القابضة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٤ للشركة يتضمن بعض الملاحظات على ما جاء بمحضر مجلس إدارة الشركة رقم (١٢) المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ بخصوص العروض المقدمة من المستثمر المذكور ، وجود إخطار من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١٢) بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩(م/١١/١٢) والخاص بتكليف اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بمراجعة مشروع عقد الشراكة بين الشركة والمستثمر المذكور لإنشاء بعض المشروعات الرياضية والترفيهية والخدمية.

٢- على الرغم من ان التعاقد مع المستثمر المذكور تضمن المشاركة على ارض الشركة الكائنة بدار السلام على مساحة ٥٠٠٠ متر مربع على ان يلتزم المستثمر بتوفير التمويل اللازم لإقامة الانشاءات الخاصة بالمشروعات على ان تكون إيرادات المشروع بعد خصم تكاليف التشغيل بواقع ٦٢ % من صافي الإيرادات للشركة ، ٣٨% للمستثمر الا انه تبين قيام المستثمر المذكور باستغلال مباني مملوكة للشركة داخل تلك الأرض حيث قام بتجديد وتشطيب عدد (٢) مبنى مملوكة للشركة ومقامة داخل قطعة الأرض محل المشاركة وتحويلها الى قاعة أفراح ، صالة للألعاب الرياضية بالكامل ان يتضمن التعاقد المبرمة معه استغلال المباني المتواجدة محل الشراكة

٣- تضمنت كراسة الشروط ان مدة التعاقد ١٥ عام وتم التعاقد مع المستثمر المذكور على ذلك الأساس في حين ان تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة انتهى بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ الى ان مدة التعاقد يجب الا تزيد عن ٥ سنوات ويجوز تجديد التعاقد في نهاية المدة بموافقة الطرفين.

٤- لم يتبين لنا مدى قيام المستثمر المذكور باستخراج التراخيص اللازمة للتشغيل من الجهات المختصة من عدمه خاصة ان المشروعات المتعاقد بشأنها معه ليس من ضمن النشاط الأساسي للشركة بالمخالفة للمادة ٤٠ من النظام الأساسي للشركة.

٥- تبين ان المشروع يعتمد بصورة أساسية على مرافق الشركة من كهرباء ومياه بالمخالفة لكراسة الشروط التي تم طرح المزايدة على أساسها والبند السابع من العقد المبرم معه و ما انتهى اليه تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ حيث تضمنوا التزام المستثمر المذكور بإدخال كافة المرافق اللازمة وتركيب عدادات كهرباء ومياه مستقلة للمشاريع على حسابه الخاص والحصول على جميع تراخيصها باسم الشركة وذلك قبل البدء في تنفيذ المشروعات محل التعاقد ولم يتبين لنا الأساس الذى سوف يتم محاسبة المستثمر عليه فيما يتعلق بإستهلاك الكهرباء والمياه خاصة انه تدخل ضمن قراءات عدادات الشركة.

٦- لم يتبين لنا مدى تحديد مواصفات وحدود مساحة قطعة الأرض المخصصة لكل مشروع من المشاري المزمع انشاؤها من عدمه ومقارنتها بالمقايسة التقديرية التي سوف يتحملها المستثمر المذكور لتحديد مدى تناسبها مع قيمة

كل ارض حيث أن القيمة التقديرية لكامل مساحة ارض المشروع لا تقل عن ٥٠ مليون جنيه وكذا إمكانية الحكم على نسبة المشاركة (٦٢% للشركة، ٣٨% للمستثمر المذكور) وفقا لمساحة الأرض وقيمتها وتكلفة المشروع.

٧- لم يتبين لنا التزام المستثمر المذكور بتوريد ٣٠ % من قيمة المقايسة المالية المبدئية لتكاليف المشروعات المزمع انشاؤها والمقدم منه ضمن عطاؤه الفني بمبلغ ١٥ مليون جنيه من عدمه وذلك تطبيقا للبند العاشر من العقد المبرم معه.

٨- قامت الشركة بتخصيص خزينة لإيرادات المشروع كما صدر امر إداري من رئيس الشركة لبعض العاملين بالشركة للقيام بالمتابعة والمراجعة للمشروع بكافة جوانبه بما في ذلك تحصيل الإيرادات و المبالغ المنصرفة منها وقد بلغ ما امكن حصره من صافى المبالغ المنصرفة خلال الفترة منذ بدء العمل بالمشروع حتى تاريخه نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه لم تقم الشركة بإثباتها بدفاترها وسجلاتها فضلا عن صرف تلك المبالغ كعهد لبعض العاملين من أجل تدبير احتياجات العمليات التي تقزم الشركة بتنفيذها مثل عملية القطار السريع مما يشير الى انعدام الرقابة الداخلية على إيرادات ومصروفات واموال هذا المشروع.

٩- لم توافينا الشركة بالمستندات الخاصة بطرح المشروع بما فى ذلك كافة الإجراءات الخاصة موضوع الشراكة ، محضر فتح المظاريف الفنية / تقرير لجنة البت الفني ، محضر فتح المظاريف المالية ، تقرير لجنة البت المالي ، اعتماد السلطة المختصة لإجراءات التعاقد ، موافقة الشركة القابضة على التعاقد ، محضر تسليم الأرض للمستثمر ، بيان بكافة إيرادات ومصروفات المشروع منذ تاريخ بدء العمل وحتى تاريخه ، الرفع المساحي لأرض المشروع ، ولا الدورة المستندية والمحاسبية لهذا المشروع رغم تكرار طلب الإشارة الى ذلك واخرها تاريخ ٢٠٢٣/١.

يتعين تحقيق الامر بشأن ما تقدم مع ضرورة عرض موقف المشروع على الشركة القابضة وموافاتنا بكافة المستندات الخاصة بالمشروع والتحفظ على كافة الأموال المحصلة منه لحين وجود ضوابط واضحة تحكم العمل به...والافادة.

- لم نتمكن من التحقق من صحة أرصدة فرع الشركة بدولة ليبيا في ٢٠٢٢/١٢/٣١ والمتوقف نشاطه منذ أكثر من ١٠ سنوات نظراً لعدم قيام الشركة بموافاتنا بالمستندات او

الشهادات المؤيدة لصحة تلك الارصدة وكذا اجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك الأرصدة وذلك على النحو الاتي :-

١-لم يتم جرد كلا من الأصول ، المخزون المملوكة للشركة بفرع ليبيا والبالغ قيمتهما نحو ٢٩٢ ألف جنيه ، ٢,١٠٦ مليون جنيه على الترتيب اعتبار من ٢٠١٣/١٢/٢٥ نظرا للظروف الامنية التي تمر بها دولة ليبيا الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحة ارصدتهما ونشير الى أن معظم أصول الفرع وكافة أصناف المخزون المتواجدة في فرع الشركة بليبيا تعرضت للفقد والضياع والاستيلاء والسرقة ضمن الظروف الامنية التي مرت بها دولة ليبيا دون ان تقوم الشركة الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة هذه الاصول لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لها بقيمتها الاستردادية بالمخالفة للفقرة (٦٣) من المعيار المحاسبي المصري رقم ١٠ – الأصول الثابتة واهلاكاتها ، الفقرات (٨،٩،١٢،١٤) من المعيار المحاسبي المصري رقم ٣١ – اضمحلال قيمة الأصول- ، دون أن تقوم الشركة بإعادة تقييم المخزون في ضوء الفقرة (٢٨) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون خاصة في ظل وجود العديد من الدلالات والمؤشرات والأدلة الموضوعية على ان هذه الاصول قد اضمحلت وكذا التأكد من عدم إمكانية استرداد تكلفة هذا المخزون مما ترتب عليه ظهور قيمة هذه الأصول والمخزون على غير حقيقتها في تاريخ الميزانية بقيمة تزيد عن تلك المتوقع تحقيقها من بيعها او استخدامها .

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة موافاتنا ببيان تحليلي لهذا لأصناف الأصول والمخزون للوقوف على طبيعتها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة تلك الأصول لتحديد خسائر الاضمحلال في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وإعادة تقييم المخزون وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمان حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.

٢- عدم قيام الشركة بموافاتنا ببيان تحليلي لأرصدة حسابات العملاء ، مدينون والارصدة المدينة الأخرى ، الدائنون والارصدة الدائنة الأخرى الخاصة بالفرع والبالغ قيمتها في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٠,٨١٣ مليون جنيه ، ١٨,٢٨٤ مليون جنيه ، ٥٠,١٥٣ مليون جنيه على الترتيب وكذا عدم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لها كما لم يتم إجراء اية مطابقات او مصادقات بشأنها في تاريخ الميزانية الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة ونشير الى ان كافة تلك الأرصدة متوقفة بالكامل ومرحلة منذ عام ٢٠١٤ نظرا للظروف الأمنية بدولة ليبيا ولم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة (العملاء ، مدينون) لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لرصيد الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي) خاصة في ظل وجود دليل موضوعي على ان هذه المبالغ قد اضمحلت نتيجة للظروف والاحداث الامنية بدولة ليبيا والتي مازالت مستمرة حتى الان بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) الادوات المالية.

يتعين ضرورة موافاتنا ببيان تحليلي بتلك الأرصدة والمستندات المؤيدة لها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة (عملاء، مدينون) لتحديد خسائر الاضمحلال في ٢٠٢٢/١٢/٣١ واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمان حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.

٣- عدم حصول الشركة على الشهادات المؤيدة لصحة أرصدة حساب النقدية بالبنوك المتواجدة بفرع ليبيا والبالغ قيمتها في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٦,٨٢٦ مليون جنيه الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحتها.

يتعين موافاتنا بالشهادات البنكية المؤيدة لصحة أرصدة النقدية المتواجدة لدى تلك البنوك في ٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى يمكن لنا التحقق من صحتها.

٤- تم إدراج أرصدة فرع ليبيا بالأرصدة الدفترية التي تم تقييمها على أسعار الصرف منذ توقف النشاط بفرع ليبيا ٢٠١٤ دون الأخذ في الاعتبار تغير أسعار الصرف بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يتعين تقييم تلك الأرصدة طبقاً لسعر الصرف في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وإجراء التسويات المالية اللازمة في ضوء ذلك الالتزام بالمعيار المحاسبي المصري الصادر في هذا الشأن.

٥- اختلاف رصيد جارى المركز الرئيسي بمصر مع رصيد جارى فرع ليبيا بفرق قدره نحو ١١,٩٦٤ مليون جينه حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ فلا عن سابق قيام الشركة بتسوية مبلغ ٩ مليون جنيه على حساب المصروفات منذ عدة سنوات بناء على قرار مجلس إدارة الشركة المنعقد برقم ١٦ بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٨ بدون وجود المستندات المؤيدة لهذه التسوية. .

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك ومواتنا بالمستندات المؤيدة للتسوية السابق إجرائها في هذا الشأن.

٦- تضمنت المخصصات نحو ٨,١٦٩ مليون جنيه تخص فرع الشركة بليبيا لم تقم الشركة ببيان الأسس التي اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به في حين بلغت إجمالي المديونيات المتوقفة والمرحلة منذ عدة سنوات (عام ٢٠١٤ وما بعده) بالفرع نحو ٤٩,٠٩٧ مليون جنيه (٣٠,٨١٣ مليون جنيه بحساب العملاء، ١٨,٢٨٤ مليون جنيه بحساب المديون والارصدة المدينة الأخرى) لم يتم تحصيلها نظراً للظروف الأمنية بدولة ليبيا.

يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المديونيات المستحقة للشركة وتخص فرع ليبيا والإجراءات المتخذة بشأن تحصيلها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به لمواجهة المديونيات المتوقفة عن السداد مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

- استمرار وجود خلل في الهيكل التمويلي للشركة حيث أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١وجود عجز في رأس المال العامل بنحو ٤٣٨,٨٢٧ مليون جنيه فضلا عن وجود خسائر مرحلة بنحو ٥١١,٧٢٦ مليون جنيه مما ترتب على

ذلك عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد المبالغ المستحقة عليها من ضرائب وتأمينات ومستحقات مقاولين وأجور في المواعيد القانونية ولجؤها إلى الاقتراض من البنوك التجارية بنحو ٩٦,٣٨٩ مليون جنيه.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة ووضع الحلول لمعالجة الخلل في الهيكل التمويلي للشركة والعمل على تنشيط أعمال الشركة لتعظيم الإيرادات بما يساهم في استهلاك قيمة الخسائر المرحلة ودعم السيولة النقدية.

- مازالت القوائم المالية لم تراعى ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٢١ لسنة ٢٠٢٠ من تعديل لطبيعة المخصصات والاضمحلال في قيمة الاصول والافصاحات المطلوبة ومن أمثلة ذلك عدم الإفصاح عن كافة الحجوزات على أصول الشركة و حساباتها بالبنوك ، عدم الإفصاح عن تاريخ إصدار القوائم المالية والسلطة التي قامت بالاعتماد بالمخالفة للفقرة رقم (١٧) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٧) ، عدم الإفصاح عن آجال استحقاق الودائع البالغة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٢,٢٩٧ مليون جنية لبيان مدى اتفاقها مع تعريف النقدية وما في حكمها وفقا لمتطلبات الفقرة (٦) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) ، عدم الإفصاح عن أهداف وأساليب إدارة رأس مال الشركة وفقا لمتطلبات الفقرة (٢٤/أ) ، (٢٤/ب) من المعيار المحاسبي المصري رقم (١) خاصة في ظل وجود رأس مال عامل بالسالب بنحو ٤٣٨,٧٢٧ مليون جنيه وخسائر مرحلة بنحو ٥١١,٧٢٦ مليون جنيه .

يتعين الالتزام بما ورد بالمعايير المحاسبية مع إعداد وعرض القوائم المالية بما يتفق مع هذه المعايير المحاسبة.

- لم تتضمن مرفقات القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة الفترة محل الفحص بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (١) بخصوص عرض القوائم المالية.

يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصري عند عرض القوائم المالية.

- ورد بالإيضاح رقم (٢٨) بأنه نظرا لظروف جائحة كورونا المستجد التي اجتاحت العالم منذ بداية شهر فبراير ٢٠٢٠ والتي أثرت بالسلب علي كافة الانشطة الاقتصادية وظروف الحظر والتشغيل الجزئي للمصالح والمؤسسات وكذلك قرارات البنك المركزي المصري بخصوص تحديد حدود قصوي للسحب والايداع بالبنوك الامر الذي أدي الي تقلص التدفقات النقدية الواردة للشركة عن مبيعات أرض دار السلام وباقي الاراضي المتاحة للبيع وايضا التأثير علي معدلات التشغيل بمواقع العمل مما أدي الي التأثير علي البرامج الزمنية لتنفيذ العمليات والمتحصل منها .

وإذا ما أخذ في الاعتبار كافة التسويات اللازمة والملاحظات الواردة بهذا التقرير وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لها في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وعن نتيجة نشاطها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وطبقا لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة.

تحريراً في /٢/٢٠٢٣ .

وكيلا الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

(محاسب / اشرف محمد عبدالسلام)

(محاسب/ حلمي علي الاشوط)

الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير (ش.م.م)

قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

البيـــــان	ايضاح	مصر	ليبيا	الاجمالى ٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
الأصول غير المتداولة					
الاصول الثابتة (بالصافى)	(٣)	١٥,٥٨٥,٥٠٤	٢٩٢,٢٢٩	١٥,٨٧٧,٧٣٣	١٧,٤٩٤,٦٦٤
مشروعات تحت التنفيذ	(٤)	٠		٠	
استثمارات مالية طويلة الاجل	(٥)	١,٥٠٠,٠٠٠	٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
مجموع الاصول غير المتداولة		١٧,٠٨٥,٥٠٤	٢٩٢,٢٢٩	١٧,٣٧٧,٧٣٣	١٨,٩٩٤,٦٦٤
الاصول المتداولة					
المخزون	(٦)	٨,٤٧٧,٠٩١	٢,١٠٦,٢٢٧	١٠,٥٨٣,٣١٨	١١,٦٢٥,١٥٩
اصول بغرض البيع	(٧)	٥,٥٠٩,١٨٢		٥,٥٠٩,١٨٢	٥,٦٠٤,٨٩٨
عملاء قطاع عام اعمال		٧,٩٩٣,٥٢٨		٧,٩٩٣,٥٢٨	٧,٩٩٣,٥٢٨
عملاء واوراق قبض	(٨)	٩٤,٤٧٣,٠٤٨	٣٠,٨١٣,٣٠٤	١٢٥,٢٨٦,٣٥٢	١٢٥,٨٧٩,٤٣٤
الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية)		٣٤,٢٤٤,٥٤٨		٣٤,٢٤٤,٥٤٨	٣٤,١٠٤,٣٥٤
مقاولون قطاع عام اعمال		٩٥,٣٢١		٩٥,٣٢١	٩٢,٤١٤
مدينون وارصدة مدينة اخرى	(٩)	٣١٥,٣٠٨,٤١٧	١٨,٢٨٤,٣٥١	٣٣٣,٥٩٢,٧٦٨	٣٣٧,٩٢٤,٢١٠
استثمارات مالية (سندات حكومية)	(١٠)	٤٠٨,٤٤١		٤٠٨,٤٤١	٤٠٨,٤٤١
نقدية بالبنوك والصندوق	(١١)	٢٩,١٤٩,٣٠٢	٦,٨٢٦,٤٠٧	٣٥,٩٧٥,٧٠٩	١٩,٤٠٤,١٦٤
مجموع الاصول المتداولة		٤٩٥,٦٥٨,٨٧٩	٥٨,٠٣٠,٢٨٩	٥٥٣,٦٨٩,١٦٨	٥٤٣,٠٣٦,٦٠٢
اجمالى الاصول		٥١٢,٧٤٤,٣٨٢	٥٨,٣٢٢,٥١٨	٥٧١,٠٦٦,٩٠٠	٥٦٢,٠٣١,٢٦٦
حقوق الملكية					
راس المال المدفوع	(١٢)	٦٥,١٠٠,٠٠٠		٦٥,١٠٠,٠٠٠	٦٥,١٠٠,٠٠٠
خسائر مرحلة	(١٣)	-٥١١,٧٢٦,٠٩١		-٥١١,٧٢٦,٠٩١	-٤٤٩,٣٩٧,٩٣٥
صافى (الارباح / الخسائر) الفترة		٣,٠٢١,٣٩٥		٣,٠٢١,٣٩٥	-٥٦,٧٩٢,٧٩٩
اجمالى حقوق الملكية		-٤٤٣,٦٠٤,٦٩٦	٠.٠٠٠	-٤٤٣,٦٠٤,٦٩٦	-٤٤١,٠٩٠,٧٣٤
الالتزامات غير المتداولة					
التزامات ضريبية مؤجلة		١,٣٦٣,٩٩٤		١,٣٦٣,٩٩٤	١,٣٦٣,٩٩٤
التزامات طويلة الاجل وتسهيلات موردين	(١٤)	٢٠,٧٩١,٦٩٣		٢٠,٧٩١,٦٩٣	٢٠,٧٩١,٦٩٣
اجمالى الالتزامات الغير المتداولة		٢٢,١٥٥,٦٨٧	٠	٢٢,١٥٥,٦٨٧	٢٢,١٥٥,٦٨٧
الالتزامات المتداولة					
المخصصات	(١٥)	٢١٥,٠٣٨,٢٩٣	٨,١٦٩,١٨٦	٢٢٣,٢٠٧,٤٧٩	٢٢٣,٧٢٦,٠١٢
البنوك الدائنة	(١٦)	٩٦,٣٨٩,٧١٣		٩٦,٣٨٩,٧١٣	٩٦,٣٣٩,٠٠٦
الشركة القابضة		٩,٦٣٦,٢٧٤		٩,٦٣٦,٢٧٤	٤,٦٤٢,٤٦٦
الهيئة القومية للتامينات الاجتماعية		١٣٩,٧٢٥,٦٥٢		١٣٩,٧٢٥,٦٥٢	١٣٥,٤٧٠,٥٨٤
مقاولون قطاع عام اعمال		٥,٥١٤,٥٤٤		٥,٥١٤,٥٤٤	٥,٦١٢,٧٨٧
ضرائب أرباح شركات الاموال		٢٤,٩٨٧,٥٠٣		٢٤,٩٨٧,٥٠٣	٢٤,٣٣٩,٨٥٠
دائنون وارصدة دائنة اخرى	(١٧)	٣٦٧,٩٥٠,٦٢٠	٥٠,١٥٣,٣٣٢	٤١٨,١٠٣,٩٥٢	٤٢١,٥٤٦,٥٥٨
قروض وتسهيلات قصيرة الاجل	(١٨)	٦٤,٦٦٦,٢٢٠		٦٤,٦٦٦,٢٢٠	٦٤,٠٠٤,٤٧٨
دفعات مقدمة من بيع اراضى	(١٩)	١٠,٢٨٤,٥٧٢		١٠,٢٨٤,٥٧٢	١٠,٢٨٤,٥٧٢
مجموع الالتزامات المتداولة		٩٣٤,١٩٣,٣٩١	٥٨,٣٢٢,٥١٨	٩٩٢,٥١٥,٩٠٩	٩٨٠,٩٦٦,٣١٣
اجمالى حقوق الملكية والالتزامات		٥١٢,٧٤٤,٣٨٢	٥٨,٣٢٢,٥١٨	٥٧١,٠٦٦,٩٠٠	٥٦٢,٠٣١,٢٦٦

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب/ايهاب محمود قدرى

العضو المنتدب التنفيذى

لواء مهندس / سامى حسين منصور

رئيس مجلس الادارة

لواء مهندس / محمد وجدى حسين

الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير (ش.م.م)

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

البيـــــان	ايضاح	مصر	ليبيا	الاجمالى	٢٠٢١/١٢/٣١
ايرادات النشاط	(٢٠)	٥٢,٠٦٣,٢٢٠	٠	٥٢,٠٦٣,٢٢٠	١٢,٧٤٥,٨٦٠
اجمالى تكلفة المبيعات	(٢١)	٤٣,٥٥٥,١٠٣	٠	٤٣,٥٥٥,١٠٣	٢٨,٥٣٩,٧٨٦
مجمل (ارباح / الخسارة)		٨,٥٠٨,١١٧	٠	٨,٥٠٨,١١٧	-١٥,٧٩٣,٩٢٦
يضاف:					
تعويضات وغرامات		٠		٠	٠
مخصصات انتفى الغرض منها		٠		٠	٠
ايرادات استثمارات ماليه		٠		٠	٠
فوائد محصلة		٠	٠	٠	٠
ايرادات متنوعة	(٢٣)	٤,٤٨٩,٢٨٨	٠	٤,٤٨٩,٢٨٨	٢,٦٨٤,٢٦٩
ارباح راسمالية		٠	٠	٠	٠
ارباح فروق عملة		٠		٠	
يخصم:					
مصروفات عمومية وادارية	(٢٢)	٧,٤٩٠,٨٣١	٠	٧,٤٩٠,٨٣١	٧,٨٤٠,٣٤٨
مكافات وبدلات اعضاء مجلس الادارة		٢٤٦,٦٢٠	٠	٢٤٦,٦٢٠	٢٤٩,٥٥٦
مصروفات تمويلية		٠	٠	٠	٣٧٥,٣٩٧
تبرعات واعانات		٠	٠	٠	٠
مخصصات بخلاف الاهلاك		٠	٠	٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
تعويضات وغرامات		٢,٢٣٨,٥٥٩	٠	٢,٢٣٨,٥٥٩	٤٢,١٢٣
خسائر راسمالية		٠	٠	٠	٠
ديون معدومة		٠		٠	٠
صافى الربح (الخسائر) من النشاط		٣,٠٢١,٣٩٥	٠	٣,٠٢١,٣٩٥	-٣١,٦١٧,٠٨١
صافى ارباح (خسائر) الفترة		٣,٠٢١,٣٩٥	٠	٣,٠٢١,٣٩٥	-٣١,٦١٧,٠٨١
يضاف:					
ضريبة مؤجلة		٠	٠	٠	٠
صافى ارباح (خسائر) الفترة		٣,٠٢١,٣٩٥	٠	٣,٠٢١,٣٩٥	-٣١,٦١٧,٠٨١
نصيب السهم من (ارباح / خسائر) الفترة	(٢٤)	٠.٤٦٤			-٤.٨٥٧

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب /ايهاب محمود قدرى

العضو المنتدب التنفيذى

لواء مهندس / سامى حسين منصور

رئيس مجلس الادارة

لواء مهندس / محمد وجدى حسن

قائمة التغير فى حقوق الملكية عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

البيـــــان	رأس المال	خسائر مرحلة	صافى ربح (خسارة)	الاجمالى
الرصيد فى اول يوليو ٢٠٢١	٦٥,١٠٠,٠٠٠	-٤٤٩,٨٩٨,٣٤١	-٢٦,٥٣٧,٤٣١	-٤١١,٣٣٥,٧٧٢
المحول الى الارباح المرحلة		-٢٦,٥٣٧,٤٣١	٢٦,٥٣٧,٤٣١	٠
تسويات		٢٧,٠٣٧,٨٣٧	٠	٢٧,٠٣٧,٨٣٧
صافى (ارباح / خسائر)			-٥٦,٧٩٢,٧٩٩	-٥٦,٧٩٢,٧٩٩
الرصيد فى ٣٠ يونية ٢٠٢٢	٦٥,١٠٠,٠٠٠	-٤٤٩,٣٩٧,٩٣٥	-٥٦,٧٩٢,٧٩٩	-٤٤١,٠٩٠,٧٣٤
الرصيد فى اول يوليو ٢٠٢٢	٦٥,١٠٠,٠٠٠	-٤٤٩,٣٩٧,٩٣٥	-٥٦,٧٩٢,٧٩٩	-٤٤١,٠٩٠,٧٣٤
المحول الى الارباح المرحلة		-٥٦,٧٩٢,٧٩٩	٥٦,٧٩٢,٧٩٩	٠
تسويات		-٥,٥٣٥,٣٥٧		-٥,٥٣٥,٣٥٧
صافى (ارباح / خسائر)			٣,٠٢١,٣٩٥	٣,٠٢١,٣٩٥
الرصيد فى ٣١ ديسمبر٢٠٢٢	٦٥,١٠٠,٠٠٠	-٥١١,٧٢٦,٠٩١	٣,٠٢١,٣٩٥	-٤٤٣,٦٠٤,٦٩٦

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب/ ايهاب محمود قدرى

العضو المنتدب التنفيذى

لواء مهندس / سامى حسين منصور

رئيس مجلس الادارة

لواء مهندس / محمد وجدى حسين

الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير (ش.م.م)

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

البيـــــان	ايضاح	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
التدفقات النقدية من انشطة التشغيل			
صافى (ارباح او خسارة) الفترة قبل الضرائب		٣,٠٢١,٣٩٥	-٣١,٦١٧,٠٨١
تعديلات لتسوية صافى الخسارة مع صافى التدفقات النقدية من انشطة التشغيل			
اهلاك الاصول الثابتة	(٣)	١,٦٢٨,٦٨١	٨٣١,٤٨٣
المكون من المخصصات		٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
تسويات على المخصصات		٠	٠
المستخدم من المخصصات	(١٧)	-٥١٨,٥٣٣	-١٣٩,٠٠٠
ارباح بيع اصول ثابتة		٠	٠
خسارة التشغيل قبل التغير فى راس المال العامل		٤,١٣١,٥٤٣	-٢٠,٩٢٤,٥٩٨
التغير فى المخزون	(٦)	١,٠٤١,٨٤١	٣٤١,٣٣٧
التغير فى أصول بغرض البيع	(٧)	٩٥,٧١٦	١٣
التغير فى العملاء قطاع عام اعمال		٠	٠
التغير فى العملاء واوراق القبض	(١٠)	٥٩٣,٠٨٢	٩,٥٩٣,٠٨٥
التغير فى الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية)		-١٤٠,١٩٤	-١٣٥,٧٢٢
التغير فى المدينون والارصدة المدينة الاخرى	(١١)	٤,٣٣١,٤٤٢	-٢٥,٠٨٤,٣٦٠
التغير فى مقاولون قطاع عام اعمال		-٢,٩٠٧	٠
التغير فى الشركة القابضة		٤,٩٩٣,٨٠٨	٠
التغير فى الهيئة القومية للتامينات الاجتماعية		٤,٢٥٥,٠٦٨	٩,٩٤١,٥٧٦
التغير فى مقاولون قطاع عام اعمال		-٩٨,٢٤٣	-٦,٦٥٠
التغير فى ضرائب أرباح شركات الاموال		٦٤٧,٦٥٤	٨٨٣,٩٦٤
التغير فى الموردون والمقاولون والحسابات الدائنة الاخرى	(١٩)	-٣,٤٤٢,٦٠٦	١٧,٢١٠,٩٨٣
التغير فى دفعات مقدمة من بيع اراضى	(٢١)	٠	٠
التغير فى التزامات طويلة الاجل	(١٦)	٠	٠
التغير فى التزامات قصيرة الاجل	(٢٠)	٥,٦٦١,٧٤٢	-٤٤,١٠٧
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من انشطة التشغيل		٢٢,٠٦٧,٩٤٥	-٨,٢٢٤,٤٧٩
التدفقات النقدية من انشطة الاستثمار			
مدفوعات لاقتناء الاصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ		-١١,٧٥٠	-٢٥,٤٠٠
متحصلات من بيع اصول ثابتة		٠	٠
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من انشطة الاستثمار		-١١,٧٥٠	-٢٥,٤٠٠
التدفقات النقدية من انشطة التمويل			
التغير فى البنوك الدائنة	(١٨)	٥٠,٧٠٧	٩٧٩,٦٧٦
تسويات (مصروفات سنوات سابقة)		-٥,٥٣٥,٣٥٧	٥,٤٧٥,٠٢٣
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة من) انشطة التمويل		-٥,٤٨٤,٦٥٠	٦,٤٥٤,٦٩٩
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة		١٦,٥٧١,٥٤٥	-١,٧٩٥,١٨٠
النقدية وما فى حكمها فى اول الفترة		١٩,٤٠٤,١٦٤	٢٢,٠٥٤,٣٨٥
النقدية وما فى حكمها فى نهاية الفترة	(١٣)	٣٥,٩٧٥,٧٠٩	٢٠,٢٥٩,٢٠٥

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب/ ايهاب محمود قدرى

العضو المنتدب التنفيذى

لواء مهندس / سامى حسين منصور

رئيس مجلس الإدارة

لواء مهندس / محمد وجدى حسين

الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير (ش.م.م)

قائمة الدخل الشامل عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

البيـــــان	ايضاح	مصر	ليبيا	الاجمالى ٢٠٢٢/١٢/٣١	الاجمالى ٢٠٢١/١٢/٣١
صافى ربح الفتره		٣,٠٢١,٣٩٥		٣,٠٢١,٣٩٥	-٣١,٦١٧,٠٨١
الدخل الشامل الاخر		٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠
اجمالى الدخل الشامل بعد خصم الضريبه		٣,٠٢١,٣٩٥	٠.٠٠٠	٣,٠٢١,٣٩٥	-٣١,٦١٧,٠٨١
		٠	٠.٠٠٠	٠	٠
اجمالى الدخل الشامل عن الفتره		٣,٠٢١,٣٩٥	٠.٠٠٠	٣,٠٢١,٣٩٥	-٣١,٦١٧,٠٨١

رئيس قطاع الشئون المالية

محاسب/ ايهاب محمود قدرى

العضو المنتدب التنفيذى

لواء مهندس / سامى حسين منصور

رئيس مجلس الادارة

لواء مهندس / محمد وجدى حسين

(١) نبذة عن الشركة

تأسست الشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩٥ لسنة ١٩٥٩وبصدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ تبعت الشركة هيئة القطاع العام للتعمير التى حلت محلها هيئة القطاع العام لاستصلاح الاراضي بموجب القرار الجمهوري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٧ وبصدور قانون شركات قطاع الاعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تبعت الشركة القابضة لاستصلاح الاراضي والتى ادمجت في الشركة القابضة للاشغال العامة والتى اصبحت فيما بعد الشركة العامة للاشغال واستصلاح الاراضي والتى اصبحت فيما بعد الشركة القابضة للتنمية الزراعية والتى ادمجت فيما بعد في الشركة القابضة للتجارة واتى ادمجت في الشركة القومية للتشيد والتعمير وفي اطار تنفيذ برنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكيه بشركات قطاع الاعمال باعت الشركة القابضة ٩٥% من اسهم الشركة لاتحاد العاملين المساهمين بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٩٤ودخلت الشركة تحت مظلة احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيد الشركة بالبورصة وتخضع لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

غرض الشركة هو القيام بالذات او بالوساطة او المشاركة بتنفيذ عمليات استصلاح واستزراع الاراضي البور والصحراوية لحساب الغير اوبيعها للمستثمرين مع مراعاة احكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشان الاراضي الصحراوية والمقاولات العمومية لاعمال الصرف الصحي ومياه الشرب والمبانى والاساسات واعمال الانشاءات المدنية ومشروعات الاسكان والطق والكباري والسكك الحديدية والمطارات ومحطات المياه والصرف الصحي والاشغال العامه وتتضمن بناء السدود وأعمال محطات القوي الحرارية والاعمال النهرية والبحرية والتكريك واعمال شبكات الكهرباء والاتصالات ومشروعات الاسكان والبناء وشراء وتقسيم الاراضي للبناء وبيع الاراضي الزراعية البور والصحراوية والعقارات واعمال الوكالة التجارية داخل وخارج الجمهورية واعمال الاستيراد والتصدير .

تمارس الشركة نشاطها من خلال مركزها الرئيسي بجمهورية مصر العربية وفرع بالجماهيرية العربية الليبية (ليبيا).

بناء علي موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠٠١ فقد تم تعديل اسم الشركة من الشركة العامة لاستصلاح الاراضي ليصبح الشركة العامة لاستصلاح الاراضي والتنمية والتعمير وقد تم نشر التعديل في صحيفة الشركات بتاريخ ١٤ يونيه ٢٠٠٢ والتاشير في سجل التجاري برقم ٢٧٩ في ١٨ يونيه ٢٠٠٢ .

وبناً على قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة٢٠١٢ المنشور بعدد الوقائع رقم ١٨ (ب) فى ٢٠١٢/١/٢٢ بتاسيس شركة قابضة تسمى الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحاث المياة الجوفية شركة مساهمة مصرية تخضع لاحكام قانون شركات قطاع الاعمال العام وتتبعها عدة شركات من بينها الشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير. وبناء علية اتخذت الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٤/٨/٣٠ قراراً بنقل تبعية الشركة من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قانون شركات قطاع الاعمال العام، وتم التاشير بذلك فى السجل التجارى بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠.

(٢) أهم السياسات المحاسبية المطبقة :

١ /٢ أسس إعداد القوائم المالية :

تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء أحكام القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقه .

٢/٢ المبادئ المحاسبية المتبعه :

يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمبدأ التكلفه التاريخية.

٢/٣ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية :

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصرى ويتم ترجمة المعاملات بالعملات الاجنبية إلى عملة القيد بالجنيه المصرى حسب سعر الصرف المعلن فى تاريخ المعاملة .

ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية فى تاريخ قائمة المركز المالى الى عملة القيد بالجنية المصرى حسب سعر الصرف المعلن فى ذلك التاريخ من البنوك التى تتعامل معها الشركة ويتم إثبات فروق العملة الناتجة فى قائمة الدخل .

ويتم تقييم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية بعملة اجنبية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة ، كذلك يتم تقييم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة بالعملة الاجنبية باستخدام اسعار الصرف التي كانت سائدة وقت تحديد القيم العادلة .

٢/٤ الأصول الثابتة وإهلاكاتها :

يتم إثبات الأصول الثابتة بتكلفة إقتنائها ويتم إهلاكها طبقاً لطريقة القسط الثابت وفقاً للعمر المقدر لتشغيلها كالاتى :-

البيـــان	نسبة الاهلاك
الات ومعدات معاونة ومقاطير	١٠-٢٠%
أثاث ومعدات مكاتب	١٠ %
ألات ومعدات نشاط انتاجي	وفقا لعدد ساعات التشغيل والمقدر اجماليها بـ ١٠٠٠٠ ساعة
مبانى وانشاءات	١٠%
عدد وادوات	١٠%
وسائل نقل	٢٠%

اما بالنسبة لفرع الشركة بالجماهيريه العربية الليبية، فيتم احتساب أقساط اهلاك الالات والمعدات بنسبة ١٠% والعدد والادوات والاثاث ومعدات المكاتب علي مدة تنفيذ العقد .لا تقوم الشركة باحتساب اهلاك توقف بنسبة ٥٠ % من الاهلاك العادي للالات والمعدات ووسائل النقل والانتقال المتوقفة عن العمل ويتم اهلاك الانشاءات المؤقتة علي عمر المشروع.

٢/٤ تحقيق الإيراد :

يعترف بالايراد الخاص بتنفيذ عملية تتضمن تأدية خدمة عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك الى المدى الذى تم تنفيذه من المعاملة حتى تاريخ المركز المالى ، ويمكن تقدير نتائج تنفيذ عملية معينة بدقة اذا توافرت الشروط التالية مجتمعة : -

(أ) يمكن قياس الايراد بدقة .
(ب) انه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة .
(جـ) أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية في تاريخ الميزانية .
(د) انه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التى تم تكبدها في العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها .

٢/٥ المخزون

يقاس قيمة المخزون علي أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما اقل.

تحمل القيمة الدفترية للمخزون المباع كمصروف في الفترة التي تحقق فيها الإيراد الناتج عن البيع بالإضافة إلي أي تخفيض نتج عن انخفاض صافي القيمة البيعية للمخزون عن قيمته الدفترية وكذلك كافة الخسائر في المخزون كمصروف في نفس الفترة التي حدث فيها هذا التخفيض أو تحققت فيها هذه الخسائر ، ويتم الرد لأي تخفيض في قيمة المخزون الناشئ عن الزيادة في صافي قيمته البيعية كتخفيض في تكلفة المخزون المباع في الفترة التي تم الرد فيها .

(٢/٧)إستثمارات متاحة للبيع

تثبت الإستثمارات المالية المتاحة للبيع عند اقتنائها مبدئيا بالتكلفة ويتم تقييم الاستثمارات المقيدة منها فى البورصة فى نهاية كل فترة مالية بالقيمة العادلة على أن يحمل أى أثر للتغير فى القيمة العادلة فيما عدا هذا الأثر الناتج عن الانخفاض فى قيمة تلك الاستثمارات والناتج عن فروق العملة لتلك الاستثمارات فى حقوق الملكية بشكل مباشر ويتم تسوية هذة الفروق بقائمة الدخل عند استبعاد الاستثمار ويتم تقييم الاستثمارات غير المقيدة بالبورصة بتكلفة الاقتناء بعد تخفيضها بخسائر الانخفاض فى قيمتها .

١/٢/٧استثمارات مالية فى شركات طبقا لطريقة حقوق الملكية

يتم استخدام طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن تلك الاستثمارات والتى يكون للمستثمر فيها نفوذ مؤثر وهو القدرة علي المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيانات المالية وسياسات التشغيل للشركة المستثمرة فيها ولكن لا تصل تلك القدرة الي درجة السيطرة اوالسيطرة المشتركة علي تلك السياسات .

حيث يتم اثبات الاستثمارات الشقيقة بتكلفة إقتنائها ، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد تلك الاستثمارات لاثبات رصيد المستثمر من ارباح او خسائر الشركة الشقيقة بعد الاقتناء ، كما يتم اثبات نصيب المستثمر في ارباح وخسائر الشركة الشقيقة

بقائمة الدخل ، ويتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة التوزيعات المحصلة من الشركة الشقيقة .

هذا وبعد تخفيض نسبة المساهمة الي صفر يتم تكوين مخصص للخسائر الاضافية ويتم اثبات الالتزام فقط الي المدي الذي يتكبد فيه المستثمر التزامات قانونية أوادارية أو قيامها بسداد مبالغ نيابة عن الشركة الشقيقة ، وفي حالة ظهور ارباح بالقوائم المالية للشركة الشقيقة يستأنف المستثمر اعادة تسجيل حصتة في هذة الارباح بعد ان يغطي نصيبه في هذه الارباح والخسائر التى لم يسبق الاعتراف بها .

٢/٢/٧ استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم اثبات استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة ويتم استهلاك الأرباح والخسائر علي مدار العمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحاق باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، ويتم استهلاك اي فروق بين القيمة علي اساس تاريخ الاستحقاق علي مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بالمثل كما هو الحال بالنسبة لاستهلاك أي علاوة أو خصم اصدار

٢/٨ مشروعات تحت التنفيذ

يتم اثبات المبالغ التى يتم انفاقها بغرض انشاء أو شراء اصول ثابتة بهذا البند حتى تصبح جاهزة للاستخدام في التشغيل حينئذ تحول لبند الاصول الثابته ، ويتم تقييم مشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ولا يتم احتساب اهلاك لها حتى يتم تحويلها لبند الاصول الثابتة .

٢/٩ أراضى فضاء بغرض البيع

يتم تقييم أراضي فضاء بغرض البيع بتكلفة الاقتناء أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٢/١٠ أراضى مستصلحة بغرض البيع

يتم تقييم أراضي مستصلحة بغرض البيع بتكلفة الاقتناء مضافا اليها مصاريف الاستصلاح أو بصافي القيمة البيعية أيهما أقل .

٢/١١ الإستثمارات المتداولة

يتم اثبات الإستثمارات المالية بغرض المتاجرة بتكلفة اقتنائها ،على أن يعاد تقييمها فى تاريخ الميزانية بالقيمة العادلة لها (القيمة السوقية) وتدرج فروق التغير فى قيمتها بقائمة الدخل .

٢/١٢العملاء والمدينون والحسابات المدينة الأخرى :

يتم تسجيل العملاء والمدينون والحسابات المدينة الأخرى بالقيمة الإسمية مخصوماً منها أية مبالغ من المتوقع عدم تحصيلها ضمن الأصول المتداولة

٢/١٣ تكلفة الإقتراض :

يتم تسجيل تكلفة الاقتراض كمصروفات تحمل على الفترة التى تكبدت فيها الشركة هذه التكلفة ويتم رسملة تكاليف الإقتراض المتكبدة لتمويل الأصول الثابتة خلال فترة الإنشاء وذلك حتى يصبح الأصل جاهز للاستخدام من الناحية الإقتصادية .

٢/١٤ المصروفات :

يتم الإعتراف بجميع مصروفات المشتريات والمبيعات بما فى ذلك المصروفات العمومية والإدارية وفقاً لأساس الأستحقاق .

٢/١٥ الإحتياطيات :

الإحتياطي القانوني : طبقاً للنظام الأساسى للشركة يجنب ٥% من صافى الربح لتكوين إحتياطى قانونى ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطى ٥٠% من رأس المال المصدر ،ومتى نقص الإحتياطى تعين العودة إلى الإقتطاع .
الإحتياطيات الأخرى: يجوز للجمعية العامة بناءً على إقتراح مجلس الإدارة تكوين إحتياطيات أخرى .

٢/١٦ الإضمحلال فى قيمة الأصول :

يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة – بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة - فى تاريخ الميزانية لتحديد ما إذا كان هناك أى مؤشرات تدل على حدوث إنخفاض فى قيمتها وفى حالة وجود تلك المؤشرات يتم إعداد الدراسات اللازمة لتحديد القيمة الإستردادية المتوقعة.

وفى حالة إنخفاض القيمة الإستردادية للأصل عن قيمته الدفترية يتم إدراج خسائر الإنخفاض فى قيمة الأصل كمصروف فى قائمة الدخل ، وذلك بعد خصم أى فائض إعادة تقييم سبق تكوينه لنفس الأصل ، وفى حالة إرتفاع القيمة الإستردادية للأصل عن قيمته الدفترية يتم إضافة قيمة الزيادة إلى حقوق المساهمين ولكن بعد خصم خسائر انخفاض نفس الأصل المحمل كمصروف والذى سبق إدراجه بقائمة الدخل .

٢/١٧ ضريبة الدخل :

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل عن الفترة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية ويتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية

هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد قائمة المركز المالى .

يتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأساس المحاسبى وقيمتها طبقاً للأساس الضريبى ، ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد قائمة المركز المالى.

يتم الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشاة عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق من المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .

١٨/ ٢ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها :

(١) القيمة العادلة للأدوات المالية :

تتمثل الادوات المالية للشركة فى الاصول والالتزامات المالية وتتضمن الاصول المالية ارصدة النقدية بالبنوك والعملاء وبعض الحسابات المدينة كما تتضمن الالتزامات المالية الموردين وبعض الدائنون والحسابات الدائنة .

طبقاً لأسس التقييم المتبعة فى تقييم أصول والتزامات الشركة والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية فى تاريخ اعداد القوائم المالية .

(٢) خطر الإئتمان :

يتمثل خطر الائتمان فى عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم .

(٣) خطر العملات الأجنبية :

يتمثل خطر العملات الأجنبية فى التغييرات فى سعر الصرف والذى يؤثر على المقبوضات والمدفوعات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية .

(٤) خطر سعر الفائدة :

يتمثل خطر الفائدة فى التغير فى اسعار الفائدة الذى قد يكون له تاثير على نتائج الاعمال .

(٥) مخاطر السيولة :

تتمثل فى مخاطر تعرض الشركة لصعوبات فى جمع الاموال اللازمة للوفاء بارتباطها المتعلقة بالادوات المالية ، وقد تنتج مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع الاصل المالى بسرعة وبقيمة تقترب من قيمته العادله

(٦) مخاطر التدفقات المالية المتعلقة بسعر الفائدة

تتمثل فى مخاطر التغير فى التدفقات النقدية المستقبلية للاداة المالية بسبب التغير فى اسعار الفائدة فى السوق .

٢/١٩ قائمة التدفقات النقدية :

يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة وتشتمل النقدية وما فى حكمها على أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل .

٢/٢٠ الارتباطات التعاقدية فى إقتناء أصول ثابتة فى المستقبل

لا يوجد ارتباطات تعاقدية فى إقتناء أصول ثابتة فى المستقبل .

٢/٢١ الالتزامات العرضية والمسئوليات الاحتمالية

لا توجد التزامات عرضية ومسئوليات احتمالية .

٢/٢٢ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون على المنشأة التزام حالى قانونى أو حكمى ناتجاً عن حدث في الماضى ومن المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام ويمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ويتم فحص المخصصات فى تاريخ اعداد كل ميزانية ويتم تسويتها لتعكس أفضل تقدير حال فإذا أصبح من غير المحتمل أن يكون هناك تدفق خارج متضمنا للمنافع الإقتصادية لتسوية الإلتزام فيتم رد المخصص .

٢/٢٣الاعمار الانتاجية للاصول الثابتة

يتم اعادة النظر فى العمر الانتاجى المقدر والقيمة التخريدية لكل اصل من الاصول الثابتة بصفة دورية على الاقل عند نهاية كل سنة مالية وفى حالة وجود تغيير للتوقعات عن التقديرات السابقة فيتم معالجتها كتغير فى التقدير المحاسبى .

٢/٢٤الاستمرارية

بلغ عجز راس المال العامل مبلغ ٤٣٨٨٢٦٧٤١ مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، كما بلغ مجمل الربح مبلغ ٨٥٠٨١١٧جنيه مصرى كما بلغت صافى أرباح الشركة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٣٠٢١٣٩٥جنيه مصرى بالاضافة الى الخسائر المرحله البالغ قدرها ٥١١٧٢٦٠٩١جنيه مصريا ليصبح صافى الخسائر ٥٠٨٧٠٤٦٩٦جنية مصريا بما يجاوز راس المال المصدر والمدفوع ، وتشير هذه الظروف الي وجود عدم تأكد هام قد يؤدي الي شك جوهري في قدرة الشركة علي الاستمرارية مما يستوجب العرض علي جمعية عامة غير عادية للنظر في استمرارية الشركة من عدمه تطبيقاً لاحكام المادة رقم (٣٨) من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

٣- اصول ثابتة (بالصافى)

تحليل حركة الاصول الثابتة (المجمع) فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

البيـــــــان	اراضى	مبانى وانشاءات	الات والمعدات	الات ومعدات مساعدة	وسائل نقل	عدد وادوات صغيرة	اثاث ومهمات	الاجمـــالى
رصيد الاصول ٢٠٢٢/٠٧/٠١	٥,١٦٧,٤٣٥	١٠,٩٣٣,٣٨٨	١٤٢,٦٨٠,١٢٥	١٢,٣٨٧,٩٥٢,٠٠٠	٢٣,٢٨٣,٠٠٣	٣,٠٦٥,٦١٢	٣,١٥٤,٤١١	٢٠٠,٦٧١,٩٢٦
اضافات خلال الفترة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠	١١,٧٥٠	١١,٧٥٠
تسوية		٠,٠٠٠	٠	٠	٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠
استبعادات خلال الفترة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٠٠٠	٠
التكلفة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١	٥,١٦٧,٤٣٥	١٠,٩٣٣,٣٨٨	١٤٢,٦٨٠,١٢٥	١٢,٣٨٧,٩٥٢	٢٣,٢٨٣,٠٠٣	٣,٠٦٥,٦١٢	٣,١٦٦,١٦١	٢٠٠,٦٨٣,٦٧٦
رصيد مجمع الاهلاك فى ٢٠٢٢/٠٧/٠١	٠,٠٠٠	٨,٣٧٧,١٣٤	١٣٣,١٩٦,٥١٨	١٢,٣٤٥,٢٧٥	٢٣,٢٦٥,٣٩٠	٢,٩٣٣,٦٧٤	٣,٠٥٩,٢٧١	١٨٣,١٧٧,٢٦٢
المكون خلال الفترة	٠,٠٠٠	٢٤٤,٦٨٧	١,٣٢٩,٢٠١	٣٦,٥٨١	٠,٠٠٠	٨,٥٦٢	٩,٦٥٠	١,٦٢٨,٦٨١
تسوية	٠,٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
استبعادات خلال الفترة	٠,٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠
مجمع الاهلاك فى ٢٠٢٢/١٢/٣١	٠,٠٠٠	٨,٦٢١,٨٢١	١٣٤,٥٢٥,٧١٩	١٢,٣٨١,٨٥٦	٢٣,٢٦٥,٣٩٠	٢,٩٤٢,٢٣٦	٣,٠٦٨,٩٢١	١٨٤,٨٠٥,٩٤٣
صافى تكلفة الاصول فى ٢٠٢٢/١٢/٣١	٥,١٦٧,٤٣٥	٢,٣١١,٥٦٧	٨,١٥٤,٤٠٦	٦,٠٩٦	١٧,٦١٣	١٢٣,٣٧٦	٩٧,٢٤٠	١٥,٨٧٧,٧٣٣
صافى تكلفة الاصول فى ٢٠٢٢/٠٦/٣٠	٥,١٦٧,٤٣٥	٢,٥٥٦,٢٥٤	٩,٤٨٣,٦٠٧	٤٢,٦٧٧	١٧,٦١٣	١٣١,٩٣٨	٩٥,١٤٠	١٧,٤٩٤,٦٦٤

٤- مشروعات تحت التنفيذ

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
مبانى وانشاءات	٠	٠	٠	٠
اثاث ومعدات مكتبية	٠	٠	٠	٠
الاجمـــــالى	٠	٠	٠	٠

٥- استثمارات مالية متاحة للبيع

بيـــــان	عدد الاسهم	قيمة السهم	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
			جنية مصرى	جنية مصرى
الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى بجنوب الوادى	١٥٠,٠٠٠	١٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠

٦- المخزون

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
خامات	١,١١٣,٣٣٣	٢,١٠٦,٢٢٧	٣,٢١٩,٥٦٠	٤,٠٣٧,٧٢١
وقود	٢٢,٢٠٤	٠	٢٢,٢٠٤	٢٦,٥٢٧
قطع غيار	٥,٧٨٤,٨٠٩	٠	٥,٧٨٤,٨٠٩	٥,٩٣٢,٦١٧
مهمات	١,٥٥١,٣٧٧	٠	١,٥٥١,٣٧٧	١,٦٢١,٦٤٩
ادوات كتابيه	٥,١١٨	٠	٥,١١٨	٦,٣٩٤
مخزون لدى الغير	٢٥٠		٢٥٠	٢٥٠
الاجمـــــالى	٨,٤٧٧,٠٩١	٢,١٠٦,٢٢٧	١٠,٥٨٣,٣١٨	١١,٦٢٥,١٥٨

٧- أصول بغرض البيع

أ اراضى فضاء بغرض البيع

بيـــــان	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى
ارض سيدة	٣٩.٦٤٦	٣٩.٦٤٦
ارض فضاء قرية عباس العقاد	٩٩	٩٩
ارض فضاء البستان واحمد بدوى والنوبارية	٣٢٢	٣٢٢
أرض امتداد البستان والمغتربين	٣٥٨.٢٦٢	٣٥٨.٢٦٢
أرض قبلى قارون بالفيوم	٠	٩٥.٧١٥
أرض فانوس بطاميه	٠	٠
أرض البركة طريق الاسماعلية	١٦٦.١٥٠	١٦٦.١٥٠
ارض دار السلام	٨٣٤.٧٧٢	٨٣٤.٧٧٢
الاجمـــــالى	١,٣٩٩,٢٥١	١,٤٩٤,٩٦٦

ب اراضى مستصلحة بغرض البيع

	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى
مزرعة سهل الطينة بسيناء	٢,١٥٦,٤١٦	٢,١٥٦,٤١٦

ج مبانى وانشاءات بغرض البيع

بيـــــان	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى
٢٠وحده سكنية بالعامرية بالاسكندرية	٣٤٨,٠٠٠	٣٤٨,٠٠٠
شقة ببرج (١) بشارع عمار بن ياسر بسوهاج	٧١٧,٥٠٠	٧١٧,٥٠٠
شقة بشارع التحرير بسوهاج (الشقة الغربية)	٣٥٧,٠٠٠	٣٥٧,٠٠٠
شقة بشارع التحرير بسوهاج (الشقة القبلية)	٣٣١,٥٠٠	٣٣١,٥٠٠
شقة ١٣٢م٢ بالفيوم شامل تكلفة المصعد	٠	٠
شقة ١١٦م٢ بالفيوم شامل تكلفة المصعد	٠	٠
٤شقة بمدينة طامية بالفيوم	٤٢,٤٦٧	٤٢,٤٦٧
استراحة دورين بالارض المقام عليها بمدينة أبوسبل بأسوان	١٥٧,٠٤٨	١٥٧,٠٤٨
الاجمـــــالى	١,٩٥٣,٥١٥	١,٩٥٣,٥١٥

٨- عملاء واوراق قبض

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية	١٣,١٥١,٢٢٣	٠,٠٠٠	١٣,١٥١,٢٢٣	١٣,١٥١,٢٢٣
عملاء مختلفون	٧٨,٢٥٣,١٢٠	٠,٠٠٠	٧٨,٢٥٣,١٢٠	٧٨,٨٤٦,٢٠٢
عملاء بيع اراضى بالتقسيط	٣,٠٦٨,٧٠٥	٠,٠٠٠	٣,٠٦٨,٧٠٥	٣,٠٦٨,٧٠٥
عملاء فرع ليبيا	٠,٠٠٠	٣٠,٨١٣,٣٠٤	٣٠,٨١٣,٣٠٤	٣٠,٨١٣,٣٠٤
الاجمـــــالى	٩٤,٤٧٣,٠٤٨	٣٠,٨١٣,٣٠٤	١٢٥,٢٨٦,٣٥٢	١٢٥,٨٧٩,٤٣٤

٩- مدينون وارصدة مدينة اخرى

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
مدينون متنوعون	٢٢,٤٧١,٣٧١	١٦,٢٢٧,٦٣٥	٣٨,٦٩٩,٠٠٦	٣٨,٢١٦,٧٥٨
ارصدة مدينة اخرى	٥٣,١٠٤,٣٤٩	١,٨٥٦,٦٥٤	٥٤,٩٦١,٠٠٣	٦٢,٢٦٥,٢٦٦
ارصدة دائنة اخرى (ارصدة مدينة)	٧٢٨,٧٥٤	٠	٧٢٨,٧٥٤	٥٧٥,٧٩٥
جارى فرع ليبيا	٤٣,٠٩٣,٦٣٠	٠	٤٣,٠٩٣,٦٣٠	٤٣,٠٩٣,٦٣٠
المبنية الاساسية	٤,٧١٣,٧٦٤	٠	٤,٧١٣,٧٦٤	٥,٠٣٤,٢٦٤
موردون مقاولون (دفعات مقدمة)	١٩١,١٨٩,٤٦٠	٢٠٠,٠٦٢	١٩١,٣٨٩,٥٢٢	١٨٨,٧٣١,٤٠٦
ايرادات مستحقة	٧,٠٨٩	٠	٧,٠٨٩	٧,٠٨٩
الاجمـــــالى	٣١٥,٣٠٨,٤١٧	١٨,٢٨٤,٣٥١	٣٣٣,٥٩٢,٧٦٨	٣٣٧,٩٢٤,٢٠٨

١٠- استثمارات مالية (سندات حكومية)

بيـــــان	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى
سندات حكومية (طرف بنك الاستثمار القومى)	٢٠٢,٥٥١	٢٠٢,٥٥١
سندات حكومية (طرف وزارة المالية)	٢٠٥,٨٩٠	٢٠٥,٨٩٠
الاجمـــــالى	٤٠٨,٤٤١	٤٠٨,٤٤١

١١- نقدية بالبنوك والصندوق

البيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
بنوك حسابات جارية	١١,٨٠٨,١٨١	٦,٨٢٦,٤٠٧	١٨,٦٣٤,٥٨٨	٧,٠٢٥,٦٥١
بنوك ودائع	١٢,٢٩٧,٠٤٤	٠.٠٠٠	١٢,٢٩٧,٠٤٤	١٢,٢٩٧,٠٤٤
نقدية بالصندوق	٥,٠٤٤,٠٧٧	٠.٠٠٠	٥,٠٤٤,٠٧٧	٨١,٤٦٩
الاجمـــــالى	٢٩,١٤٩,٣٠٢	٦,٨٢٦,٤٠٧	٣٥,٩٧٥,٧٠٩	١٩,٤٠٤,١٦٤

١٢- راس المال

البيـــــان	عدد الاسهم	نسبة المساهمة	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
			جنية مصرى	جنية مصرى
الشركة القومية للتشييد والتعمير	٠	٠.٠٠%	٠	٩٠,٠٠٠
الشركة القابضة لاستصلاح الاراضى وابحاث المياه الجوفية	٥,٨١٤,١٤٩	٨٩.٣١%	٥٨,١٤١,٤٩٠	٥٨,١٤١,٤٩٠
مساهمين اخرين ومن العاملين بالشركة	٦٩٥,٨٥١	١٠.٦٩%	٦,٩٥٨,٥١٠	٦,٨٦٨,٥١٠
الاجمـــــالى	٦,٥١٠,٠٠٠	١٠٠%	٦٥,١٠٠,٠٠٠	٦٥,١٠٠,٠٠٠

تم التعديل طبقاً لأخر هيكل مساهمين عن (مصر المقاصة) فى ٢٠٢٢/٣/٣١

١٣- خسائر مرحلة

البيـــــان	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنية مصرى
الخسائر المرحلة فى ٢٠٢١/٠٦/٣٠	-٤٤٩,٣٩٧,٩٣٥
يضاف:	
صافى ارباح / الخسارة فى ٢٠٢١/٠٦/٣٠	-٥٦,٧٩٢,٧٩٩
يخصم:	
تسويات سنوات سابقة	-٥,٥٣٥,٣٥٧
الاجمـــــالى	-٥١١,٧٢٦,٠٩١

١٤- الالتزامات طويلة الاجل وتسهيلات موردين

البيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
اقساط ارض شرق السويس	٦,٩٩٨,٢٣٥		٦,٩٩٨,٢٣٥	٦,٩٩٨,٢٣٥
اتحاد المساهمين	١٣,٧٩٣,٤٥٨		١٣,٧٩٣,٤٥٨	١٣,٧٩٣,٤٥٨
الاجمـــــالى	٢٠,٧٩١,٦٩٣	٠.٠٠٠	٢٠,٧٩١,٦٩٣	٢٠,٧٩١,٦٩٣

١٥- المخصصات

بيـــــان	الرصيد	تسويات	المكون	المستخدم	المخفض	الرصيد
	٢٠٢٢/٠٧/٠١				جنية مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١
مخصص هبوط اسعار مخزون راكد	٤,٠٢١,٤٤٨	٠	٠	٠	٠	٤,٠٢١,٤٤٨
مخصص ضرائب متنازع عليها	٦٧,١٥٢,٦٠٧	٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٦٧,١٥٢,٦٠٧
مخصص قضايا ومطالبات	٤,١٦١,٩٩٩	٠	٠	٥١٨,٥٣٣	٠.٠٠٠	٣,٦٤٣,٤٦٦
مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها	٢١,٥٠٠,٠٠٠	٠	٠	٠	٠.٠٠٠	٢١,٥٠٠,٠٠٠
مخصص استقطاعات جهة الاسناد بالاسكان	٨٧٧,٠٠٠	٠	٠	٠	٠.٠٠٠	٨٧٧,٠٠٠
مخصص ارض العوينات	٩,٦٥٦,٤٢٨	٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٩,٦٥٦,٤٢٨
مخصصات اخرى	١٠,٠١٣,٥٧١	٠	٠.٠٠٠	٠	٠.٠٠٠	١٠,٠١٣,٥٧١
مخصصات فرع ليبيا	٨,١٦٩,١٨٦	٠	٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٨,١٦٩,١٨٦
مخصص لمقابلة خطابات ضمان بنك الاسكندرية	٥,٠٠٠,٠٠٠	٠	٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
مخصص سحب العمل لعمليات توشكى	٤٠,٤٠٢,٠٧٣	٠	٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٤٠,٤٠٢,٠٧٣
مخصص سحب اعمال بحيرة المنزله	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٠	٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
مخصص فرق تكلفة المساقه من ك٢٣ الى ك٢٤,١٧ فرع ٢ توشكى	٢,٧٧١,٧٠٠	٠	٠	٠	٠.٠٠٠	٢,٧٧١,٧٠٠
مخصص مقابلة حكم بنك مصر	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٠	٠	٠	٠.٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
	٢٢٣,٧٢٦,٠١٢	٠	٠	٥١٨,٥٣٣	٠	٢٢٣,٢٠٧,٤٧٩

١٦- البنوك الدائنة

بيـــــان	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى
بنك مصر / الاوبرا	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
بنك الاسكندرية	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
البنك الاهلى المصرى / دار السلام	٤٦,٣٦٣,٦١٧	٤٦,٣٦٣,٦١٧
بنك مصر / الموسكى	٢٩,٥٥٠,٠٧٣	٢٩,٥٥٠,٠٧٣
البنك الاهلى المتحد / المعادى	١٩,٤٠٣,٣٣٦	١٩,٤٠٣,٣٣٦
بنك قطر الوطنى	٧١٥,٥٥٠	٧١٥,٥٥٠
بنك ابوظبى التجارى (الاتحاد الوطنى سبقاً)	١٨٨,١٣٣	١٣٧,٤٢٦
بنك بلوم مصر	١٣١	١٣١
الشركة المصرفية	١١٤,١٢٦	١١٤,١٢٦
التنمية والائتمان الزراعى	٠	٠
بنك التعمير والاسكان	٠	٠
بنك التجارى الدولى	٥٤,٧٤٧	٥٤,٧٤٧
بنك الاهلى الكويتى	٠	
الاجمـــــالى	٩٦,٣٨٩,٧١٣	٩٦,٣٣٩,٠٠٦

١٧- دائنون وارصدة دائنة اخرى

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
دائنو شراء اصول ثابتة	٢,٣٨٧,٥٦٠	٧٢٩,٨٧٧	٣,١١٧,٤٣٧	٣ ١١٧,٤٣٧
تامين اعمال	٧١,٠٢٦,١٨٥	١,١١٩,٧١٤	٧٢,١٤٥,٨٩٩	٦٩,٥٣١,٧٧٤
ارصدة دائنة اخرى	١٨٦,٥٣٦,٦٧٣	٤,٠٥٧,٩١٠	١٩٠,٥٩٤,٥٨٣	١٨٩,٠٠٨,٧٢٤
جارى المركز الرئيسى بليبيا	٠	٣٢,١٣٠,٣٥٧	٣٢,١٣٠,٣٥٧	٣٢,١٣٠,٣٥٧
فروق ترجمة ميزانية ليبيا	٠	٨٠٠,٠٣٩	٨٠٠,٠٣٩	٨٠٠,٠٣٩
حسابات دائنة تحت التسوية	١٤,٠٧١,١٤٠	١,٢٤٠,٤٣٦	١٥,٣١١,٥٧٦	١٣,٧٥٨,٦١٤
اقساط ضريبة مبيعات	١,٩٠٦,٠٩٤	٠.٠٠٠	١,٩٠٦,٠٩٤	١,٩٠٦,٠٩٤
اقساط ارض سهل الطينة	٦,٢٦٩,٨٥٤	٠.٠٠٠	٦,٢٦٩,٨٥٤	٦,٢٦٩,٨٥٤
ارباح اراضى مستصلحة مؤجلة	٥٩١,٠٠٣		٥٩١,٠٠٣	٥٩١,٠٠٣
موردون ومقاولون	٤٣,٣٢٥,٩١٣	٦,٩٩٥,٦٠٣	٥٠,٣٢١,٥١٦	٥٩,٥١٧,٠٧٠
عملاء (ارصدة دائنة)	٤١,٨٣٦,١٩٧	٣,٠٧٩,٣٩٦	٤٤,٩١٥,٥٩٣	٤٤,٩١٥,٥٩٢
الاجمـــــالى	٣٦٧,٩٥٠,٦٢٠	٥٠,١٥٣,٣٣٢	٤١٨,١٠٣,٩٥٢	٤٢١,٥٤٦,٥٥٨

١٨- قروض وتسهيلات قصيرة الأجل

بيان	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
بنك الاستثمار القومى (الخطة الاستثماريه)	٤.٤٢٧,٤٣٥	٠,٠٠٠	٤,٤٢٧,٤٣٥	٣,٨٣١,٥٤٨
اعتمادات مستنديه (المعونه الامريكيه)	١,٨١٤,٩٧٠	٠,٠٠٠	١,٨١٤,٩٧٠	١,٨١٤,٩٧٠
قرض الشركة القابضة للتشيد والبناء والقابضة ابحاث المياه الجوفية	٨,٠٠٠,٠٠٠		٨,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠
قرض وزارة المالية	٢,٨٠٧,٥١٨	٠,٠٠٠	٢,٨٠٧,٥١٨	٢,٨٠٧,٥١٨
قرض ابوظبى	٢٦,٨٥٩,١٣٦	٠,٠٠٠	٢٦,٨٥٩,١٣٦	٢٧,٨١٦,٩٢٢
القرض الاروبى	٢٠,٧٥٧,١٦٢	٠,٠٠٠	٢٠,٧٥٧,١٦٢	١٤,٧٣٣,٥١٩
الاجمـــــالى	٦٤,٦٦٦,٢٢٠	٠,٠٠٠	٦٤,٦٦٦,٢٢٠	٥٩,٠٠٤,٤٧٨

١٩- دفعات مقدمة من بيع اراضى

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
مقدم حجز اراضى جنوب بورسعيد	١,١٧٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,١٧٠,٠٠٠	١,١٧٠,٠٠٠
مقدم حجز اراضى الوعد بالبيع(هيئة التعمير)	٩,١١٤,٥٧٢	٠,٠٠٠	٩,١١٤,٥٧٢	٩,١١٤,٥٧٢
الاجمـــــالى	١٠,٢٨٤,٥٧٢	٠,٠٠٠	١٠,٢٨٤,٥٧٢	١٠,٢٨٤,٥٧٢

٢٠- ايرادات النشاط

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
ايرادات النشاط	٤٣,٤٠٢,٥٥١	٠,٠٠٠	٤٣,٤٠٢,٥٥١	١٢,٦١٠,٨٧٢
ارباح بيع اراضى	٨,٦٦٠,٦٦٩	٠,٠٠٠	٨,٦٦٠,٦٦٩	١٣٤,٩٨٧
ارباح بيع عقارات	٠	٠,٠٠٠	٠	٠
الاجمـــــالى	٥٢,٠٦٣,٢٢٠	٠,٠٠٠	٥٢,٠٦٣,٢٢٠	١٢,٧٤٥,٨٥٩

٢١- تكلفة المبيعات

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
الاجـــــور	١٠,٤٢٢,٢٣٣	٠.٠٠٠	١٠,٤٢٢,٢٣٣	٩,٩٧٦,١١١
المستلزمات السلعية	٨,٨٥٥,٩٢١	٠.٠٠٠	٨,٨٥٥,٩٢١	١,٣٠٩,٠٢٣
المستلزمات الخدمية	٢٠,٨٤٧,١٨١	٠.٠٠٠	٢٠,٨٤٧,١٨١	١٥,٧٤٣,٠٩٦
ضرائب ورسوم سلعية	١,٨٩٦,٠٠٦	٠.٠٠٠	١,٨٩٦,٠٠٦	٦٠٥,٣٣٣
الاهـــــلاك	١,٤٤٩,٦٦٥	٠.٠٠٠	١,٤٤٩,٦٦٥	٧٥٦,٣٩٩
ايجارات	٨٤,٠٩٨	٠.٠٠٠	٨٤,٠٩٨	١٤٩,٨٢٤
مصرفات اخرى	٠	٠.٠٠٠	٠	٠
الاجمـــــالى	٤٣,٥٥٥,١٠٣	٠.٠٠٠	٤٣,٥٥٥,١٠٣	٢٨,٥٣٩,٧٨٦

٢٢- المصروفات العمومية والادارية

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
الاجـــــور	٦,٨٢١,١١٩	٠.٠٠٠	٦,٨٢١,١١٩	٦,٩٢٣,٠٤٤
المستلزمات السلعية	١٥١,٧٠٦	٠.٠٠٠	١٥١,٧٠٦	٣١٨,٧٣٤
المستلزمات الخدمية	٢٨٥,٦٨٥	٠.٠٠٠	٢٨٥,٦٨٥	٤٢٩,٨٣٨
ضرائب ورسوم سلعية	٣٨,٦٥٦	٠.٠٠٠	٣٨,٦٥٦	٥٠,٥٦١
الاهـــــلاك	١٧٩,٠١٧	٠.٠٠٠	١٧٩,٠١٧	٧٥,٠٨٤
ايجارات فعلية	١٤,٦٥٠	٠.٠٠٠	١٤,٦٥٠	٤٣,٠٨٧
مصرفات اخرى	٠	٠.٠٠٠	٠	٠
الاجمـــــالى	٧,٤٩٠,٨٣١	٠.٠٠٠	٧,٤٩٠,٨٣١	٧,٨٤٠,٣٤٨

٢٣ الايرادات المتنوعة

بيان	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
ارباح بيع مخلفات	٥١٠,٦٧١	٠.٠٠٠	٥١٠,٦٧١	٣١٠,٨٢٥
ارباح بيع خامات ومواد قطع غيار	١,١١٣,١٨٧	٠.٠٠٠	١,١١٣,١٨٧	٣٤,٥٤٩
ايجار معدات	٥٨٧,٣٦٧	٠.٠٠٠	٥٨٧,٣٦٧	١,٣٥٧,٠١٧
اشتراك سيارة	٤,٥٤١	٠.٠٠٠	٤,٥٤١	٥,٦٠٤
ايرادات استراحات	٥٢,٠٤٢	٠.٠٠٠	٥٢,٠٤٢	٣٥,٣٨٢
ايرادات ارباح غير عادية	٢,٢٢١,٤٨٠	٠.٠٠٠	٢,٢٢١,٤٨٠	٩٤٠,٨٩٢
	٤,٤٨٩,٢٨٨		٤,٤٨٩,٢٨٨	٢,٦٨٤,٢٦٩

٢٤- نصيب السهم من (الربح / الخسارة)

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
صافى (ارباح / خسارة) الفترة	٣,٠٢١,٣٩٥		٣,٠٢١,٣٩٥	-٣١,٦١٧,٠٨١
يقسم:				
عدد الاسهم خلال الفترة	٦,٥١٠,٠٠٠		٦,٥١٠,٠٠٠	٦,٥١٠,٠٠٠
نصيب السهم من (ارباح / خسائر)	٠.٤٦	٠.٠٠٠	٠.٤٦	-٤.٨٦

٢٥- التزامات محتملة

بيـــــان	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
خطابات ضمان صادرة من بنوك لجهات محلية	٥٤,٣٢٦,٢٠٠	٠.٠٠٠	٥٤,٣٢٦,٢٠٠	٥٥,٩٣٥,٠٥٥
خطابات ضمان صادرة بضمان الشركة القابضة	٥,١٦٥,١٤٤	٠.٠٠٠	٥,١٦٥,١٤٤	٤,٢٦٥,١٤٤
الاجمـــــالى	٥٩,٤٩١,٣٤٤	٠.٠٠٠	٥٩,٤٩١,٣٤٤	٦٠,٢٠٠,١٩٩

٢٦ خطابات ضمان محفوظة بالشركة

	مصر	ليبيا	٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٢/٦/٣٠
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
خطابات ضمان موردين	٢١٣,٠٥٨	٠.٠٠٠	٢١٣,٠٥٨	٢١٣,٠٥٨
خطابات ضمان المقاولين	٢,٥٠٢,٨٣٠	٠.٠٠٠	٢,٥٠٢,٨٣٠	٢,٥٠٢,٨٣٠
	٢,٧١٥,٨٨٨	٠.٠٠٠	٢,٧١٥,٨٨٨	٢,٧١٥,٨٨٨

٢٧ حجز الضرائب

ورد للشركة محضر حجز ادارى ما للمدين طرف الغير فى ٢٠١٨/١/٣ بمبلغ ٨٥٩٢٦٣٦.٢٦ مستحقه لمصلحة الضرائب المصرية (ضريبة مبيعات) ويوجد عل المديونية نزاع وجارى فحص اصل المبالغ والسداد حين توافر السيولة وهذه البنوك هى :.

البنك الاهلى المصر ـ بنك مصر ـ بنك التعمير والاسكان ـ بنك المؤسسة العربية المصرفية ـ بنك ابوظبى الوطنى ـ بنك قطر الوطنى الاهلى ـ بنك ابوظبى الاسلامى التجارى الدولى ـ بنك الاسكندرية ـ بنك القاهرة .

٢٨ نود الاشارة الى أنه نظراً لظروف جائحة فيروس كورونا المستجد التى اجتاحت العالم منذ بداية شهر فبراير ٢٠٢٠ والتى أثرت بالسلب على كافة الأنشطة الاقتصادية وظروف الحظر والتشغيل الجزئى للمصالح والمؤسسات وكذلك قرارات البنك المركزى المصرى بخصوص تحديد حدود قصوى للسحب والايداع بالبنوك الامر الذى أدى الى تقلص التدفقات النقدية الواردة للشركة .

٢٩ تم اعتماد القوائم المالية بجلسة مجلس الادارة رقم ( ) فى / / ٢٠٢٢

الموقف الضريبى للشركة العامة لاستصلاح الاراضى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

اولا الضريبى على شركات الاموال

(١) السنوات ١٩٩٠/١٩٩١ حتى ١٩٩٤/١٩٩٥

- بناء على موافقة مجلس الادارة بالجلسة رقم ١٢٨ بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٣ تم تقديم طلب للتصالح مع مصلحة الضرائب طبقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والذى بموجبة ستصبح الضريبة المستحقة على الشركة بمبلغ ٥٩٠١٥٤٢ جنيها وبطرح المبالغ المسددة تحت حساب الضريبة يصبح المبلغ المطلوب سدادة ٢٥٠٢٨٠٧ جنيها (تحت المراجعة مع مصلحة الضرائب) بخلاف الغرامات المستحقة عن عدم السداد وقد قامت الشركة بسداد المبلغ بالكامل لاستفادة من قانون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ لاستفادة من غرامة التأخير

(٢) السنوات من ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى ١٩٩٦/١٩٩٧

- تم الربط النهائى بمبلغ ٢٩٢٤٩٧٩٦ جنية وتم سداد مبلغ ١٣٢٩١١٤٢ جنية ضمن الاقرارات المقدمة فى جينة وكذالك الدفعات تحت الحساب وبذالك يكون الباقى عن تلك الفترة مبلغ ١٥٩٥٨٦٥٤ جنية بخلاف غرامات التأخير المستحقة نتيجة التأخر فى السداد

(٣)السنوات من ١٩٩٧-١٩٩٨ حتى ١٩٩٩-٢٠٠٠

- تم الربط الضريبى بمبلغ وقدرة ٦٧١١٩٢٠٩ جنيها بمعرفة المأمورية.

- تم الطعن على الملف برقم ١٠٧٧ لسنة ٢٠١٢ بلغت الضريبة المقدرة بمعرفة لجنة الطعن بمبلغ ٤٧٢٥٨٠٤٢ جنيها تم الطعن على الحكم امام المحكمة وتم الحكم لصالح الشركة بتخفيض الضريبة فى حدود مبلغ ١٢٨٠٠٠٠٠ وتم الاستئناف بمعرفة وزارة المالية وجارى نظر الحكم بمحكه الاستئناف.

- وقامت الشركة بالتقديم الى لجنة فض المنازعات للاستفادة من القانون الصادر فى ٢٠١٦ وجارى تقديم المستندات

(٤) السنوات من ٢٠٠٥-٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨-٢٠٠٩

- تم تقديم الاقرار الضريبى وفقا للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى المواعيد القانونية المحددة علما بأنة تم الربط على الشركة بموجب قرار لجنة الطعن وتم الطعن امام المحكمة وجارى تحديد جلسة للنظر في الاعتراض المقدم من الشركة وقد قامت الشركة ايضا بالتقديم بطلب الى لجنة فض المنازعات للاستفادة من القانون الصادر فى ٢٠١٦/٩ وجارى فحص الملف،

(٥) السنوات من ٢٠٠٩-٢٠١١

- اعترضت الشركة على نموذج ١٩ امام اللجان الداخلية المختصة وجارى النظر فى الملف

(٦) السنوات من ٢٠١١-٢٠١٥

- تم تقديم الاقرار الضريبى رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى المواعيد القانونية المحددة وجارى الفحص بمعرفة مركز كبار الممولين عن طريق المأمورية وجارى تجهيز البيانات ألازمة

(٧)- السنوات من ٢٠١٥-٢٠١٨

تم الربط الضريبي على الشركة تقديرا بنموذج (١٩) وقد قامت الشركة بالاعتراض والطعن على النموذج وتم قبول الطعن وجارى فحص الملف

ثانيا : الضريبة العامة على المبيعات

- تم التسوية والسداد حتى ٢٠٠٨/٦/٣٠
- تم فحص الفترة من ٢٠٠٨/٧/١ حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ ويوجد فروق فحص على الشركة بمبلغ ٣٠٥٧٣٩٤ جنية وتم خصم مبلغ وقدرة ١٠٥٠٤٧٥ جنية بحكم محكمة ليصبح المستحق

- ٢٠٠٦٩١٩ جنيها وبعد خصم المستحق للشركة من مأمورية ضرائب السيدة زينب(٧١٨٤١٦) جنية يصبح المستحق على الشركة مبلغ وقدرة ١٢٨٨٥٠٣ جنية
- تم فحص اقرارات السنوات ٢٠١٢/٢٠١٣،٢٠١٣/٢٠١٤ وكانت نتيجة الفحص بمبلغ ٤١٧٨٤٨ جنية ومبلغ ٧٧٩٨٢٥ جنية وقامت الشركة بالتظلم من نماذج الفحص وقامت المأمورية بقبول التظلم وتخفيض المديونية المربوطة على الشركة عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤.
- قامت المأمورية بفحص الشركة عن عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ١٥٤٥٣٣٨ جنيها وذالك بعد ان تقدمت الشركة بطلب الى لجنة التظلمات،
- تم فحص السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨ بمبلغ ١٧٣٦٦٤٥٥ جنية وقامت الشركة بالتظلم عن الربط ليتم تخفيضه الى ٩٨١١٢٨٠ ربط نهائى وجارى السداد
- يتم سداد الضريبة المستحقة شهريا لمصلحة الضرائب ضمن الاقرارات الشهرية.
- ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية التى تم استيرادها من الخارج وتم جدولة المبيعات المستحقة عليا ولم يتم سدادها حتى تاريخه ، بخلاف الغرامات الناتجة عن التأخير فى السداد.
- تم اقامة دعوى ضد مصلحة الضرائب على المبيعات بعد صدور قانون ٢٠٠٥ وتم الحكم لصالح الشركة بمبلغ ١١٦٧١١٤ جنيها لتصبح المديونية بمبلغ ١٧٠٥٦٣٨ جنيها وجارى النظر فى باقى الاحكام امام القضاء.

- **ثالثا ضريبة كسب العمل**
- تم التسوية والسداد حتى ٢٠١٤/١٢/٣١
- تم فحص الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ وتم الربط الضريبي بمبلغ ٣٢١٠٠٠ إلف جنية وجارى سداد المبلغ

- يتم الفحص عن الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ تم الربط بمبلغ ٥٨٧٧١٤٢ جنية وتم الاعتراض علية امام لجان الطعن

- **رابعا ضريبة الدمغة**

- تم فحص الفترة من ٢٠٠٨/٧/١ حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ وتم الربط بمبلغ ٥٧٩٠١,٤٠ بنموذج ١٩ وتم الاعتراض علية في الميعاد القانونى وجارى نظر الملف امام لجنة داخلية
- تم فحص الفترة من ٢٠١٢/٧/١ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ وتم اخطار الشركة بنتيجة الفحص بمبلغ ٣٤٠٦ وتم السداد
- تم فحص الشركة حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ وتم السداد المبلغ المتفق علية
- تم الفحص الشركة حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ وتم الربط بمبلغ ١٦٨٢٣,١٥ج وجارى السداد

- **خامسا ضريبة الخصم والإضافة المستقطعة من الغير لسدادها بمعرفة الشركة**
- لم يتم السداد من ٢٠١٢/٤/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ بمبلغ اجمالى ٤٩٠٦٥٥ جنية تقريبا وقد حضر السيد مأمور الحجز اكثر من مرة لتوقيع الحجز وتم التفاوض معه وسداد مبلغ من المستحقات القديمة.
- ملحوظة يوجد مبلغ ١٥٤٩٠٠٥١ غرامات تأخير خاص بضرائب شركات الاموال عن السنوات المربوطة نهائيا نتيجة عدم السداد حتى الان عن السنوات من حتى ٢٠٠٠

- تم اتخاذ قرار بالجمعية العمومية للشركة ببيع قطعتين أراضى بأراض المركز الرئيسي على أن تكون حصيلة البيع لسداد مستحقات بنك مصر والتأمينات الاجتماعية والضرائب

وتم بالفعل تسعير هاتين القطعتين عن طريق لجنة تثمين أراضى الدولة بوزارة الزراعة وأسند عمل المزاد العلني على هاتين القطعتين للخبير المثمن شكري ميخائيل وتم تحديد موعد المزاد في تاريخ ٢٠٢١/٧/٧

ملحوظة – تم تسجيل الشركة لمنظومة الفاتورة الالكترونية بتاريخ ٢٠/٨/٤